



جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

البحث الصرفيّ عند اللغويّين الأندلسيّين

Morphological Research Among Andalusian Linguists

إعداد الطالبة:

مفيدة إبراهيم عيسى العزّام

إشراف:

الدكتور مصطفى طاهر الحيادة

حقل التخصص: اللغة والنحو

2020م

البحث الصرفي عند اللغويين الأندلسيين
Morphological Research Among Andalusian Linguists

إعداد الطالبة:

مفيدة إبراهيم عيسى العزام

بكالوريوس اللغة العربية وآدابها، جامعة جدارا
ماجستير لغة عربية، لغة ونحو، جامعة اليرموك

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لِمُتَطَلِّباتِ الحُصولِ على دَرَجَةِ الدكتوراه في تَخَصُّصِ اللُّغَةِ والنَّحْوِ
في جَامِعَةِ اليرموك- إردن، الأردن

أعضاء لجنة المناقشة ١

الدكتور مصطفى طاهر الحبادرة.....مُشرفاً ورئيساً

أستاذ مشارك في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي بني بكر.....عضواً

أستاذ في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

الدكتور خالد قاسم بني دومي.....عضواً

أستاذ مشارك في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

الدكتور يوسف عبد الرحيم رابعه.....عضواً

أستاذ مشارك في اللغة والنحو، جامعة فيلادلفيا

تاريخ المناقشة

٢٠٢٠/٦/٩م

ب

إهداء

إلى من غربت روحه بأمر بارئها أبي الحبيب رحمه الله.

إلى من زرعت الأمل في قلبي، وسقته بالرضا أمي الحبيبة .

إلى سندي ورفيق دربي زوجي الغالي.

إلى زينة دنياي، وبهجة عمري، وأملتي وصبري الكبير بناتي وأبنائي: سوسن،

وحنان، وغسان، وروان، وبيان، وأحمد، وعلي .

وإلى كلّ إخواني وأخواتي.

إلى كلّ من ساندني وشجعني.

أهدي لكم هذا العمل المتواضع

الباحثة

الشكر والتقدير

والشكر مني لكل من أسدى إليّ معروفاً، أو أسهم بشيء في إكمال هذه الدراسة، وأخص بالذكر مُشرفي الدكتور مصطفى طاهر حيادته الذي لم ييخل علي بالنصح والإرشاد في جميع مراحل هذه الدراسة، وفق منهج علمي صحيح، كما لا أنسى أعضاء اللجنة الكرام الذين قرأوا هذا العمل ، وعملوا على مناقشته وتصحيحه.

وكما أتقدم بالشكر الوافر للأستاذ الدكتور حسن البكور ؛ لما قدّمه من جهد طيب ونصح وإرشاد، ولما أفاضه عليّ من علمه الغزير.

وإلى كل من قدم لي عوناً.

فجزى الله الجميع كلّ خير

الباحثة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد "البحث الصرفي عند اللغويين الأندلسيين" في مصنفاتهم الأندلسية، وإظهار بعض المسائل الصرفية التي برزت في مصنفاتهم، وفق منهج وصفي تحليلي في مسائل مختلفة تظهر آراؤهم التجديدية، ومدى موافقتهم أو مخالفتهم لآراء مدرستي البصرة والكوفة، فقد أدى تعدد المسائل التي تناولها الصرفيون في طرحهم للمواضيع الصرفية إلى التنوع والتعدد وبرز الملمح البصريّ عليها. وسلطت الضوء على المسائل الصرفية التي عالجها علماء الأندلس من أجل تحقيق هذا الهدف، وانتهت الدراسة الى رصد المسائل التجديدية في الأندلس.

الكلمات المفتاحية: البحث الصرفي، اللغويين، الأندلسيين.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	إهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الملخص
و	فهرس المحتويات
1	المقدمة
6	التمهيد:
6	أ - نبذة عن الصرّف والتصريف وتطورهما
7	- تعريف علم الصرّف
14	ب - مفهوم البنية الصرفيّة والدلاليّة
17	ج - نشأة البحث الصرفيّ في الأندلس
21	د - رواد البحث الصرفيّ في الأندلس
22	1- ابن سيده الأندلسيّ، هو أبو الحسن بن اسماعيل
23	2- ابن الطرّاوة، سليمان بن مُحمّد عبد الله السبائي المالقي أو الحسين
24	3- الإمام أبو القاسم السهيليّ
25	4- ابن مضاء القرطبيّ
26	5- ابن مالك الأندلسيّ
27	6- أبو حيّان الأندلسيّ
29	هـ- منهج البحث الصرفيّ في الأندلس
29	1- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند الأندلسيّين
30	2- رفض التعليل في الصرّف العربيّ
31	3- وضع المتن الصرفيّة والنحويّة المنظومة :

34	الفصل الأول: منهج الصرفيين الأندلسيين في التعامل مع الأصول
35	المبحث الأول: الصرفيون الأندلسيون والسماع
35	1- السماع لغة
35	2- السماع اصطلاحًا
38	1- أبو حيّان
43	2- ابن الطّراوة
46	3- الإمام أبو القاسم السهيلي
47	- الموضوعات
47	1- ما لا يجمع جمع السلامة
50	2- أفعل التعجب
52	3- فُعْلَى
53	4- نون زيتون أصلية وليست زائدة
56	المبحث الثاني: الصرفيون الأندلسيون والقياس
56	أ- القياس لغة
57	ب- القياس اصطلاحًا
58	ج- القياس عند المحدثين
60	- الموضوعات
60	1- الممنوع من الصرف
63	2- ذوائب
65	3- التصغير

66	4- أفعلة
66	5- النسب الى فعولة
68	6- وازر
70	7- فُعلة
72	المبحث الثالث: الصرفيون الأندلسيون والإجماع
72	1- الإجماع لغة:
72	ب- الإجماع اصطلاحًا
77	- الموضوعات
77	1- جمع التكسير
79	2- فَعِيل
80	3- الإدغام
81	4- الممدود والمقصور
83	5- حروف المعجم
85	المبحث الرابع: الصرفيون الأندلسيون واستصحاب الحال
85	1- الاستصحاب لغة
85	2- الاستصحاب اصطلاحًا
88	- الموضوعات
88	1- باب التصغير
90	2- بناء اسم المفعول من الثلاثي المعتلّ العين

91	3- فك الإدغام
92	4- باب جمع التكسير لصيغة فَعِيل بمعنى مفعول
94	5- بناء استحوذ
99	الفصل الثاني: التجديد عند الصرفيين الأندلسيين
99	المبحث الأول: مظاهر التجديد في الدرس الصرفي عند الأندلسيين
100	1- إنشاء المكتبات العامة والخاصة في الأندلس
104	2- تنظيم موضوعات الصرف وتيسيرها وتجديدها
104	3- تأليف المتون والمختصرات الصرفية والنحوية
107	4- الاختصار والإيجاز والتخفيف
109	5- شروحات الكتب المطولة والمختصرات والحواشي
112	6- تأليف الكتب وأثر اللهجة الأندلسية
115	7- انتشار حركة الترجمة في الأندلس
117	8- التأليف المعجمي
119	- مظاهر التجديد عند علماء الأندلس
119	1- مظاهر التجديد في كتاب الممتع في التصريف لابن عصفور
120	1- محتوى كتابه وأبوابه
121	2- اسم الكتاب
122	ج- أسلوب الكتاب ولغته السهلة
124	2- مظاهر التجديد في كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان
126	1- محتوى الكتاب وأبوابه

128	2- الاستشهاد بالقرآن والشعر والأمثال
131	المبحث الثاني: الأعلام المجددون
131	1- ابن مالك
134	1- منهجه
135	2- مؤلفاته
137	ج- ترتيب أبواب الصرف والنحو
138	8- المسائل التي عالجها
140	2- السهيلي
142	1- منهجه
143	2- مؤلفاته
143	ج- المسائل الصرفية التي عالجها
148	3- الزبيدي
150	1- منهجه
150	2- مؤلفاته
151	ج- المسائل التي عالجها
154	8- التصغير عند الزبيدي
156	4- ابن عصفور الإشبيلي
158	المبحث الثالث: المسائل الصرفية التي تم التجديد فيها
158	مفهوم التجديد
162	المسائل الصرفية التي تم التجديد فيها
162	1- الإدغام
162	1- إدغام المتقاربين
163	2- نسبة الإدغام إلى أهل الحجاز

164	ج- الإدغام على غير قياس
165	2- الإبدال
167	3- القلب
169	4- الهمزة وترتيبها
169	1- ترتيب الهمزة
170	2- الهمزة وما يجاورها من الحروف
170	5- مسائل معجمية
170	1- حروف المعجم
171	2- مندوحة وإنداح
172	ج- سؤته وسؤاياه
176	الفصل الثالث: البحث الصرفي الأندلسي ومناهج الدرس الحديث
178	المبحث الأول : البحث الصرفي الأندلسي والمنهج البنيوي
179	1- الدراسة الوصفية للصرف العربي
181	2- حضور المنهج الوصفي في الدرس الصرفي الأندلسي
188	المبحث الثاني: البحث الصرفي الأندلسي والمنهج الوظيفي
190	1- ملامح المنهج الوظيفي عند الأندلسيين
191	2- التطبيقات على المنهج الوظيفي
192	ج- الوظائف الدلالية للجموع العددية
193	- الموضوعات
193	1- حذف جزء من الكلمة
195	2- التصغير والنسب
198	المبحث الثالث: البحث الصرفي الأندلسي والمنهج التوليدي والتحويلي

199	1- أوجه الالتقاء بين المنهج الصرفي الأندلسي ونظرية تشومسكي
201	1- قضية الأصلية والفرعية في الصرف الأندلسي
203	2- الحذف
206	3- الزيادة
211	المبحث الرابع: المبحث الصرفي الأندلسي والمنهج التداولي
211	1- مفهوم التداولية
212	2- مظاهر التداولية عند الصرفيين الأندلسيين
216	ج- اختيار صيغ المشتقات (الصفات)
216	1- صيغة اسم المفعول
217	2- التصغير
219	3- التنعيم
221	الخاتمة
224	قائمة المصادر والمراجع
247	Abstract

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على حبيبنا رسول الله محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته العُزّ.

وبعدُ:

فقد مرت الدراسات اللغوية العربية بمراحل متعددة بدءًا من نشأتها في القرن الأول الهجري، واتسعت باتساع رقعة الدولة الإسلامية، وانتقلت في حواضر الدولة الإسلامية؛ مكتسبة في تنقلها وترحالها صورًا جديدة من التطور والتغير.

وكان للأندلس حظ لا يقل عن الإسهامات التي وجدناها في غيره من الأمصار العربية، فقد وجدنا للدرس اللغوي بصورة عامة والدرس الصرفي خاصة حضورًا واضحًا، أسهم فيه العلماء الأندلسيون في نقل الدرس اللغوي الذي أخذوه عن إخوانهم في المشرق تارة، وطوّروه تارة أخرى.

وتسعى هذه الدراسة للوقوف على مستوى من مستويات الدرس اللغوي عند الأندلسيين هو الدرس الصرفي، لتكشف عن أبرز الاتجاهات التي ظهرت عند علماء الأندلس، وتبين الملامح العامة لهذه الاتجاهات، ودورها في استقرار الدرس وانتشاره، أو تطوره وتغيير مساره، كما عملت على الالتقاء بين الدراسات الحديثة والدراسات الأندلسية القديمة وأسهمت في نهوض هذه الدراسة، وسعت للكشف عن نقاط التقاطع بينهما؛ مما ساعد في تسليط الضوء على المخرجات الأندلسية التي حملت في جنباتها أبعادًا صرفية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة البنية الصرفية عند لغويي الأندلس، وذلك بتتبع الظاهرة وحصرها وتصنيفها، وتناولها بصورة تطبيقية لبيان أوصافها وأهم جوانبها، ومراعاة منهج كلّ لغويّ في تناول الظواهر الصرفية المختلفة.

وهدفت الدراسة إلى بيان واقع الدرس الصرفي عند الصرفيين الأندلسيين، ومدى التزامهم بالضوابط التي وضعها علماء المشرق في الدرس اللغويّ بعامة، والدرس الصرفيّ بوجه خاص. وانطلقت في هذه الدراسة من مجموعة من التساؤلات، حاولت أن أجيب عنها في دراستي، تمثلت في:

- أكان البحث الصرفي عند الصرفيين الأندلسيين تقليدًا للمشاركة أم كان ذا خصوصية وتقدّر؟
- هل استند البحث الصرفي عند الأندلسيين إلى الاتجاه المعياري أم إلى الاتجاه الوصفي؟
- ما مدى اهتمام الأندلسيين بالتعليل في الصرف؟
- ما الظواهر الصرفية التي برزت عند النحاة الأندلسيين؟
- هل انطوت الاتجاهات الصرفية عند الأندلسيين على مخالافات صريحة لقواعد الصرف العربي المشرقي؟

ومن الدراسات السابقة التي لها علاقة بهذه الدراسة:

أولاً: الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو، رسالة دكتوراه، أمين علي علي السيد، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 1964م.

ثانياً: الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، رسالة دكتوراه، عبد العزيز عبد العزيز المرسي الحداد، جامع الأزهر - كلية اللغة العربية، الزقازيق، 2005م.

ثالثاً: جهود ابن عصفور الصرفية (رسالة دكتوراه)، الطالبة سكيّنة بدري مقبول بحري، إشراف أ. محمّد أحمد الشامي، قسم اللغة العربية - جامعة أمّ درمان الإسلامية، 2005/2006م.

رابعاً: إسهامات نحاة الأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين: أطروحة ماجستير، يحيى حفيظة، جامعة مولود معمري - تيزي وزو - مخير الممارسات اللغوية في الجزائر - منشورات تعميم الممارسات اللغوية في الجزائر، 2011م.

خامساً: الشاهد النّحوي لدى نحاة الأندلس، رسالة دكتوراه، سميرة جدادين، جامعة أبي بكر بلقايد
تلسمان، 2015م.

ومن هنا استهوتني دراسة البّحث الصرفي عند اللغويّين الأندلسيّين، وجاءت الدراسة في
مقدمة، وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة على النحو التالي:

اشتمل التمهيد على دراسة نشأة البّحث الصرفي في الأندلس. ثم تناول رواد البّحث الصرفي
في الأندلس، وتطرق إلى منهج البّحث الصرفي في الأندلس، وعرج على مفهوم البنية الصرفية
والدلالية.

واشتمل الفصل الأول على "منهج الصرفيّين الأندلسيّين في التعامل مع الأصول" وقسم على
أربعة مباحث منها: المبحث الأول: الصرفيون الأندلسيون والسماع، والمبحث الثاني: الصرفيون
الأندلسيون والقياس. والمبحث الثالث: الصرفيون الأندلسيون والإجماع، والمبحث الرابع: الصرفيون
الأندلسيون واستصحاب الحال.

وأما الفصل الثاني فوسم بالتجديد عند الصرفيّين الأندلسيّين، وقُسم على ثلاثة مباحث هي:
المبحث الأول: مظاهر التجديد في الدرس الصرفي عند الأندلسيّين، والمبحث الثاني: الأعلام
المجددون، والمبحث الثالث: المسائل التي تم التجديد فيها.

وأما الفصل الثالث فكان بعنوان البّحث الصرفي الأندلسي ومناهج الدرس الحديث إذ تناول المبحث
الأول: البّحث الصرفي الأندلسي والمنهج البنيوي، والمبحث الثاني: تناول البّحث الصرفي الأندلسي
والمنهج الوظيفي، والمبحث الثالث: البّحث الصرفي الأندلسي والمنهج التوليدي التحويلي، والمبحث
الرابع: البّحث الصرفي الأندلسي والمنهج التداولي.

وقد ضمنت الدراسة أهم النتائج التي توصلت إليها.

وأخيراً أسأل الله العليّ القدير أن أكون قد وفقت في الإلمام بكل جوانب الموضوع وأن تكون
هذه الدراسة قيمة ومفيدة لكل من يتناول هذا النوع في الدراسة، وأسأل الله أن تكون هذه الصفحات
حُجّة لي لا حُجّة عليّ، فما كان من صواب فهو من الله، وما كان من خطأ فهو مني.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد:

أ - نبذة عن الصّرف والتصرّف

ب - مفهوم البنية الصّرفيّة والدلاليّة

ج - نشأة البّحث الصّرفيّ في الأندلس

د - روّاد البّحث الصّرفيّ في الأندلس

هـ - منهج البّحث الصّرفيّ في الأندلس

التمهيد

أ - نبذة عن الصرف والتصريف وتطورهما.

عُني الدرس العربي بصورة واضحة بإظهار ملامح الدرس الصرفي، وأوضح أساليب تحليل الكلمة في اللغة العربية، وبهذا بدأت تمهيداً لتعريف الصرف والتصريف لغة واصطلاحاً وكيف انفصل علم الصرف عن علوم اللسان العربي بعامة، وعن الدرس النحوي على وجه الخصوص، ليتشكل ويصبح حقلاً معرفياً له خصوصيته المستقلة.⁽¹⁾

كما ذهب القدماء لدراسة النحو والصرف معاً دون الفصل بينهما لخصوصيته واستقلاله؛ يقول ابن جني (ت391هـ): "إنك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره ... فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت : قام بكر، رأيت بكرًا، مررت ببكر، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة".⁽²⁾

وأدرك العلماء أن العلاقة متينة بين التصريف والنحو ، يقول ابن جني: "من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف"⁽³⁾، وهذا القول يدلّ على وجود علاقة رابطة بينهما، فالأبواب النحوية تعتمد على الأبواب الصرفية بشكل كبير.

وحدد اللغويون القدماء مجال علم الصرف، وأشاروا إلى أنه لا يدرس إلا الكلمة المتصرفة، ولا يتناول ما جمد من الكلمات، كالأفعال الجامدة والأدوات وبعض الأسماء التي لا تتصرف، وتركوها

¹ الغامدي، محمد ربيع صالح ، الدرس الصرفي العربي (طبيعته وإشكالاته)، بحث منشور ، مجلة التراث العربي، الناشر اتحاد الكتاب العرب، رقم عدد117-118، دمشق، 2010م، ص315.

² ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط1، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر ، 1954م، ج1، ص4.

³ ابن جني، المنصف، ج1، ص4.

لفروع أخرى، فتوزعت في دراسات أخرى متنوعة ومتعددة، كالدراسات المعجمية والدلالية، مع أن مجالها الصحيح في علم الصرف دون غيره، لأنه يدرس الكلمة فقط.⁽⁴⁾

وهناك جوانب أخرى تدل على الصلة بين علمي الصرف والنحو، وهي تحتاج إلى دراسة مطولة، لذلك تتسم العربية بأنها أكثر اللغات البشرية تصريفاً وانتشاراً، ويتضح هذا من توالد كلماتها وتقلبها، ليدل على غزارة معجمها، وكثرة مفرداتها وقدرتها على طرح العديد من الدلالات والمصطلحات.

تعريف علم الصرف :

قبل الحديث عن مفهوم الصرف لغة واصطلاحاً لا بد أن نعرف أن الصرف والنحو علمان متمازان يكمل أحدهما الآخر؛ لأن التصريف صنور النحو وقسيمه، وكلاهما يخدم الآخر ويعضده. فالصرف يدرس أحوال الكلمة وهي ثابتة ومتغيرة، أما النحو فيدرسها متنقلة في التركيب إعراباً وبناءً ، وذلك بقصد الإفادة من المعاني التي يرسلها المتكلم إلى السامع .⁽⁵⁾

لذلك اتفقت المعاجم العربية في وضع معنى للصرف على أنه التوجيه أو التبيين أو التغيير والتحويل من وجه إلى وجه، أو من وضع إلى وضع آخر⁽⁶⁾، وأما الصرف لغة ، فيقول ابن فارس: "الصاد والراء والفاء معظم بابه يدل على رجوع الشيء؛ من ذلك صرّفت القوم صرفاً، وانصرفوا إذا رجعتهم فرجعوا."⁽⁷⁾ وذكر ابن منظور أن الصرف هو "رد الشيء عن وجهه، وهو مأخوذ من صرّفه

⁴ حلواني، محمد خير، المغنى الجديد في علم الصرف، ط1، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ص14.

⁵ جمال، كويل، محاضرات في علم الصرف السنة الأولى ل. م. د ، المطبوعة العلمية ، جامعة محمد وباعين سطيف، ص6.

⁶ المرجع نفسه، ص7

⁷ ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا (ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م، ج3، ص343.

يصرّفه صرفاً. و"صرف" الشيء. أعمله في غير وجهه، كأنه يصرّفه من وجه إلى وجه⁽⁸⁾. ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ﴾⁽⁹⁾ بمعنى تغييرها فقد وردت الآية ، أي أنها تأتي مرة بالرحمة، ومرة تأتي بالعذاب، وتارة تجمع السحاب، وتارة تفرّقه، وتارة تأتي من الجنوب، وتارة من الشمال.⁽¹⁰⁾

وأما الصرّف من حيث الاصطلاح فإنه لا يبتعد كثيراً عن المعنى اللغوي، فهو الآخر عند النحاة المتقدمين أو المتأخرين: علمٌ يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية المتعلقة بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، وما لحروفها من أصل وزيادة أو حذف، وصحة وإعلال، وقلب أو إبدال، وتغيير بتحريك أو إسكان أو إدغام أو وقف.⁽¹¹⁾

والناظر في كتب القدماء والمحدثين يلحظ أنهم قد استعملوا المصطلحين (الصرف والتصريف) معاً، لكن استعمال التصريف أكثر من الصرف عند القدماء، أما عند المحدثين فنجد استعمالهم للصرّف أكثر من التصريف، ظهرت في مؤلفاتهم.

ووصف ابن عصفور الصرف بأنه "ميزان العربية؛ ألا ترى أنّه قد يؤخذ جزءٌ كبير من اللغة بالقياس"⁽¹²⁾، ثم بيّن ابن عصفور شرفه بأنّه لا يُوصل إلى معرفة الاشتقاق إلّا به، وهو علم تُعرف به كيفية صياغة الأبنية العربية وأحوال هذه الأبنية التي ليست بإعراب ولا بناء"، وهو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب...، ومعرفة أحواله بعد التركيب⁽¹³⁾. أو هو " تحويل الأصل الواحد

⁸ ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب، ط1، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، مصر، د.ت، ج9، ص189.

⁹ سورة البقرة، الآية 164، وودت في سورة الجاثية ، الآية رقم 5.

¹⁰ السامرائي، محمد فاضل، الصرّف العربي أحكام ومعان، ط1، جامعة الشارقة، دار ابن كثير، 2013م، ص9.

¹¹ المرجع السابق، كويحل ، محاضرات في علم الصرف، ص8 .

¹² ابن عصفور، أبو الحسن علي بن (ت669هـ)، الممتع الكبير في التصريف، ط3، تحقيق فخر الدين قباوه، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1978، ص28.

¹³ المرجع السابق، ص32، 33.

إلى أمثله مختلفة، لمعان مقصودة لا تحصل الفائدة إلا بها مثل : الفَهْم، فَهَمَ، فاهم.....⁽¹⁴⁾، أو هو علم يبحث فيه أحكام بنية الكلمة العربية من حيث التجرد والزيادة، والصحة والإعلال، والجمود والاشتقاق⁽¹⁵⁾. ويلحظ أن كل مسألة من المسائل لها معنى خاص بها دون غيره.

فالصرف إذن هو تحديد هيئة الكلمة، وما يطرأ عليها من تغير في ترتيب أحرفها، أو في حركاتها، أو في لفظها، لكنه لا يدخل في إطار تحديد وظيفة الكلمة في الجملة أو في التركيب، كالتعريف والتذكير والتأنيث.^{(16)...}

ويُعرّف أيضاً بأنه علم يبحث في بنية الكلمة وتغيرها إلى مجموعة أخرى من الكلمات.⁽¹⁷⁾ قال ابن يعيش: " اعلم أن التصريف مصدر وُضع كالْعَلَم على هذا الْعِلْم؛ للفرق، خصّوا به ما عرض في أصول الكلم وذواتها من التّغيير".⁽¹⁸⁾

والصرف في ضوء الدراسات الحديثة يعنى بدراسة أحوال الكلمة التي سوف تنتقل إلى النحو على مستويين مستوى البنية ومستوى الصوت⁽¹⁹⁾، ويزيد على ذلك تمام حسان: بأنه العلم الذي يبحث في الوحدات الصرفية (المورفيمات)؛ وأبرز أمثلتها الكلمات وأجزاؤها صاحبة المعاني الصرفية

¹⁴ الخويسكي، زين كامل وآخرون، الصرف العربي صياغة جديدة، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988م، ص8.

¹⁵ المتولي، صبري، علم الصرف العربي أصول وقوانين التحليل، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002م، ص17.

¹⁶ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص10.

¹⁷ الدجني، فتحي عبد الفتاح، في الصرف العربي نشأة ودراسة، ط1، مكتبة الأفراح، 1979م، ص11.

¹⁸ ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (553هـ) ، التصريف الملوكي، ط1، تحقيق محمد سعيد النعسان الحموي، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر، ج1، ص18.

¹⁹ النحاس، مدخل إلى دراسة الصرف العرب (على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة)، ط1، مكتبة الفلاح، الصفاة، الكويت 1981م، ص11.

كالسوابق واللاواق. وتُعنى بأجناس هذه الصيغ كالأفراد، والجمع، والتثنية، والتذكير والتأنيث، ووظائفها الاسمية والفعلية والحرفية.⁽²⁰⁾

أما التصريف: فقد استعمل سيبويه وغيره هذا المصطلح بمعنى معين واصطلحوا عليه (القياس اللغوي)، وسمي قديماً ب(مسائل التمرين) وهو أن تبني كلمة على وزن كلمة أخرى، كقولهم: ابن من ضَرَبَ على وزن جُلُجُل، فتقول: ضَرِبْتُ، وهكذا.⁽²¹⁾

وعرّفه سيبويه بقوله: "هذا باب ما بَنَتِ العرب من الأسماء، والصفات، والأفعال، غير المعنّاة والمعنّاة، وما قيسَ من المعنّاة الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم إلاّ نظيره من غير باب، وهو الذي يسمّيه النحويون: التصريف والفعل".⁽²²⁾ والتصريف: علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب⁽²³⁾، أو كما يقول الجرجاني: اعلم أنّ التصريف "تفعيل" من الصّرف، وهو أن تُصَرّف الكلمة المفردة، فتتولد منها ألفاظ مختلفة، ومعانٍ متفاوتة.⁽²⁴⁾

وهو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف، أو حذف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصريف فيها. والتصريف لها، نحو قولك: ضَرَبَ، فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت: (يَضْرِبُ)، أو اسم الفاعل قلت ضاربٌ، أو المفعول، قلت: مَضْرُوبٌ، أو المصدر قلت: ضَرْبًا، أو فعل ما لم يسم فاعله قلت: (ضَرِبَ)، وإن أردت أنه استدعى الضرب قلت: استضرب، فإن أردت أنه كر الضرب وكرره قلت: (ضرب)، فإن أردت أنه كان فيه الضرب

²⁰ حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ط5، عالم الكتب، القاهرة، 2006، ص35، 36.

²¹ الغامدي، الدرس الصرفي العربي (طبيعته وإشكالاته)، ص321.

²² سيبويه، الكتاب، ج1، ص242.

²³ ابن الحاجب، جمال الدين (ت646هـ)، الشافية في علم التصريف، ط1، تحقيق حسن أحمد عثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، السعودية، 1995م، ج1، ص1.

²⁴ الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر (ت471هـ)، المفتاح في الصرف، ط1، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1985م، ص26.

في نفسه مع اختلاج وحركة قلت: (اضطرب)، وعلى هذا كافة التصريف في هذا النحو من كلام العرب، فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها، وغير ذلك.⁽²⁵⁾

ومع أن التصريف يشترك مع الصرّف في هذا المعنى فإنه يدل على التكثر، لأنه من (صرّف) المزيد بتضعيف العين؛ أي الزيادة في التقلب والتذيل. وذهب الفيروز أبادي إلى أن "التصريف مأخوذ من صرّفته في الأمر تصريفاً فتصرّف: قلبته فتقلب.⁽²⁶⁾

إلا أن ابن جني يقول أن التصريف: أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتُصرّفها على وجوه شتى، مثال ذلك: أن تأتي إلى ضَرَبَ، فتبني فيه مثل (جَعَفَر) فتقول ضَرَبَبَ، ومثل قِمَطَر، ومثل دِرْهَم، ضَرِبَبَ، ومثل عِلْمِ ضَرِبَ ومثل ظَرْفَ ضَرِبَ⁽²⁷⁾. وكذلك جعل له في المنصف تعريفاً، وجعل له في كتابه الموسوم بالتصريف الملوكي تعريفاً آخر.

وأما الأستراباذي فيقول في شرح الشافية: "التصريف علمٌ بأصول تُعرفُ بها أحوالُ أُبنية الكَلِمِ لَيْسَتْ بِإِعْزَاب"⁽²⁸⁾. وقال في موضع آخر من كتابه: واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا منازع من أهل الصناعة والتصريف على ما قاله سيبويه عنهم: هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنيه العرب على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم.⁽²⁹⁾

²⁵ ابن جني، التصريف الملوكي، ص 8، 7؛ ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، شرح الملوكي في التصريف، ط 1، تحقيق فخر الدين قباوه، حلب، المكتبة العربية، 1973م، ص 18.

²⁶ الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ط 8، تحقيق محمد نعيم القوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005م، ص 827.

²⁷ ابن جني، المنصف، ج 1، ص 3، وابن عصفور، الممتع في التصريف، ج 1، ص 30.

²⁸ الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت 686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، ط 1، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف وآخرون، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982م، ج 1، ص 1.

²⁹ المرجع السابق: ج 1، ص 6، 7.

ومن التصنيفات التي وصلت إلينا متخصصة في التصريف هو تصريف (المازني) ت248هـ، المعنون (بالتصريف) الذي وصلنا من خلال شرح ابن جني له، ثم تبعه " المبرد" وابن كيسان وغيرهم⁽³⁰⁾. وفي القرن السابع ألف ابن الحاجب كتابه الشافية في التصريف، وصنف ابن مالك كتابًا باسم "التصريف الملوكي"، وكذلك السيوطي لم ترد عنده إلا كلمة تصريف علمًا على المباحث المتعلقة ببنية الكلمة، ومن أبرز الكتب المتخصصة في الصرف كتاب "المتع في التصريف" الواقع في مجلدين ألفه ابن عصفور الأشبيلي⁽³¹⁾. وأما كلمة صرف فربما كان أول مؤلف وضعها في كتابه (نزهة الطرف في علم الصرف) لابن هشام الأنصاري وهو من علماء القرن الثامن⁽³²⁾.

ومن أبرز كتب العصر الحديث التي اتخذت من الصرف عنوانًا، منها: " شذا العرف في فن الصرف " للشيخ الحمالوي " وعمدة الصرف " لكمال إبراهيم، و"التطبيق الصرفي" لعبده الراجحي، كذلك كتاب "المغني الجديد في فن الصرف" لمحمد خير الحلواني⁽³³⁾.

وكما تقدم فإن مادة (صرف) في العربية تدل على معنى التغيير أو التبديل ويشمل (الصرف) أو التصريف كل ما يندرج ضمن الاشتقاق، وهو التغيير المرتبط بالمعنى، وكذلك ما يندرج ضمن إطار الإعلال أي التغيير الصوتي⁽³⁴⁾. وقد ذكر ابن جني العلاقة بين الصرف والاشتقاق في كتابه "المنصف" بقوله: "إن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانها، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق.... فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس

³⁰ الفاخري، صالح سليم، علم التصريف، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، عصمي للنشر والتوزيع، مكتبة لسان العرب، القاهرة، 1996م، ج1 ص24، 25.

³¹ المرجع السابق، ج1 ص24، 25.

³² الفاخري، علم التصريف، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، ص25.

³³ الفاخري، صالح سليم، علم التصريف تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، ص25.

³⁴ البكوش، الطيب، التصريف العربي، تقديم صالح القرمادي، ط3، تونس، 1992، ص17.

الكلم الثابتة، والنحو لمعرفة أحواله المتتقلة⁽³⁵⁾ . ويكون علمًا الاشتقاق والتصريف بهذا التحديد متميزين، وهذا ما جعل ابن جني يفرق بينهما حين وضع أهمية علم التصريف: بأنه " لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به".⁽³⁶⁾

لذلك فقد اهتم علماء العربية بالصرف منذ بدأ التفكير في وضع قواعد للعربية في عهد سيبويه والتي سار عليها المتقدمون والمتأخرون على نهجه؛ إذ اتجهت دراساتهم في علم العربية على إبراز أحد أبواب الكتاب لسيبويه وجعله كتابا مستقلا، كالمازني في كتابه التصريف (ت 249هـ). ونرى كيف بقي العلماء عالة على كتاب سيبويه ينهلون من علومه فهذا المازني يظهر عند وضع كتابه التصريف كيف سار على نهج سيبويه؛ إذ كان سيبويه قد مهدّ للتصريف بذكر أمثلة الأفعال والأسماء الصحيحة والمعتلة، فقد صدرّ المازني كتابه بذلك⁽³⁷⁾، ويتضح أن المازني لم يخرج عن منهج سيبويه، ولم يخط لنفسه منهجا خاصا به ؛ بل بقي مقيداً ضمن خطى سيبويه.⁽³⁸⁾

يتضح مما سبق أن الصرف هو التغيير والتبديل في بناء المفردة، أو الكلمة كتغيير المفرد إلى المثنى، أو الجمع، أو تبديل المصدر إلى الفعل، والوصف المشتق منه مثل اسم الفاعل، واسم المفعول، أو تبديل الكلمة بزيادة حرف، أو أكثر لهدف لفظي دلالي.

وتخلص الباحثة إلى أن الصرف هو ما اصطلح عليه العلماء بتحويل الأصول إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا يمكن الحصول عليها إلا بهذه الأصول.

ب - مفهوم البنية الصرفية والدلالية.

³⁵ ابن جني، المنصف، ج1، ص3.

³⁶ المرجع نفسه، ج1، ص2.

³⁷ ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، ص7، 8 .

³⁸ الحديثي، خديجة أبنية الصرف، مكتبة دار النهضة، بغداد، 1965، ص31.

تُعد بنية الكلمة محوراً أساسياً في تنوع دلالتها؛ كما أنَّ المفردة الواحدة تعكس عدة دلالات، وكذلك السياق الداخلي والخارجي له الأثر الواضح في تحول دلالة المفردة⁽³⁹⁾. وأما البنية الصرفية فهي علم يدرس بنية الكلمات وأشكالها، أو يدرسها لغرض لغوي يفيد خدمة الجمل والعبارات.⁽⁴⁰⁾

جاء في لسان العرب: "يقال بُنِيَ، وهي مثل رِشوة رِشَاء، كأن البُنْيَةَ الهَيْئَةُ التي بَنِيَ عليها، مثل: المِشْيَةِ والرُّكْبَةِ، و يقالُ: "بُنِيَ، وبُنِيَ وبُنِيَ وبُنِيَ"⁽⁴¹⁾، وجاء في المعجم الوسيط: البنية ما بني، والجمع بُنى، وهيئة الكلمة؛ ومنه بنية الكلمة، أي: صيغتها.⁽⁴²⁾ ومصطلح البنية يرادف الصيغة والهيئة، فقد جاء مصطلح "هيئة" بمعنى البنية، ورد ذلك في كتاب التطبيق الصرفي، "والمقصود بالبنية هيئة الكلمة".⁽⁴³⁾

ومصطلح البنية الصرفية استعمله كثير من الدارسين وهم يعنون به الهيئة الصرفية، ومن أبرزهم: خديجة الحديثي، تقول: "والأبنية جمع بناء، والمراد به هيئة الكلمة التي وضعت عليها، والتي يمكن أن يشاركها فيها غيرها. وهذه الهيئة هي ما تشترك فيها الكلمات من عدد الحروف المرتبة، والحركات، من فتحة وضمة وكسرة، والسكنات، مع اعتبار الحروف الأصلية والزائدة، كل في موضعه. فكلمة (رَجَل) - مثلاً - على هيئة وصفة يُمكن أن يشاركها فيها غيرها من الكلمات كلفظة (عَضَد)، وفعل (كَرَم)، فكلها على ثلاثة أحرف أصلية؛ أولها مفتوح، وثانيها مضموم.

³⁹ الهدهد، حمدي صلاح الدين، التحليل الدلالي للبنية الصرفية في سورة الفتح، بحث منشور، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، عدد 8، ص 405، 406، 142، 2016م.

⁴⁰ بوحوش، رابح، البنية اللغوية لبردة البوصيري، ديوان الجامعات، (د. ط)، 1993، ص 83.

⁴¹ ابن منظور، جمال الدين محمد (د.ت) لسان العرب، ص 365.

⁴² إبراهيم أنيس وآخرين، المعجم الوسيط، ط 2، ج 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1973م، ص 7.

⁴³ الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1973م، ص 7.

وتسمى هذه البنية "بناء" أو "هيئة" أو "صيغة" أو "وزناً" أو "زناً". فالأبنية على هذا الأساس تشمل الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة.⁽⁴⁴⁾

ويمكن القول بأنه علم يدل على نظام تغيير وتعديل الكلمات تغييراً داخلياً أو خارجياً دون التغيير الإعرابي؛ إذ يتساوى استعمال البنية الصرفية الدلالة على تغير شكل الكلمة لبيان وظيفتها ضمن إطار مجموعة من الكلمات أو المفردات.⁽⁴⁵⁾

وأما الدلالة الصرفية: فهي تطلق على عين الكلمة، وقد عرفها الدارسون بأنها: "تلك الدلالة التي يُعرب عنها مبنى الكلمة"⁽⁴⁶⁾، أو هي تلك الدلالة التي يُعرب عنها مبنى الكلمة وتسمى: "الوظائف الصرفية للكلمة، وهي المعاني المستفادة من الأوزان والصيغ المجردة"⁽⁴⁷⁾. وفي الغالب هي الدلالة التي تؤخذ من بنية اللفظ وصيغته، و(ابن جني) أشار إلى ذلك من خلال حديثه عن تشديد عين الكلمة، فهي تفيد في قوة المعنى وتكراره مثل: (قطع).⁽⁴⁸⁾

وترتبط بنية الكلمة وصيغتها ارتباطاً وثيقاً في تحديد معناها، في مثل صيغة (أفعل) كأَنْزَلَ، فإن معنى (أَنْزَلَ) يتحدد من خلال صيغتها (أفعل) التي تدل على تغير الدلالة الأصلية في الصيغة الإفرادية، ومثل هذا كثير في اللغة العربية. وكذلك تدل عليه بعض الصيغ الصرفية للأفعال أو الأسماء في العربية؛ إذ نجد صيغ الأفعال الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر تدل على الحدث وزمانه، والمزيد فيها والتوكيد واللاحق كثيراً ما يرتبط فيها بمعنى؛ من ذلك تضعيف العين في (فعل)

⁴⁴ الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ط1، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، 1965 م، ص17.

⁴⁵ الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 17، 18.

⁴⁶ حيدر، فريد عوض، علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية، ط1، الناشر مكتبة الآداب، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ص35.

⁴⁷ خليل، حلمي، الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ط1، الناشر دار المعرفة الجامعية، القاهرة، الإسكندرية، 1998م، ص29.

⁴⁸ يوسف، السيد العربي، الدلالة وعلم الدلالة المفهوم المجال والإبداع، بحث منشور، شبكة الألوكة، 2016م، ص4

فإنه يدل على التكثر غالبًا، وفي نحو (أغدودن) يدل على المبالغة، ومنها السين والتاء (استفعل) فإنهما يدلان على الطلب غالبًا، وأسماء الزمان والمكان، والتصغير، والنسب، والجمع. فكل منها معنى يؤديه".⁽⁴⁹⁾

والمأمل في كلام ابن جني يرى أن هناك دلالات كثيرة للصيغ الصرفية في حالة الزيادة في أول الصيغة أو الكلمة، أو في وسطها، أو على الجذر الأصلي. وأن أهل الصرف يعتمدون على الدلالة في ضبطهم لكثير من الصيغ والأبنية، كما صنف ابن جني الدلالة على ثلاث سمات من حيث القوة والضعف: الدلالة اللفظية (دلالة الفعل على الحدث)، والدلالة الصناعية (دلالة الفعل على زمانه)، والدلالة المعنوية (دلالة الفعل على فاعله).⁽⁵⁰⁾

⁴⁹ سعودي، نوري، الدليل النظري في علم الدلالة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2009، ص220.

⁵⁰ عبد الجليل، عبد القادر، المعجم الوظيفي لمقاييس الأدوات النحوية والصرفية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006م، ص174.

ج - نشأة البحث الصرفي في الأندلس.

اهتم الأندلسيون اهتماماً فائقاً بجميع صور الحضارة الإسلامية من علوم الدين، والأدب، والنحو، والصرف، والتاريخ، والطب، والموسيقى، وغيرها. وكانت علوم الدين واللغة أساساً قوياً للتربية العقلية، ومحط أنظارهم جميعاً، فلا تجد عالماً ولا مهتماً، إلا وله الكثير من الدراسات في علم الفقه، والنحو والصرف.⁽⁵¹⁾

بيد أن درس الصرفي قد ازدهر في الأندلس، فكان له مكانة مرموقة، ومنزلة رفيعة عند الأندلسيين، فبدأ يظهر إلى حيز الوجود، فدُون، ودُرس، وصاروا يُعَدُّونه من العلوم الأساسية في حياتهم الثقافية والفكرية، ومن ذلك ظهر العديد من العلماء اللغويين الذين تَمَرَّسوا وبرعوا فيه.⁽⁵²⁾ نشأ الدرس الصرفي نتيجة الضرورة إلى تأويل القرآن وتفسيره، وذهب كثير من علماء العربية الذين نذروا أنفسهم للعلوم الدينية البحثية، وهي: تفسير القرآن، واستنباط الأحكام، وتدوين الحديث⁽⁵³⁾، وقد شغف بهذا العلم كثير من العلماء، واستمالهم حتى كان له أعظم منزلة عندهم، وكان من أسباب نقل علوم اللغة إليهم شيء من الشعور بالقومية العربية مما جعلهم يبكرون في نقل هذا العلم؛ إذ لم يكتمل القرن الثاني الهجري حتى كان كتاب الكسائي في الأندلس، وكان لجودي بن عثمان السبق في إحضار كتاب الكسائي إلى الأندلس⁽⁵⁴⁾. لذلك تأثر الدرس الصرفي في الأندلس بهذه الكتب، ويتضح بقول شوقي ضيف: "وأول نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي أو صرفي: جودي بن عثمان، الذي رحل إلى المشرق، وتتلّمذ للكسائي والفراء، وهو أول من أدخل إلى

⁵¹ الحداد، عبد العزيز، الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، الزقازيق، ص45.

⁵² السيد، أمين علي، الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 1964م، ص13.

⁵³ المرجع السابق، ص13، 14.

⁵⁴ الزبيدي، محمد بن الحسين بن عبدالله (ت 379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، ط2، تحقيق محمد أبو الفضل، مطبعة السعادة، مصر، 1954م، ص378.

موطنه كتب الكوفيين، وأول من صنف به في النحو، وما زال يدرسه لطلابه حتى توفي سنة (198هـ) للهجرة⁽⁵⁵⁾. ومن ذلك الوقت عرفت الأندلس نقدًا نحويًا للشعر واهتمامًا بتقويم ما خرج على الأقيسة منه، وكذلك تتابع ظهور عدد كبير من اللغويين والنحاة الذين تركوا أثرًا مهمًا في النحو والصرف.⁽⁵⁶⁾

والمُتتبع يلحظ عناية جودي واهتمامه بكتاب شيخه الكسائي؛ إذ عمل على نقله إلى بلاد الأندلس دون أن يلتفت إلى كتاب سيبويه الذي بلغت شهرته عنان السماء، وعُرفَ فضله بين علماء ذلك العصر، ولا يمكن أن تُدرس المسائل الصرفية والنحوية واللغوية في ذلك الزمان من غير أن ينهل من كتاب سيبويه.

والمتتبع في أخبار المؤدبين واللغويين الأندلسيين يجد أنهم كانوا يعنون بالصرفيين الكوفيين، فكانوا يرحلون إلى بغداد عاصمة الدولة العباسية في العراق، ويلتقون بعلمائها، الذين كان جُلهم من الكوفيين، ولهذا انتشر النحو والصرف في ذلك العهد بالأندلس.⁽⁵⁷⁾

ثم بدأت الحركة العلمية بالنمو والازدهار والتطور والتوسع في المسائل النحوية والصرفية في الأندلس؛ مما حدا بعلماء اللغة أن يغرفوا من علوم البصرة المتمثل بكتاب سيبويه، فنجد محمد بن يحيى الرياحي يعقد مجلسًا في داره، فتتوارد إليه الناس حين أخذ على عاتقه تعليم أصول النحو والصرف وكثير من عوامله ومسائله.⁽⁵⁸⁾

وبعد أن نقل الرياحي إلى الأندلسيين علم الصرف عن البصريين، وبما بلغه من التعمق في مسائل النحو والصرف، والتصريف، والأصوات، وغيرها من الدراسات، وبين لهم كيف ينهلون

⁵⁵ ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ط7، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص289، 288.

⁵⁶ الحديثي، المدارس النحوية، ط3، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن 2001م، ص 311، 209.

⁵⁷ الحديثي، المدارس النحوية، ص311.

⁵⁸ الحديثي، المدارس النحوية، ص312.

ويستفيدون منه، وَرَفَعَ من شأن كتاب سيبويه، ومؤلفه، ومدرسته اللغوية، ونشره هو وتلاميذه من بعده في مجالس الدرس الصرفي والنحوي، لذلك كان الدرس الصرفي في الأندلس يسير وفق مناهج الدرس الكوفي، وبهذا عمل اللغويون الأندلسيون على التمازج بين مدرستي البصرة والكوفة إلى أن أصبح الصرف خليطاً منهما.⁽⁵⁹⁾

وهكذا برع الأندلسيون في الصرف واتضحت اهتماماتهم الصرفية؛ إذ تميزوا بفطرة وذاكرة قوية وحضور بديهية، فعملوا على تجديد من سبقوهم مثل: الخليل وسيبويه وغيرهم، واتضح هذا بكلام ابن سعيد⁽⁶⁰⁾، الذي أشار إلى أن السر في ذلك هو ما يملكه الأندلسي من فطرة عجيبة في الحفظ وقوة الذاكرة؛ وربما يساق ذلك لجمال الطبيعة في نفوسهم، لذلك تجدهم حاضري البديهية في جميع المسائل المطروقة.⁽⁶¹⁾

وخلاصة القول؛ إن غلبة الصرف البصري لم تكن أمراً اعتيادياً؛ بل هو أمر حتمي في توفر عدد كبير من المسائل الصرفية في الدرس الصرفي البصري، وقلّ منه نظيره الكوفي، إذ تكونت هذه المسائل من نسيج الصرف البصري ذاته، وربما يكون خارجاً عنه، إلا أنه ينتمي إلى الجو العلمي والنحوي والصرفي للعصر كله.

والم تأمل في النشاط الصرفي في الأندلس يلحظ بأنه لا يرقى إلى تكوين مدرسة صرفية متميزة مستقلة كالمدرسة البصرية والكوفية، وأن جهودهم النقدية التي ذُكرت لم تلعب دوراً كبيراً في منهج الصرف العربي. ومن هنا على الدارسين أن لا ينسوا جهود مدرسة الأندلس التي وضعت منهجاً في الدراسات اللغوية؛ كما أنها ابتكرت عدداً من المصطلحات الصرفية وقامت بتجديد المنهج ووضعت

⁵⁹ المرجع السابق، ص 312.

⁶⁰ ابن سَعِيد الأندلسي، أبو الحسن، نور الدين علي بن موسى بن محمد بن المغربي الأندلسي، نحوي، لغوي، مؤرخ، رحالة، من الشعراء والعلماء بالأدب. ولد بغرناطة، قرأ النحو على أعلام إشبيلية كأبي علي الشَّلوِّين، وأبي الحسن الدَّبَّاج، وأبي الحسن بن عصفور، وغيرهم.

⁶¹ الحديثي، المدارس النحوية، ص، 312، 313، 314.

مختصرات وامتوّناً صرفيّة، في حين غالى البعض في قولهم: إنّ المدرسة الكوفية تفردت بقوة المنهج والعمل الدقيق، وجعلوها الأقرب إلى الأصول العربيّة، مع أنّ المدرستين عريقتان من أصول عربية أسستا لقواعد النّحو والصّرف العربيّ.

د - رَوَادُ الْبَحْثِ الصَّرْفِيِّ فِي الْأَنْدَلُسِ:

والناظر في مسار الصرف الأندلسي يجده يختلف عن مساره في المشرق العربي، الذي تميز في نشأة الصرف بوجود مدرستي البصرة والكوفة اللتين تعايشتا منذ البداية. ويمكن القول: إن الصرف العربي لم يكن في حقيقته إلا نتيجة جهود رواد هاتين المدرستين وأفكارهم النحوية والصرفية⁽⁶²⁾. لذلك تجد أن الصرف الأندلسي قد تعدد في المسميات فمنه ما كان صرفاً تعليمياً، أو صرفاً تيسيراً، أو صرفاً تجديدياً، ومنه غير ذلك. ولكن يلحظ مهما تعددت الصور والأشكال للصرف الأندلسي، أن هناك اتفاقاً بين العلماء على أنه تكلم لغة مختلفة عن الصرف العربي في بلاد المشرق، في اتباعه أسلوب السهولة والابتعاد عن النمط التقليدي المتعارف عليه، فجاء بدراسات لغوية ميسرة.⁽⁶³⁾

وشهد الدرس الصرفي في الأندلس نهضة علمية فريدة من نوعها، وبلغت أوجها خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين. إذ تميزا بالدراسات والاجتهادات الصرفية التي منحت الدرس الصرفي سمة التجديد والتسهيل⁽⁶⁴⁾. لذلك تميزت هذه الفترة بكثرة روادها الذين اجتهدوا في البحث الصرفي، من أبرزهم: ابن سيده الأندلسي (ت 448هـ)، وابن حزم (ت 456هـ)، وابن الطراوة (ت 528هـ)، وأبو القاسم السهيلي (ت 581هـ)، وابن مضاء القرطبي (ت 592هـ)، وابن رشد (ت 595هـ)، وابن خروف (ت 609هـ)، وابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)، وابن مالك (ت 672هـ)، وأبو حيّان الأندلسي (ت 745هـ) وغيرهم.

⁶² حرفان، عبد المنعم، التجديد والتقليد في نحو الأندلس، من خلال باب - ما لا ينصرف - عند السهيلي والشاطبي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، فاس، دورية محكمة، 2010م، عدد 19، ص 12.

⁶³ حرفان، التجديد والتقليد في نحو الأندلس، ص 14.

⁶⁴ الجابري، محمد عابد، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، بحث منشور، فكر ونقد، مجلة ثقافية فكرية، عدد 49-50، 2002م، ص 1.

ومن الصعوبة بمكان تحديد الفروق بين هؤلاء العلماء، إلا أنهم ساهموا جميعاً في تجديد وتنشيط الدرس اللغوي والنحوي والصرفي، في حين قام بعضهم بوضع شروحات للمسائل النحوية والصرفية، وكان لكل صرفي وجهة نظر مختلفة عن الآخر.

1- ابن سيده الأندلسي، هو أبو الحسن بن إسماعيل:

ولد أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده في مرسية وكان ضريباً كأبيه، دأب على تعلم العربية وفنونها على يد أبيه، إلا أنه برع في علوم العربية وأصبح عالماً فيها، إذ عمل على جمع اللغة بكتاب "المحكم"، في عشرين مجلداً.⁽⁶⁵⁾

لذلك وُصِفَ ابن سيده بأنه إمام في اللغة العربية حافظٌ لها؛ وذكر السيوطي أنه لم يعرف في زمانه أعلم منه بالنحو والصرف، واللغة، والأشعار، وأيام العرب، وما يتعلق بها، روى عن أبيه وصاعد ابن الحسن البغدادي.⁽⁶⁶⁾

واشتهر بالإضافة إلى كتابه "المحكم" بمؤلفاته وشروحاته التي لا تقل أهميتها عن المحكم، نحو: "المخصص" و"كتاب الأنيق في شرح الحماسة" و"كتاب شرح إصلاح المنطق على الأجناس في غاية الإيعاب"، وكتاب العالم والمتعلم على المسألة والجواب"، وكتاب "الوافي في علم أحكام القوافي"، وغير ذلك.⁽⁶⁷⁾

⁶⁵ ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، ط1، تحقيق عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2000م، ص12، وياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (ت626هـ)، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ط1، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1993م، ج7، ص719.

⁶⁶ السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط3، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ج2، ص143؛ ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ص13، 14.

⁶⁷ السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج2، ص143، والحموي، معجم الأدباء، ج7، ص719، وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ص17، 18.

وتوفي ابن سيده سنة ثمان وأربعين وأربعمائة، أو سنة ثمان وخمسين وأربعمائة وقد بلغ ستين سنة أو نحوها.⁽⁶⁸⁾

2- ابن الطراوة، سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أو أبو الحسين:⁽⁶⁹⁾

يعد ابن الطراوة من أهم اللغويين الذين عاشوا في الأندلس في زمن اشتهر بوفرة علومه، إذ تميز ابن الطراوة بعلمه الغزير وبمصنفاته اللغوية، التي نالت رضا الأندلسيين الذي جعل طلابه يتنافسون على طلب العلم وحضور مجالسه، كما غلب عليه لقب "الشيخ الأستاذ"، وعاش نيفا وتسعين سنة.⁽⁷⁰⁾

وكان ابن الطراوة من أوائل الأندلسيين الذين أسهموا في تأليف الصرّف والنحو بطريقة علمية متخصصة قامت على كشف الغامض والعسير منه، وجاءت بآراء صرفية جديدة⁽⁷¹⁾. وهو من تلاميذ الأعلام الشنتمري؛ الذي أولى كتاب سيبويه أهمية كبرى، وله كثير من الآراء المتفردة في الصرّف والنحو، وقد وافق كثير من جمهور النحاة والصرفيين.⁽⁷²⁾

كما عُرف ابن الطراوة بالتوسع في الاختيار من آراء مدرستي البصرة والكوفة، لذلك وافق الكوفيين على أنّ المعرفة أصل والنكرة فرع، وخالف سيبويه والجمهور الذين يذهبون إلى غير ذلك. وأما مصنفاته فأبرزها: "المقدمات إلى علم الكتاب"، و"شرح المشكلات على توالي الأبواب"، وأما المترجمون له فكانوا يسمون "المقدمات على كتاب سيبويه"⁽⁷³⁾، وترك ابن الطراوة عدة كتب منها

⁶⁸ الحموي، معجم الأنباء، 12، 232، القفطي، إنباء الرواة على أنباء النحاة، ج 2، ص 227.

⁶⁹ السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج 1، ص 602.

⁷⁰ القفطي، إنباء الرواة على أنباء النحاة، ج 4، ص 113.

⁷¹³ البناء، محمد إبراهيم، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ط 4، دار بو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، 1980م، ص 7.

⁷² السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج 1، ص 602.

⁷³ البناء، أبو حسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 47-46.

"الترشيح في النحو" وهو مختصر، ومقالة في الاسم والمسمى، و"الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ

في الإيضاح"، و"رد الشارح إلى عقاب الناقد"، و"رسالة في منع استثناء الكثير من القليل".⁽⁷⁴⁾

ومن خلال الدراسة يتضح أنّ ابن الطراوة كان بارزاً في علوم اللسان من نحو وصرف ولغة

وأدب، وتوفي سنة ثمان وعشرين وخمسمائة.

3- الإمام أبو القاسم السهيلي:

هو أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي محمد، وقيل: إنه من ولد أبي رُوَيْحَةَ الخثعمي

الذي عقد له رسول الله (ﷺ) لواء عام الفتح ذكره أهل السير⁽⁷⁵⁾. وغلب على السهيلي اسم الشهرة

دون ذكر اسمه الحقيقي، وهو نسبة إلى قريته "سهيل" الموجودة بمالقه حيث مولده.⁽⁷⁶⁾ ويُذكر أن

مولده كان سنة ثمان وخمسمائة، ووفاته كانت سنة أحد وثمانين وخمسمائة.⁽⁷⁷⁾

واتفق العلماء على أن السهيلي شديد الذكاء، قال هذا من درسوا آثاره وعلومه، وشهد له

شيخه أبو الحسين بن الطراوة بنبوغه المبكر، كما حباه الله بنعمة التصور، والتخيل والإبداع التي

تعطي صاحبها براعة التحليل والتركيب، إذ تميز بشتى أنواع العلوم فكان من رواة الشعر، وحفاظه،

ونقده، عالماً باللغة، ومن ذلك تفرد السهيلي في كثير من المسائل الصرفية مع مقتنه للتقليد، كما دعا

إلى الإنصاف في النظر والبحث في معظم دراساته ذات السمات الفكرية.⁽⁷⁸⁾

ومن ذلك يُلاحظ أن الأندلس شهدت نشاطاً لغوياً في جوانب عدة، أبرزها: التعليم والتدريس

والرواية والإجازة، لذلك تميزت الأندلس بالأصالة؛ حيث اتجه علماء العصر الذهبي على سيادة

⁷⁴ ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص296؛ البناء، أبو حسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص50-51.

⁷⁵ البناء، محمد إبراهيم، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ط1، دار البيان العربي، جدة، 1985م، ص44.

⁷⁶ السهيلي، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، ط1، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود

وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992م، ص20.

⁷⁷ المرجع السابق، ص20.

⁷⁸ البناء، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص53، ص54، ص55.

الحركة اللغوية آنذاك ، إذ انمازت الأندلس بعدة ملامح في أوائل القرن السابع الهجري ، وأما شيوخه فقد تتلمذ السهيلي على كثير من مشاهير عصره، ومن أبرزهم:

1- أبو الحسن بن الطرّاة، وقد مر ذكره.

2- أبو القاسم بن الأبرش: أبو القاسم خلف بن يوسف بن فرتون الأبرش النحوي من أهل شنترين، تجول في بلاد الأندلس وغيرها معلماً للعربية، وكان رأساً في العربية واللغة، حفظ كتاب سيبويه، وأدب الكتاب والمقتضب والكمال.⁽⁷⁹⁾

وتوفي السهيلي ليلة الخميس في العاشر من شوال سنة إحدى وثمانين وخمسائة⁽⁸⁰⁾ تاركاً وراءه تصانيف جليلة سيتم ذكرها لاحقاً.

4- ابن مضاء القرطبي:

هو أحمد بن عبد الرحمن بن سعيد بن مضاء اللخمي، يكنى أبا العباس، ولد بقرطبة سنة (510هـ)، كان على درجة عالية من العلم، وعمل في القضاء واشتهر بخُلقه، وكان أدبياً، وله حظٌ وافر من الشعر والكتابة، عارفٌ بالفقه والنحو والقضاء. خالف كثيراً من نحاة وصرفيي عصره، وذلك بدعوته إلى إسقاط العلل الثواني والثالث، وتمارين التصريف، وطالب بحذف العامل النحوي مما فأحدث ضجة كبيرة في عصره، وتوفي عام (ت 592هـ). ومن مصنفاته: "المشرق في النحو"، و"تنزيه القرآن عما لا يليق من البيان"، وكتابه الشهير: "الرد على النحاة"⁽⁸¹⁾. وناقضه في هذا التأليف ابن خروف بكتاب سماه: "تتريه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو"، ولما بلغه ذلك قال: نحن لا نبالي بالكباش النطّاحة، وتعارضنا أبناء الخرفان.⁽⁸²⁾ (

⁷⁹ السيوطي، بغية الوعاة في الطبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص557.

⁸⁰ المرجع السابق، ج2، ص115.

⁸¹ ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الله (ت 592هـ)، الرد على النحاة، ط1، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام 1979م، ص 9 .

⁸² السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص266-267.

والناظر في كتاب "الرد على النحاة" يجد أن صاحبه ذو بصيرة ثاقبة ثار على المشرق، وتعتبر امتدادا لثورة أميره عليه، وتلاحظ الباحثة نزعتة الظاهرية في ثنايا مؤلفه، مما يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذاهب.⁽⁸³⁾

5- ابن مالك الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله الجبالي (ت672هـ).

ابن مالك من أشهر نحاة الأندلس، وقد عُرفَ بقدرته ونبوغه في جميع فنون علوم العربية وتصنيفاتها، وأفضل من كتب بها، كما أوتي حظاً كبيراً من الشهرة، واتضحت مكانته العلمية في القراءات والنحو والصرف، لذلك لُقِّبَ بصاحب التآليف المفيدة، والتصنيفات الممتعة لقدرته على الاستشهاد بكلام العرب.⁽⁸⁴⁾

وابن مالك ولد بجيَّان سنة ستمائة من الهجرة، عاش فترة بالأندلس، وأخذ فيها العلوم على عدد من الأساتذة منهم: ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي الغرناطي. يقول أبو حيان: بحثت عن شيوخ ابن مالك فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمد عليه، ويرجع في حل المشكلات إليه، إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال: قرأت على ثابت بن حيَّان بجيَّان، وجلست في حلقة أبي علي الشُّلُوبين نحو ثلاثة عشر يوماً.⁽⁸⁵⁾

ومؤلفات ابن مالك كثيرة وقد نظمها بعضهم في أبيات⁸⁶، ومن هذه المؤلفات: "الخلاصة المشهورة بالألفية"، و"شرح الكافية الشافية"، و"تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، و"شرح تسهيل الفوائد

⁸³ المرجع السابق، ص 216-217.

⁸⁴ ابن عقيل، بهاء الدين (ت698هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط20، المحقق محمد محيي الدين عبد

الحميد، الناشر دار التراث القاهرة، مصر، 1980 م، ج1، ص5، 130.

⁸⁵ السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص131، 130.

⁸⁶ - أولُو وَعَالَمُونَ عَلَيُونَا وَأَرْضُونَ شَدَّ وَالسُّنُونَا

- وَيَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدُ..... ذَا الْبَابُ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ

- وَتُونُ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ... فَأَفْتَحْ وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ

- وَتُونُ مَا تَنِيَّ وَالْمُلْحَقُ بِهِ..... بَعْكَسِ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَأَنْتَبَهُ

وتكمّل المقاصد"، و"عمدة الحافظ وعدة اللافظ"، و"شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، و"سبك المنظوم وفك المختوم"، "فتاوى في العربية"، "تحفة المودود في المقصور والممدود"، و"ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل"، و"النظم الأوجز فيما يهمز ولا يهمز". توفي ابن مالك ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة.⁽⁸⁷⁾

6- أبو حيّان الأندلسي:

لقّب أثير الدين الحيّاني، باتفاق المؤرخين الذين اتّفقوا على هذا النّسب واللقب، وكني بأبي حيّان، واشتهر به حتى غلب عليه، ولازمه أكثر من اسمه⁽⁸⁸⁾، وقالوا في نسبه إلى نفزة قبيلة من البربر، وأيضاً الغرناطيّ، الأندلسي، كان أبو حيّان نحويّ عصره ولغويّ، ومقرّئ ومؤرّخ وأديب، ولد بمدينة طخشارش، مدينة من حضرة غرناطة في آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة، وأخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطّباع، والعربية عن أبي الحسن الأبيّ وأبي جعفر بن الزبير، وابن أبي الأحوص، وابن الصّائغ، وأبي جعفر اللّبي، وبمصر عن البهاء بن النحاس وجماعة.⁽⁸⁹⁾

حظي أبو حيّان بمكانة مرموقة في علوم العربية وعلوم أخرى، لدأبه وحرصه على التلقي ولقاء الشيوخ والأئمة، حتى بلغ عدد شيوخه نحو أربعمئة وخمسين شيخاً لأنه قضى عمره كله في التعلّم والتعليم. وأبرز مصنفاته وأشهرها وأوسعها : تفسيره الجليل البحر المحيط وشرح التسهيل واعتنى به، وألف عليه ثلاثة كتب، هي: "التخييل الملخص من التسهيل" و"التكميل لكتاب التسهيل" و"التذييل

- وَمَا بَتَا وَأَلِفٌ قَدْ جُمِعَا..... يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا
- كَذَا أُولَاتٌ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ..... كَأُدْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلَ
- وَجَرٌّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرَفُ..... مَا لَمْ يُصَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدَفٍ
⁸⁷ المرجع نفسه، ج1، ص133.

⁸⁸ الحديثي، المدارس النحوية، ص25.

⁸⁹ السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص231.

والتكميل في شرح التسهيل "و" ارتشاف الضرب من لسان العرب" في النحو والصرف، ومؤلفاته في الدراسات اللغوية مهمة جدًا في تحديد ملامح تفكيره ومنهجه.⁹⁰

والخلاصة؛ فقد أولى علماء الدراسات اللغوية في الأندلس اهتماماتهم في تأليف الكتب النحوية، وقليل من الكتب الصرفية، لكن المؤلفات بقيت وفق منهج المشاركة، ولم تخرج عن دائرتها، إذ تضمنت مصنفاتهم كثيرًا من الشروح والمختصرات لأهم المصنفات النحوية والصرفية المؤلفة في المشرق، وأدى الى حفظ التراث العربي، وانتشاره في تلك البلاد الأندلسية.

⁹⁰ الجنان، مأمون بن محيي الدين، أعلام الفقهاء المحدثين - أبو حيان الأندلسي منهجه التفسيري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993م، ص 78.

هـ - منهج البحث الصرفي في الأندلس.

وضع الصرفيون القدماء قواعد الصرف العربي أصولاً ومصادر، كي يتكئوا عليها في بعض مسائلهم النحوية والصرفية، ويستقوا منها أحكامهم وقواعدهم. ولم يدخر اللغويون الأندلسيون الجهد لتطوير مذهبهم الصرفي؛ لذلك ذهبوا إلى كتب الصرف المشرقية لدراساتها وشرحها، وحاولوا أن يستحدثوا علماً صرفياً خاصاً مستقلاً عن مثيله المشرقي.⁽⁹¹⁾

والناظر في المصنفات الأندلسية يجد أن الأندلسيين استطاعوا أن يضعوا مذهباً صرفياً يتميز بالطابع الأندلسي، مختلفاً نوعاً ما عن مثيله المشرقي، وينفرد عن غيره من مذاهب الأولين كسيبويه، وابن جني، وغيرهم، ومن أشهر هذه الصفات التي اتسم بها الدرس الصرفي الأندلسي ما يلي:

1- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند الأندلسيين:

تميز المنهج الصرفي في الأندلس عند بعض الصرفيين الأندلسيين تناولهم قضية الاستشهاد الصرفي باعتمادهم على الحديث النبوي الشريف، باعتباره مصدراً من مصادر التقعيد الصرفي⁽⁹²⁾، واعتبر من مميزات الصرف في الأندلس، ولم يكونوا الصرفيين مبتدعين لهذا الأمر، لكنهم أكثروا منه⁽⁹³⁾. وتتضح هذه الظاهرة بصورة كبيرة عند ابن خروف، ويظهر ذلك في كلامه كما أشار إليه ابن الضايغ بقوله: "... وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على ما معنى الاستظهار

⁹¹ جدين، سميرة، الشاهد النحوي لدى الأندلس، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، ص29.

⁹² المرجع السابق، ص29.

⁹³ الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، (د.ت)، 1981م، ص20.

والتبرك بما روي عنه، ﷺ، فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب استدراكه، فليس كما رأى...". (94)

ومن اللغويين الذين أكثروا من الاستشهاد بالحديث في مسائل النحو والصرف "ابن مالك" الذي بلغ من الاستشهاد بالحديث مبلغاً لم يسبق إليه غيره. وقد أنكر عليه أبو حيان الاستشهاد بالحديث بحجة أنه مظنة اللحن لجواز روايته بالمعنى، وكون بعض رواته أعاجم، وقد تصدى العلماء قديماً وحديثاً لأبي حيان معترضين عليه، ومؤيدين لابن مالك فيما ذهب إليه. (95)

وأما أبو حيان فقد سار على نهج ابن الضائع، الذي أسقط من أصوله الاستشهاد بالحديث، وذلك لأن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، ولوقوع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث.

2- رفض التعليل في الصرف العربي :

نفر صرفيو الأندلس من التعليل، واعتبروه سبباً في فساد الصرف العربي وإدخاله في متاهات هو في غنى عنها، وقد وصفوه بأنه هذيان من القول، وخروج عن منهج التعليم، واختص بذلك نحاة القرنين السابع والثامن. وارتبط هذا المذهب بابن مضاء القرطبي صاحب كتاب "الرد على النحاة" (96) الذي أحدث ضجة كبيرة وسط اللغويين لما جاء فيه من ثورة على الدرس اللغوي القديم. (97)

إلا أن ابن مضاء استطاع أن يتقدم خطوة مهمّة في تطوير الدرس الصرفي، والعمل على تبسيطه وتبسيطه، وهذا له دور كبير في عملية تيسير الصرف وتقريبه من مرّديه. (98)

⁹⁴ ابن الضائع، أبو الحسن علي (ت680هـ)، شرح الجمل، ط2، دار الكتب المصرية (د.ت) ج1، ص56؛ والهييتي، عبد القادر رحيم، خصائص مذهب الأندلس النحوية خلال القرن السابع، منشورات، قان يونس، بنغازي، 1993م، ص156.

⁹⁵ الهييتي، خصائص مذهب الأندلس النحوية خلال القرن السابع، ص156.

⁹⁶ المرجع نفسه، ص189.

⁹⁷ المرجع نفسه، ص188، 189؛ وضيف، شوقي، "الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي"، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، ص8.

⁹⁸ مصطفىاوي، عمار، "الجهود اللغوية في المغرب الأوسط من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجريين"، رسالة دكتوراه في اللغة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007 م، ص54.

وإذا كان ابن مضاء قد ثار ضد العلل في النحو، فهو لم يرفضها كلّها، بل دعا إلى الإبقاء على العلل الأول، لما لها من أهمية كبيرة عند المتعلّمين.⁽⁹⁹⁾

وأما ابن حزم فيرى أن التعمق في بحث مسائل النحو والصرف إفساد لهما، وأنه لا يحبذ الكتب المطولة فيه، بل يرى أن الكتب المبسطة، ككتاب الواضح للزبيدي، وكتاب الموجز لابن السراج تفي بالغرض، وأن التعمق في علم النحو بفصول طويلة مضيعة للوقت، ومثّل لهذا بالمسائل الطوال التي أدخلها المبرد في مصنفه المقتضب، بل يعتبرها أكاذيب.⁽¹⁰⁰⁾

3- وضع المتون الصرفية والنحوية المنظومة:

انكب علماء الأندلس على دراسة العلوم اللغوية العربية من نحو وصرف ولغة من خلال سعيهم لنشر اللغة العربية في بلادهم، وتذليل الصعاب أمام متعلميها، فظهرت بعض ملامح الدرس الصرفي في الأندلس، اتضحت في اتجاههم إلى تيسير الدرس الصرفي الذي ظهر في شيئين : نفورهم من كثرة التعليقات اللغوية، وتذليل الصعاب أمام دارسي الصرف العربي في مؤلفاتهم، حيث تتضح في وضعهم للمتون الصرفية في شروحاتهم. والذي دفعهم إلى هذا المنحى محاولتهم تيسير الدرس الصرفي العربي، وحرصهم على أصول العربية من الضياع.⁽¹⁰¹⁾

وينبغي التعرف إلى بعض نماذج المتون المؤلفة في القرن السادس الهجري، ليتبين كيف ساروا اللغويين الأندلسيين. ومن أبرز المتون: والدة الألفية في علم العربية، وغاية الإحسان في علم اللسان.⁽¹⁰²⁾ وقد برع علماء الأندلس في هذا الشأن بتنظيم كثير من الألفيات، وعلى رأسهم ابن مالك

⁹⁹ أمين، بكري شيخ، أدب الحديث النبوي"، ط3، دار الشروق، بيروت، القاهرة، 1976م، ص73.

¹⁰⁰ الأفغاني، سعيد محمد بن أحمد، نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، ط2، دار الفكر، بيروت، لبنان

1969م، ص44،45.

¹⁰¹ الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص201-202.

¹⁰² المرجع السابق، الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري ص203.

في ألفيته التي أظهر فيها براعته الفائقة في انتهاج التيسير، لذلك اتجهوا إلى تخليص الدرس اللغوي العربي مما اقحمه بعض العلماء منه .⁽¹⁰³⁾

والناظر في منهج صرفي الأندلس يلمح أن هذا المنهج قد اتصف بطابع التيسير والتسهيل في دراسة هذا العلم حتى يسهل على متعلميه فهمه، واستيعابه، وتحديده، وتذليل الصعاب أمامه.

الفصل الأول:

منهج الصرفيين الأندلسيين في التعامل مع الأصول

المبحث الأول : الصرفيون الأندلسيون والسماع

¹⁰³ جداين، الشاهد النحوي في الأندلس، ص33.

المبحث الثاني: الصرّفِيّون الأندلسيّون والقياس

المبحث الثالث: الصرّفِيّون الأندلسيّون والإجماع

المبحث الرابع: الصرّفِيّون والأندلسيّون واستصحاب الحال

الفصل الأول

منهج الصرّفِيّين الأندلسيّين في التّعامل مع الأصول

حظيت الدراسات اللغوية باهتمام كبير في الأندلس، مستمدة ذلك من المدارس المشرقية كالبصرة والكوفة، لكن البصرة كانت سباقة في وضع الدراسات اللغوية كالنحو والصرف، كما عُرف البصريون بأنهم أصحاب الفضل في تثبيت الظواهر اللغوية ، واخضعوا كلام العرب في معظم استعمالاته الى القواعد والأصول⁽¹⁰⁴⁾ ، وهذا ما أشار إليه ابن سلام بقوله (ت232هـ): "كان لأهل البصرة في العربية قُدْمة بالنَّحْوِ وبلغات العرب والغريب عناية.⁽¹⁰⁵⁾

وأثناء تلك الفترة زاد الاهتمام بطلب العلم في كل بلاد المسلمين ومنها الأندلس، إذ ازدهرت العلوم اللغوية في وقت تنازع أهلها فيما بينهم، وأصبحوا جماعات وطوائف متفرقة، فقد عرف الأندلسيون علوم العربية عن طريق نقل الكتب المشرقية إليهم، وأخذ حاجتهم منها، واستدركوا على المشاركة بعض ما فاتهم من المسائل الصرفية والنحوية، ووضع الشروحات والتصنيفات، وإعادة تقسيم الأبواب ثم حاولوا القيام بوضع منهج علمي خاص .⁽¹⁰⁶⁾

المبحث الأول: الصرفيون الأندلسيون والسماع.

أ- السماع لغة:

¹⁰⁴ بلعيد، صالح، في قضايا فقه اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1995م، ص150.

¹⁰⁵ الجمحي، محمد ابن سلام (ت231هـ)، طبقات الشعراء، منشورات محمد علي ببيزون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001م، ص29.

¹⁰⁶ كزار، منى أحمد الحسين، المدرسة البصرية في النحو الأندلسي، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، 2012م، ص3.

السمع لغة : يقصد به الإصغاء، وهو الأصل الأول من أصول اللغة، وعَرَفَه ابن منظور بأنه، رجل سَمَّاع إذا كان كثير الاستماع لما يقال وَيُنْطَقُ به، إذ تدور معاني السمع اللغوية حول النسبة إلى المسموع والإصغاء والإنصات. (107)

ويرى المحدثون بأنه: اسم ما اسْتَطَرَّتِ الأذن لِسَمَاعٍ، أو ما أدْرَكَ سَمَاعَهُ، والسمع عند علماء العربية خلاف القياس، وهو كلام ما سُمِعَ من العرب فاستُعْمِلَ ولكن لا يقاس عليه، و لم تُذكر له قاعدة كلية تشتمل على جزئياته، بل يُنطق بالسمع من أصحاب اللسان العربي ويتوقف عليه. (108)

والمنتبع لتعريفات السمع يرى أنه: عبارة عن الكلام المنطوق الذي ذاع وانتشر بين الناس، ومن أبرز الوسائل في معرفة اللغة، والسمع في اللغة أخذ ونقل ممن يُعرفون بالثقات الخالص.

ب - السمع اصطلاحًا :

عَرَفَه الأَنْبَارِيُّ بأنه: "الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة" (109). وفسره السيوطي بتفسير أشمل، وأوسع وزاد الأمر توضيحًا، بقوله: هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمَل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام الرسول ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا. (110)

¹⁰⁷ ابن منظور، لسان العرب، مادة سمع، ج8، ص162.

¹⁰⁸ أنيس، المعجم الوسيط، مادة "السمع" ص449.

¹⁰⁹ السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، ط1، تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة، مصر، 1976م، ص48.

¹¹⁰ السيوطي، الاقتراح، ص48.

وأما عباس حسن فعَرَفَه : بأن تسمع اللغة من العرب الأصليين الذين يوثق بكلامهم، وعاشوا قبل منتصف القرن الثاني للهجرة بالنسبة إلى عرب الأمصار، وقبل نهاية القرن الرابع الهجري بالنسبة إلى الأعراب من أهل البادية .⁽¹¹¹⁾

ويتضح أن السماع هو الأخذ بالمادة اللغوية المنطوقة من أفواه العرب الموثوق بفصاحتهم كما نطقوها واستعملوها، سواء كان ذلك بمشاهدة العرب أنفسهم أم بالأخذ ممن سُمِعَ منهم، والأوائل هم الذين عملوا على جمع اللغة من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ثم قاموا بتدوينها⁽¹¹²⁾. نستنتج أن السماع صاحب الصدارة في سبقه للقياس.

والسماع ذو علاقة وثيقة بالرواية الأدبية، والنص القرآني وقراءاته، والحديث الشريف؛ إذ اعتمدت هذه النصوص في نقلها على السماع والرواية، فالسماع وجد مع وجود اللغة فكان هناك من يسعون إلى سماع اللغة منذ القرن الأول في مجالس العلماء لدراسة آية من آيات القرآن أو حديث من الأحاديث الشريفة؛ لذلك عُدَّ السماع أصلاً من الأصول اللغوية التي اعتمد عليها الصرفيون في وضع مسائلهم اللغوية.⁽¹¹³⁾

وأما مصادر السماع، فهي القرآن الكريم، والقراءات القرآنية الثابتة بالأسانيد المتواترة، وهذه القراءات حافظت لنا على سمات من اللهجات العربية الفصيحة وحديث الرسول، وكلام العرب المنثور والمنظوم.⁽¹¹⁴⁾ لكن العلماء وضعوا قيوداً عندما أخذوا اللغة من أفواه متكلميها، ولم تكن

¹¹¹ حسن، عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، 1966م، ص24؛ التوتنجي، محمد، المعجم المفصل في علوم اللغة الألسنيات الخزانة اللغوية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993، ج1، ص388.

¹¹² آل ياسين، محمد حسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1980م ص341، 342.

¹¹³ عيد، إبراهيم أحمد سلام الشيخ، السماع والقياس في كتاب " همع الهوامع في شرح جمع الجوامع " للسيوطي، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث والإنسانية، غزة، فلسطين، مجلد 21، عدد1، 2013م ص78، 79.

¹¹⁴ الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعارف، مصر، 1969، ص3، 1 .

محاولاتهم اعتبارية بل منطقية حين صنفوا الكلام المسموع واحتجوا به، بل اقتدي بهم وأخذ عنهم اللسان العربي، ثم حددوا قبائل عربية خاصة للأخذ منها مثل: قبائل قيس وتميم وأسد، وهؤلاء هم أكثر من أخذ منهم اللغة، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب والإعراب والتصريف، ثم تبعتهم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين. (115)

فكان السماع عندهم أساس كل شيء، لذلك اعتمدوه في تقعيد الصرف العربي، ثم نظروا في الأمثلة والشواهد التي جمعوها، وقاموا بتصنيف الكلام المسموع إلى عدة أصناف منها المطرد وهو المقيس، والشاذ، وهناك الغالب وهو الاتفاق العام في الأصول، والكثير هو الاستعمال العام، والنادر هو الآحاد، والقليل يميل إلى الشذوذ، والضعيف، والضرورة، إلا أن أحاطوا بجميع مظاهر كلام العرب. (116)

واعتنى أهل الكوفة بالسماع، وكانت موطن الروايات والأخبار والأشعار وكثرة المفسرين، وكانوا على درجة أوسع وأكبر من أهل البصرة، وذلك بأخذهم شواهد اللغة من كل مسموع وبنوا وقاسوا عليه، فقاسوا على البيت الواحد، وجعلوا الشاذ جائزا وقعدوا عليه، وتعدوا ذلك إلى القياس على ما خالف الأصول، إلا أنها كانت بداية ليست جديدة تقوم على تجديد وتيسير الصرف وتخليصه من القيود. (117)

وعاب اللغويون على الكسائي أنه أفسد النحو والصرف بسماعه للشاذ والأخذ بالشعر غير الفصيح، وعدم اشتراط الكوفيين للاطراد في السماع كما هو الحال في مدرسة البصرة، بدليل قولهم :

¹¹⁵ السيوطي، الاقتراح، ط3، ص33.

¹¹⁶ الحديثي، خديجة، أبو حيان النحوي، ط1، مكتبة النهضة، بغداد، 1966م. ص281، وبلعيد، في أصول النحو، ص48.

¹¹⁷ كنتاوي، محمد، السماع بين البصريين والكوفيين (مقارنه في المنهج)، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، الجزائر، مجلة منتدى الأستاذ، عدد11، 2011م، ص145، وبلعيد، صالح، في أصول النحو، ط3، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2008م، ص149.

"كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، ويجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد الصِّرف".⁽¹¹⁸⁾

من خلال ما سبق وجد الصرفيون أنفسهم يتأملون في المسموع، وفي قيودهم أصولاً ثابتة يقيسون عليها، ويتخذونها معايير لما يقوله الفصحاء: ومعنى ذلك أن الفصاحة لم تعد هي المعيار الوحيد للقول عن الصرفيين، وإنما أضافوا إليها معياراً آخر للصواب والخطأ وهي الدراسات الصرفية التي ربما رفضت بعض الفصيح ووصفته بالشذوذ.⁽¹¹⁹⁾

وحافظ اللغويون الأندلسيون على منهج القدماء وتقيدوا به في اعتمادهم على المسموع من كلام العرب في أصولهم الصرفية والنحوية، إذ اتضحت اهتماماتهم الكبيرة بالصِّرف، وحاولوا من خلال جهودهم الصرفية الاستغناء عن المشاركة، واعتمادهم على ذاتهم باستحداث مذهب جديد عرف بمذهب المغاربة أو الأندلسيين⁽¹²⁰⁾، ومن أبرزهم:

1- أبو حيَّان:

يُعد السماع عند أبي حيَّان الأصل الأول، ويرجحه على غيره من الأصول الصرفية، فالمسموع عنده برهان وحجة، ولا بد أن يخضع السماع إلى الأسس المعتمدة في الاستقراء؛ إذ اعتمد عليه بتثبيت هذه القواعد التي تتوافر فيها شروط النقل الصحيحة وما حدوده من تفاوت نسبته في الفصاحة، وبنوا أقيستهم على ما توافر السماع به من قبائل موثوق بها.⁽¹²¹⁾

¹¹⁸ أبو حيَّان، محمد بن يوسف الأندلسي، (ت745هـ) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1985، ص23.

¹¹⁹ حسان، تمام، الأصول دراسة إستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحويين - فقه اللغة - البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 2000م. ص99، 100.

¹²⁰ الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط1، تحقيق أبو محمد عبد الرحمن بن محمد، الناشر مكتبة إحياء التراث الإسلامي، 1991م، ص220.

¹²¹ آل ياسين، محمد حسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص342.

لذلك تجده يرجح كلام سيبويه على المبرد في التصغير بحذف بعض عناصر الكلمة، وينفي ذلك عن الترخيم، بقوله: "إبراهيم وإسماعيل" تحذف الهمزة والميم واللام. تقول فيهما: بُرِيهَ وَسُمِّيَعِ اتفاقاً، وإن وقع الخلاف في تَصْغِيرهما غير الترخيم، أما المبرد فخالف سيبويه بِحُكْمِهِ على أصالة الهمزة، فقال المبرد: أُبِيره وَأُسْمِيع، إذ الهمزة عنده مَحْكُوم بِأَصَالَتِهَا، وكذلك وافق أبو حيان سيبويه لعله السماع بقول سيبويه: بُرِيهِيم، وَسُمِّيْعِيل؛ لأن الهمزة عنده زائدة، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب.⁽¹²²⁾

تقول خديجة الحديثي إنَّ أبا حيان توسع في الأخذ بالكلام المسموع، وقبوله "ما دام" لغة لقبيلة ما، " فكل ما كان من لسانهم مسموعاً ولم يكن بالقياس ممنوعاً كان جديراً بأن لا يكون ممنوعاً".⁽¹²³⁾

وكان أبو حيان يوازن ويرجح الرأي الذي أدلته قوية، وإذا ضعفت أدلة البصريين عنده، فإنه لا يَتَحَرَّج عن مخالفتهم، ويرجح الرأي الكوفي مستنداً على رأيه في المسألة، ويعني أن العلم لم يقتصر على البصريين وحدهم بقوله⁽¹²⁴⁾: "ولسنا متعبدین بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ".⁽¹²⁵⁾

¹²² الأندلسي أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص400،

¹²³ الحديثي، خديجة، أبو حيان النحوي، ص289.

¹²⁴ بدرية، نهاد عبد الفتاح فريج، اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة، إشراف، طه محمد الجندي

وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 1971م، ص51، 52.

¹²⁵ الأندلسي أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج 3، ص167 .

ويتضح من كلام أبي حيّان تحرره من القيود الملزمة بالأخذ من المدرستين، ولا يعتبرها بالقداسة التعبدية بالأخذ بكل آرائهم. ومع ذلك فهو مؤيد لمدرستي "البصرة والكوفة" في تقديم السماع على القياس بوصف السماع أصل القياس وعليه تقوم الأقيسة في مقابلة الأصول بالفروع. واعتمد أبو حيّان على السماع كغيره من الأصوليين الذين سبقوه أو عاصروه، فكان له رأي في أن بعض القبائل العربية نطقت بأسماء مصغرة، ولم تنطق بها مكبرة ومن ذلك: كُمَيْت، وكُعَيْت⁽¹²⁶⁾، والقُصيري، وسُكَيْت، مُخَفَا الكاف، وبأسماء فاعلين على صورة المُصَغَّر نحو: مُبَيَطِر، ومُسيطر، ومُبَيَقِر، فتصغيرها يكون بالتقدير، وَكَثُرَ مَجِيءُ المُصَغَّر دُونَ المُكَبَّر في الأعلام " كَفْرِيطَة، وَجُهَيْنَة، وَطُهَيْنَة وَهَذِيل. (127)

ومن المعروف أن ظاهرة التصغير تكون إما للتحبيب وإما للتحقير أو غير ذلك، إلا أنها ما زالت تستعمل في إيماننا هذه، وهي تغلب على تصغير أسماء الأبناء فتكاد كل الأسماء تصغر في وقت الصغر، ويعرف بها عندما يكبر وينسى اسمه الأصلي، وأحيانا يتولد لديه نفور من هذا الاسم الذي سمي به على هيئة التصغير، والأسماء المصغرة إنما هي استثمار للإمكانات التصريفية في اللغة لإنتاج أنواع كثيرة من الأسماء، ومنها: المستريحي، خنيفر، طبيشات، عبيدات وغيرها الكثير. كما كان لأبي حيّان رأي في تعارض السماع والقياس، فذهب إلى تقديم السماع على القياس كما في باب التصغير في عدم جواز اللّائي، ولا اللّاي، واللّائي، ولا اللّواتي وعلّة ذلك الاستغناء

¹²⁶ وهذا جاء عند سيبويه في باب ما جرى في الكلام مصغراً وترك تكبيره، لأنه عندهم مستصغر فاستعني بتصغيره،

عن تكبيره، كقولهم جُمَيْل وكُعَيْت، وهو البليل. والكميت: هو بمنزلة جميل، وإنما هي حمرة مخالطها سواد ولم يخلص فأنما حَقَرُوهَا لأنها بين السواد والحمرة. انظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص389.

¹²⁷ الأندلسي أبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص390

بجمع "اللَّتْيَا"، يقول: وتصغير هذه الأسماء لا يقتضيه قياس، فينبغي أن لا يتعدى فيه مورد السماع (128).

والمنتبغ لكتاب "ارتشاف الضَرْب" لأبي حيان يلحظ أن غرضه من باب المقصور والممدود السهولة على كل من أراد الرجوع لمصنفه، فيأخذ أبو حيان ما أطرده جَمَعَه على وزن "أَفْعَلَة"، ومصدر لِفَاعِل على فِعَال، وفَعَال، وأَفْعَال، بِشَرَط عدم مُخَالَفَتِهِ لِلْمَسْمُوعِ وبِقَوْلِهِ: كِسَاء، وَأَكْسِيهِ، ونظيره: حمائر، وأحمرة، ومصدر لِفَاعِل على فعال نحو عادي عداء والى ولاء، ونظيره ضارب ضرابا، وفعال جمعا لِفَعْل نحو ظَبْيٍ وَظَبَاء، ونظيره: كَعْب وَكِعَاب، وَأَفْعَال جمعا لِفَعْل وَفَعْل نحو: نِضُو وَأَنْضَاء، وَصَدَى وَأَصْدَاء، ونظيره: حِرْب، وَأَحْزَاب، وَحَجَرٍ وَأَحْجَار، وَفُعَال في الأصوات، والأمراض الصعبة نحو: الدَّعَاء، والبُكَاء، ونظيره: الصُّرَاخ، والهَيَام (129)

ورد أبو حيان بعض الجموع لعدم السماع كجمع "اللَّذِيَا" بقوله: "ولم ينقل عن العرب شيء يستند إليه في جمع اللَّذِيَا، ولكنهم قالوا في جمع اللَّتْيَا : اللَّتْيَات" (130)

واهتم أبو حيان بالْجُمُوعِ الْمَسْمُوعَةِ وَالْمَحْفُوظَةِ من كلام العرب الخالص سواء أكان قياسياً أم غير قياسيّ، وبذلك أيد آراء الكوفيّين في تهاونهم في التثبّت من صحة الْمَسْمُوعِ (131)، ومن ذلك قوله: شَحِيح، وَتَجَد، وَوَهَى، وَقَدَح، وهذا مُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ، وجاء على وزن أَفْعَلَة : في قولهم: أَشَحَّة، أَنْجِيَّة، وفي المؤنث وَأَنْجِدَة، وَأَوْهِيَة، وَأَسْدَة، وَأَقْدَحَة، وهذه الْجُمُوعُ تُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا، وفيها دلالة على

¹²⁸ المرجع نفسه، ج 1، ص 294.

¹²⁹ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج 1، ص 516.

¹³⁰ المرجع نفسه، ج 1، ص 393.

¹³¹ الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 141.

تداخل أبنية الجموع فيما بينهم، وهذا مخالف لموصوف بالشذوذ عند الصرفيين أمثال ابن السراج وابن مالك وأبي حيّان وغيرهم.⁽¹³²⁾

وجموع القلة أو الكثرة هي جموع تكسير، وهي ظاهرة تحول داخلية في الكلمة العربية، كما أنها ليست جمعاً تعتمد على لاحقة، كجمع المؤنث السالم وغيره، وإنما يعتمد على تغير الحركات مع ثبات مواضعها، وهذا يدل على مرونة استعمال العربية.⁽¹³³⁾

وأما أبنية التصغير، والتكسير فيلتقيان في واد واحد فيما يؤول في التصغير إلى فُعَيْلٍ أو فُعَيْعِلٍ، وفي الجمع على مَفَاعِلٍ، أو مَفَاعِيلٍ أو شبههما من "الفاء والياء" الحركات والسكنات وهي جموع تدل على الكثرة كصيغ منتهى الجموع، كما في قولك: مَسَجَدٌ، مَسَاجِدٌ، وَمَفَاعِيلٌ، كقولك: صَهْرِيحٌ، صَهَارِيحٌ، وما يحذف في التصغير يحذف في التكسير، وما تكأفاً هنا، مثل: عُطِيمِيْسٌ، فكان فيه التخيير، مثل: حُبِيْطٌ، وَحُبِيْطٌ.⁽¹³⁴⁾

وأما الفوارق والاختلاف بين التصغير والتكسير فهو عدم حذف هاء التانيث في التصغير، منها كقولك : في دَحْرَجَةٍ : دُحْرِجَةٍ، وعدم حذف الألف الممدودة، في قولك : فُؤَيْصِعَاءٌ، ولا ياء النسب، كقولك : لُوَيْدَعِيٌّ، ولا تُحذف الألف والنون المزيديتان بعد أربعة أحرف، كقولك : زُعَيْفِرَانٌ من زعفران، ولا يعتد بهذه الزوائد، كما أنها تسقط في الجمع.⁽¹³⁵⁾

¹³² الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب في لسان العرب، ج1، ص416، 417، 418.

¹³³ شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م، ص133.

¹³⁴ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص 366.

¹³⁵ المرجع نفسه، ج1، ص367.

وبسط أبو حيّان القول في تفضيله السماع على القياس وفي مسألة التقاء الهمزتين، وما يوجب فيه تحقيق الهمزتين دون إبدال⁽¹³⁶⁾. كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾⁽¹³⁷⁾، بهمزتين محققتين فأوجب قبولها، وإن كان القياس الإبدال.

من خلال ما سبق يتضح أن أبا حيّان يقدم السماع على جميع الأصول الصرفية ومنها القياس، كما يلمح أن أبا حيّان يخالف رأي الكوفيّين في السماع، عندما يرى بأنهم شذوا عن أصول السماع، ولا يستندون إلى شعر أو لغة أو قياس معتمد عليه، ويؤيدهم بالرأي إذا كانت آراؤهم صحيحة.

2- ابن الطراوة:

ابن الطراوة (ت 528هـ) من أوائل الأندلسيين الذين أسهموا في الدرس الصرفي، وعملوا جاهدين على تيسير الصّرف في المسائل العربية⁽¹³⁸⁾. وكان لابن الطراوة رأي خاص متجاهلا قول سيبويه⁽¹³⁹⁾.

دعا ابن الطراوة إلى تسهيل اللغة، وطالب بعدم التعقيد بإحداث تعليقات وقياسات لم تسمع من قبل، وتكون ضمن حدود ما سمع عن العرب. وأما التعليل عنده فهو ليس علماً بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب، وإذا ميز الإنسان الصحيح من الخطأ، سار ضمن منهج كلام العرب،

¹³⁶ المرجع السابق، ج 1، ص 267.

¹³⁷ سورة السجدة، الآية 24.

¹³⁸ مرجان، مزيد إسماعيل نعيم، أبو الحسين ابن الطراوة وآراؤه في النحو والصّرف (ت 528 هـ)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد 27، عدد 2، 2005م، ص 69.

¹³⁹ الضامن، حاتم، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ابن طراوة النحوي (ت 528هـ)، ط 2، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1996م، ص 9.

ولم يحتج إلى معرفة مقاييس العربية، فاللغة عنده اتباع وتقليد، وليست ابتداءً وتجديدًا وفق قواعد العربية التي حدها اللغويون.⁽¹⁴⁰⁾

وكانت دعوة ابن الطراوة واضحة في باب الممنوع من الصرف للتخلص من العلل والقياس، ومن المعروف أن الدارسين يجدون صعوبة في استيعاب الممنوع من الصرف، والوقوف على قواعده، ومعرفة علله وتأويلاته، والتفريق بين أحواله، وفي تفتن الدارسين إلى جر الممنوع من الصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة، والخطأ كثير في هذا الباب.⁽¹⁴¹⁾

والتعليل ركن من أركان القياس التي اتكأ عليها الصرفيون في بناء نظرياتهم الصرفية، لذلك عُرِف عن ابن الطراوة تفرد بآراء خالف فيها جمهور النحاة، فقد ذهب إلى أن المعنى هو الأساس ولا توجد علاقة بينه وبين علامة الإعراب، بقوله: إن المعنى هو الأساس في لسان العرب، ولا ارتباط بين المعنى وعلامة الإعراب، وكذلك قوله: "إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت". وهذه دعوة واضحة منه للتخلص من القيود والعوامل والتعليلات، ودراسة النحو والصرف بطريقة ميسرة مبسطة تعود بالنفع على الدارسين.⁽¹⁴²⁾

لذلك أشار الملخ في كتابه أن ابن الطراوة ينكر قياس الشبه في الإعراب والعمل، ويرى أن كل ظاهرة من الظواهر العربية أصل في بابها، وكان هذا واضحًا جليًا في علل الممنوع من الصرف؛ إذ ذهب⁽¹⁴³⁾، بقوله: "زعموا أن وزن الفعل علّة، والتأنيث والصفة، وهذه (أزملة) مصروفة وقد اجتمع فيها ثلاث علل مما يمنع الصرف، وزعموا أن التعريف علّة، لأن المعرفة بعد النكرة قد

¹⁴⁰ الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000م، ص 197.

¹⁴¹ النص، إحسان، رأي في تيسير مبحث الممنوع من الصرف، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مجلد 80، ج4، ص 731، 732.

¹⁴² الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص198.

¹⁴³ المرجع السابق، ص8، 197، 198.

صار ثانياً من هذه الجهة، ولم يَحْتَجَّوا مِنَ التعريفِ إلَّا بالاسم العلم وقد بيَّنَّا، وبيَّنوا أنَّ تعريفه قبل تنكيره، فلا يصيرُ ثانياً من هذه الجهة".⁽¹⁴⁴⁾

ويلحظ من كلام ابن الطراوة أن الصرفيين اختلفوا في ما جاء من الصفات على وزن "أفعل" مصروفة، وكانت متبوعة بتاء التأنيث نحو أرمل : أرملة، وغيرها من الصفات، وقد اجتمع فيها عدة علل.

وأما رأي الأشموني في هذه المسألة فهو أنه إن أنث بالتاء انصرف نحو: "أرمل" بمعنى فقير، فإن مؤنثه "أرملة" لضعف شبهه بلفظ المضارع، لأن تاء التأنيث لا تلحقه.⁽¹⁴⁵⁾

كما كان لابن الطراوة رأي خاص؛ حيث ألمح إلى عدم التقليد في النقل إلا في مواضع يسيره. وأجاز لنفسه ولغيره مخالفة آراء سيبويه، وعدم التقيد بها تماماً. ومن ذلك قوله: "ولا تُثَرِّب علينا فيما نُلم به من الخِلافِ على سيبويه - رحمه الله - في السير من نَظَرِه لا شيء من نقله، لأن تقليدَ الصادق في نقله واجبٌ، والاعتراض عليه في نَظَرِه جائزٌ، فَمَنْ تَمَّتْ له التفرقة بين هاتين الحالتين عُوفي من إنزال الظنة بنا، وأراحَ الحفيظين مما نخوضُ فيه من أمرنا".⁽¹⁴⁶⁾

كما يرى ابن الطراوة أن سيبويه قد انتحى منحى آخر، وذهب إلى غير ما ذهب إليه النحاة والصرفيون، ومن ذلك قوله: "وقد أشار سيبويه إلى غير ما ذهبوا إليه مما لا يتوجَّه إيضاحُه".⁽¹⁴⁷⁾ ويرى الملخ أن آراء ابن الطراوة لو وصلت إلينا جميعها، لأصبحت دليلاً على ثورته على جوانب من نظرية التعليل والقياس، فقد دعا-ابن الطراوة-إلى تخلص الصرف من آثار المنطق

¹⁴⁴ الضامن، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ابن طراوة النحوي (ت 528هـ)، ص 97.
¹⁴⁵ الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك، الى ألفية ابن مالك"، ط1، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، 1955م، ج3، ص139.

¹⁴⁶ ابن الطراوة، رسالة الإفصاح، ص18.

¹⁴⁷ ابن الطراوة، رسالة الإفصاح، ص97.

"الذي اتسم به الدرس الصرفي في العصر الأندلسي؛ إذ امتزج النحو والصرف بالفلسفة والمنطق، فهو كثير الخلاف لما عليه النحاة، وقد صنف كتاباً في الرد على سيبويه وعلى الفارسي وعلى الزجاجي، ورد الناس عليه، ورموه عن قوس واحدة.⁽¹⁴⁸⁾"

3- الإمام أبو القاسم السهيلي:

السهيلي كغيره من الصرفيين الذين اهتموا بالدرس الصرفي، كان ينتقي من آراء البصريين والكوفيين بصفته أحد صرفيي الأندلسيين مما يدل على أنه كان صرفياً متمكناً، فشملت آراؤه موضوع السماع، وجعله أهم من القياس، واعتمد عليه في تثبيت وترسيخ آرائه الصرفية، وكثيراً ما نجد في مصنفاته عبارات، كقوله: " ولكن النص أقطع من القياس وأرفع للشك والالتباس ".⁽¹⁴⁹⁾

لذلك سار على نفس المنهج الذي سار عليه صرفيو الأندلس في دعوته إلى التسهيل والتجديد، وسعى لتخليص الصرف من الصُّعوبة وتقريبه من أذهان دارسيه ، وقد اتضح هذا من خلال تكلف الصرفيين له في باب الممنوع من الصِّرف؛ إذ يقول: "وهذا الباب لو قصره على السماع ولم يعلِّوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولمّا تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم حتى ضربوا المثل فقالوا: "أضعف من حجة نحوي".⁽¹⁵⁰⁾

وعزا السهيلي هذا إلى ضعف العلل وفسادها، لكن العلة الصحيحة هي المتداولة المتتابعة ذات الحكم الموجود دون المفقود، بقوله: وتعليلهم لهذا الكلام يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع

¹⁴⁸ الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص197.

¹⁴⁹ السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص328.

¹⁵⁰ السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت581هـ)، أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، ط5، تحقيق محمد إبراهيم البناء، مطبعة السعادة، القاهرة، ص 19-20.

من التناقض وفساد في العلل، لأن العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها، ويفقد بفقدانها. (151)

وهذه العلل من تأثير المنطق على النحو والصرف العربي، ومن علوم اليونان، ومع ذلك لا ضرر أن نستعمله ونتأثر به كأمة، وقد تأثر به المسلمون في كثير من العلوم ومن أبرزها الصرف. (152)

الموضوعات:

1- ما لا يجمع جمع السلامة:

عالج الصرفيون مباحث جموع التكسير، واختلفوا فيها بين من يجيز ومن يمنع، ومرد ذلك عدم استقراءهم لهذه الجموع في مظانها الأساسية، وأن كثيراً من الجموع خالفت بابها، وتداخلت أبنياتها فيما بينها، فلم يتقيد الصرفيون في استعمال الضوابط والقواعد. (153)

وذهب الصرفيون إلى استعمال جمع التكسير الذي يتفرع منه جموع القلة والكثرة استعمالاً واحداً، فالواقع اللغوي يشير إلى عدم صحة ما قرره الصرفيون من تحديد أبنية كل نوع من جموع التكسير، فالقرآن الكريم أبطل زعم الصرفيين واستخدم القلة للدلالة على الكثرة، والكثرة للدلالة على القلة، ومثال الأول، قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضِعَّهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ (154). وأضعاف على قياس "أفعال" وهو للدلالة على القلة عند الصرفيين، واستخدمها القرآن للكثرة.

¹⁵¹ المرجع السابق، ص 19-20.

¹⁵² الملخ، حسن خميس سعيد، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 172.

¹⁵³ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310)، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط 1، عبد بالله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار الهجرة، القاهرة، 2001، ج 18، ص 685.

¹⁵⁴ سورة البقرة، الآية رقم 245.

أما المثال الثاني قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾⁽¹⁵⁵⁾، وحسب رأي الصرفيين فالثلاثة عدد يدل على القلة، وزعمهم أن يكون القراء مجموعا على "أقراء" إلا أنه جاء على غير ما قرروا فدل على الكثرة.⁽¹⁵⁶⁾

وقد شاع عند أهل الأندلس من أسماء على وزن فَعْلُون تنتهي بواو ونون، نحو: رَيْدُون، وَحَمْدُون وَسَحْنُون... وغيرها، وهو مختص بثبوت العلميّة لندرة فَعْلُولٍ وَهُوَ صَعْفُوقٌ⁽¹⁵⁷⁾، وربما كانت هذه الأسماء للتدليل، أو للتفخيم بصيغة كصيغة الجمع أو هو مَطْلٌ في الإعراب مع التثوين، وهذا يسير في اتجاه الاتساع والتجديد اللغوي الذي ساد في الأندلس آنذاك؛ لغاية التحبّب والاعتزاز.⁽¹⁵⁸⁾

ويؤكد الأشموني على أنها ليست أسماء مجبولة بالعربية، بل هي أعجمية مزيدة منعت من الصرف للتعريف والعجمة، بدليل قوله: "يرى أن حمدون وشبهه من الأعلام المزيد في آخرها أو بعد ضمة ونون لغير جمعية لا يوجد في استعمال عربيّ مجبول على العربية، بل في استعمال عجميّ حقيقة أو حكماً، فألحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة."⁽¹⁵⁹⁾

أما ابن يعيش فقد ذهب للقول: إن ما جمع بالواو والنون فهي صفات للعقلاء الذكور وغير ممنوعة من صرف، ونلمح من كلامه بأنها ليست أسماء أعلام، بقوله: "أن الجمع بالواو والنون فيما

¹⁵⁵ سورة البقرة، الآية رقم 228

¹⁵⁶ سليمان، محمد عناد، جموع التفسير بين القاعدة والنص، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة. النجف الأشرف، العدد 40، مجلد 1، ص 726، 753.

¹⁵⁷ الاسترلابي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص16؛ صقفوق " يريد الذي ندر من فَعْلُول بفتح أوله، قال في اللسان: " وقال الأزهري كل ما جاء على فَعْلُول فهو مضموم الأول مثل زنبور وبهلول وعمروس وما أشبه ذلك، إلا حرفا جاء نادرا وهو بنو صقفوق لخول باليامة.

¹⁵⁸ القليبي، عبدالله بن أحمد، التوليد اللغوي: دراسة وصفية في المستويات والمظاهر: (كتاب نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة) للقاضي التتوخي أنموذجا، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2017م، ص 289.

¹⁵⁹ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك، الى ألفية ابن مالك"، ج2، ص 533.

كان من هذه الصفات للعقلاء الذكور غير ممتنع كقولك صَعْبُونَ ضَعْفُونَ وَحَسَنُونَ وَجَنِبُونَ... وغير ذلك.⁽¹⁶⁰⁾

ويتضح من كلام السهيلي أنها ليست بأسماء، وحجته أنها جاءت مفتوحة، بقوله: "إنها ولو كان اسمًا غير موصوف لفتح العين كما فتحوها في جَفَنَات لمنع الجمع، وعدم التوهم إذا اختفت الألف بقولك: "جفنة"، فقد يوقف على هذه التاء بالهاء، فذهبوا إلى أن الفتحة أولى في التحريك لوجودها في تكسير نحو "جَفَان"⁽¹⁶¹⁾. وفي ضوء ذلك نستشهد بقول حسان بن ثابت حين جَمَعَ جَفَنَات وهي جموع قلة ولكنها جمع كثرة، قال:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْعُرُ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى ... وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا. (162)

والجَفَنَات جمع مؤنث سالم ومن المعروف أن جمع المؤنث السالم وأوزان فِعْلة، أَفْعَال، أَفْعُل، أَفْعَلة هي جموع قلة، ولكنها إذا حُلِّيت بلام التعريف أو إذا أضيفت فإنها تفيد الكثرة، لذا فالجفَنَات وأسيفنا جُمعا جَمَعَ كثرة. ثم إن جَمَعَ القلة قد يستخدم للكثرة، وجمع الكثرة قد يستخدم للقلة، وهذا يسمى "استعمال النيابة".⁽¹⁶³⁾

وأجاز السهيلي جمع السلامة إذا كان وصفاً مشتقاً فيما سُمِعَ من "فَعِيل" نحو: رَجِيم وَعَلِيم⁽¹⁶⁴⁾. في حين أشار السهيلي أنها لغة من لغات العرب المختلفة التي تكسر عين فَعِيل بقوله:

¹⁶⁰ ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (ت553هـ)، شرح المفصل، ط1، عالم الكتب الحديث، بيروت، القاهرة 2001م، ج5، ص27.

¹⁶¹ السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص125.

¹⁶² القيسي، أبو علي الحسن بن عبدالله (ت: ق6هـ)، إيضاح شواهد الإيضاح، ط1، تحقيق محمد بن حمود الدعجاني، النشر دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1987م، ج1، ص421.

¹⁶³ علي رضا "المرجع في اللغة العربية ج1، ص132، مادة جمع التكسير، ج3، ص227.

¹⁶⁴ السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص126.

الكسر لغة تميم في كل فَعِيلٍ عينُ الفعل منه همزةٌ ، أو غَيْرُهَا من حروف الحَلْقِ يَكْسِرُونَ أَوَّلَهُ
مثل: رَحِيم وشَهِيد". (165)

وأما موقف ابن خروف من السماع فتظهر دعوته في كثير من الأحكام النَّحْوِيَّة والصَّرْفِيَّة إلى
الوقوف عند السماع، لأنه ليس له نظير في الألفاظ المسموعة، أو لأنه لم يسمع ما يخالفه، ومن
الأحكام الصرفية التي وقف عليها عند السماع، ومنع القياس عليها، ومنها رده لمذهب وآراء ابن
بابشاذ الاجتهادية المخالفة لما ورد به السماع ومنه رده عليه حين جمع". هناك" جمع السلامة⁽¹⁶⁶⁾،
قال " ... وأيضا فإنه ليس مما يَجْمَع جمع السلامة إلا بالسماع". (167)

2 - أفعل التعجب:

دعا ابن مالك إلى مساواة "أفعل" التعجب بالثلاثي المحض دون غيره من مثله المزيد لشبهه
به لفظا. كما سُمِعَ عن العرب أنه من الأفعال الشاذة لبنائه من وصف لا فعل له، وغير متصرف،
قولهم: ما أذْرَعُ فلانةً، بمعنى ما أخفها في الغزل وهو من قولهم: امرأةٌ ذِرَاعٌ، وهي الخفيفة اليد في
الغزل، ولم يسمع منه فَعَلَ. ومثله في البناء من وصف لا فعل له: أَقْمِنُ به، أي أحقق، اشتقه من
قولهم: هو قَمِنَ بكذا أي حقيق به. وهذان وما أشبههما شواذ لبنائهما من غير فعل. ومثلهما في
الشدوذ قولهم: ما أعساه، وأعس به، بمعنى ما أحقه، وأحقق به، وهو فعل غير متصرف. وإلى هذا
أشرت بقولي: أو فعل غير متصرف". (168)

¹⁶⁵ السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن (ت581هـ)، الروض الأنف، ط1، في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق
عبد الرحمن الوكيل، الناشر رضا توفيق عفيفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1975م، ج2، ص148
¹⁶⁶ ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي (ت609هـ)، شرح جمل الزجاجي تحقيق ودراسة من الأول حتى
نهاية باب المخاطبة، تحقيق سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى مكتبة الملك فهد الوطنية، 1998م، ج1،
ص 126، 127.

¹⁶⁷ المرجع السابق، ص731.

¹⁶⁸ ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت672هـ)، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ط1، تحقيق عبد الرحمن السيد،
 وآخرون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م، ج3، 48.

ويتضح أن أبا حيان موافقاً لرأي ابن مالك في مسألة أفعل التعجب " ما أذرع فلانة فيقول: بأنهما "بينيان من غير فعل" كما أشار أبو حيان، بقوله : إن صيغ التعجب تبنى من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة غير مبني للمفعول، ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء. (169)

وذكر أبو حيان مستشهداً بما أورده ابن القطاع من قولهم بأنه سمع : " ذرعت المرأة " وهذا في غاية الدور ولا يعتد به⁽¹⁷⁰⁾. ورفض أبو حيان في كتابه التكميل والتذيل أن يكون قولهم ما أذرع فلانة شاذاً؛ لأنه يرى أنه مصوغ من فعل⁽¹⁷¹⁾.

وأجاز ابن مالك أن يأتي فعل التعجب مما جاء الوصف منه على وزن "أفعل - فعلاء" إذا كان مفهوماً عسراً أو جهلاً، وأورد من ذلك، ما أحمقه، ما أهوجه، وأزعته إذا كان عسير الخصومة. (172) وفي التصغير أجاز ابن مالك أن يأتي فعل التعجب من ما جاء على وزن "أفعل - فعلاء" في التعجب إنما هو لشبهه ب "أفعل" التفضيل، وهذا التصغير " ما أميلحه ما أجيمله وما أظيرفه. (173) وبناء على ذلك خالف أبو حيان الكوفيين وعده من الشذوذ⁽¹⁷⁴⁾، فالتصغير عند الكوفيين لا يكون إلا في الأسماء ولا يكون في الأفعال، واستشهدوا بقول الشاعر:

يَا مَ أَمِيلِحَ⁽¹⁷⁵⁾ غَزَلَانَا شَدَنَ لَنَا ... مِنْ هَاؤُلِيَا⁽¹⁷⁶⁾ تَكُنَّ الضَّالَّ وَالسَّمَرُ. (177)

¹⁶⁹ أبو حيان، إرتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، 2077.

¹⁷⁰ الأندلسي، أبو حيان، إرتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص288.

¹⁷¹ الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745هـ)، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ط1، تحقيق حسن هنداي، دار القلم - دمشق، ج10، ص227.

¹⁷² الأندلسي، أبو حيان، إرتشاف الضرب من لسان العرب، 288؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ص 376.

¹⁷³ الأندلسي، أبو حيان، إرتشاف الضرب من لسان العرب، ص 286.

¹⁷⁴ المرجع نفسه: ج1، ص288.

¹⁷⁵ أميلح " فإنه تصغير أملح.

¹⁷⁶ وهؤلاء: تصغير هؤلاء على غير قياس، والضال: السدر البري: واحدته ضالة، والسمر - بفتح السين وضم الميم - شجر الطلح، واحدته سمرة.

¹⁷⁷ استشهد بهذا البيت كثير من الصرفيين وأهل اللغة منهم ابن منظور، مادة، "م ل ح" وابن يعيش، شرح المفصل ص1042 "والأشموني، الشاهد رقم 735".

واحتج الكوفيون بأنه اسم جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، وعندما لم يتصرف وجب إلحاقه بالأسماء .⁽¹⁷⁸⁾

أما ابن الربيع الأندلسي فجاء بقول مخالف، وهو: فإن قلت: فقد قالوا : ما أميلح زيداً، "أملح" فعلٌ" . والجواب عنده : أن التصغير جاء في هذا النوع من الفعل كما جاء منه الصحيح، والمراد بالتصغير الموصوف بالملاحة، وذلك بقولهم: ما أقوله، وما أبيعه .⁽¹⁷⁹⁾

وتقول خديجة الحديثي: إن أبا حيان لم يُجز هذا الكلام، وخالفه بذلك، وحجته ؛ أنه لم يرد عند باقي الصرفيين لندرته وشذوذه، كما أضافت الحديثي أن أبا حيان خالف قول ابن مالك هذا ؛ لأنه لم يكن مذهباً لأحد، وإنما جمع بين مذهبي الخليل وسيبويه، وكوّن مذهباً ثالثاً لنفسه أراد به التيسير والتجديد .⁽¹⁸⁰⁾

3- فُعْلَى:

تنوع الاستعمال العربي لصيغة "فُعْلَى" من المسموع وهو اسم مقصور ملحق بالرباعي، وبين أن العرب استعملتها اسم ذات، واسم معنى، وصفة، كما أنها اختصت بالاسم دون الفعل، واستعملت العرب فُعْلَى صفة مؤنث، ومرد ذلك ما سُمِعَ عن العرب، لكن أبا حيان ذكر في كتابه ارتشاف الضرب أن ابن مالك قال: إن الصفة في فُعْلَى كثيرة: وذكر من ذلك الطُّوبَى وما بعده⁽¹⁸¹⁾، وطوبى شجرة في الجنة، وكأنها سميت بتأنيث الأَطِيب وإذا سقطت منها الألف واللام في حد العلمية⁽¹⁸²⁾،

¹⁷⁸ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، 104.

¹⁷⁹ ابن الربيع، عبيد الله بن أحمد (ت 688هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ط1، تحقيق عياد بن عيد الثبتي، السفر الأول، دار الغرب الإسلامي، 1986 بيروت، لبنان، ص 180.

¹⁸⁰ الحديثي، أبو حيان النحوي، ص310.

¹⁸¹ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب في لسان العرب، ج1، 382.

¹⁸² ابن سيده، أبو الحسن (ت 458هـ)، المخصص، ط1، تحقيق خليل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان . 1996م، ج15، ص192.

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه إلا إقرار الضمة، وإبدال الياء واوًا، وأنهم لم يقبلوا في
الصفة. (183)

كذلك خالف ابن مالك كلام سيبويه على أن القلب، والإقرار مع كسر فاء الكلمة مسموعان من
العرب، فتقول: الطوبى، والطيبى، والكوسى، والكيسى؛ فإن كانت الياء بعيدة من الطرف قُلبت واوًا
لِضمة ما قبلها. (184)

4- نون زيتون أصلية وليست زائدة:

ذهب ابن مالك إلى أن "زيتون" قد جاءت على وزن "فِعُول" ومن الفعل "زَنَ" مستدلاً على
ذلك بكلام العرب قولهم: "أرض زنتة" بمعنى أنه كثر فيها الزيتون، كما ذهب ابن مالك إلى أن "نون
زيتون" أصلية، وغير زائدة، بدليل قوله: "الصحيح أنها غير زائدة فوزن زيتون فِيعُول كَفَيْصُوم". (185)
ووافق ابن عصفور رأي ابن مالك وذهب إلى أن زيتون "فِيعُول" كَفَيْصُوم. وليست النون زائدة
باعتبارها من الزيت بدليل قولهم: الزيت؛ لأنهم قد قالوا: أرض زنتة أي: فيها زيتون. فنون زيتون
على هذا أصلية. وأيضاً فإنه لو جعلت النون زائدة لكان وزن الكلمة "فَعْلُونًا". وذلك بناء لم يستقر في
كلامهم (186). كما ذهب أبو حيان (187)، وابن جني من قبل (188) إلى أن نون زيتون أصلية فقد استدل
بالسمع كقول بعض العرب: "أرض زنته". (189)

¹⁸³ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص281.

¹⁸⁴ المرجع السابق، ج1، ص281.

¹⁸⁵ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص199.

¹⁸⁶ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص68.

¹⁸⁷ ابن مالك، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص209،

¹⁸⁸ ابن جني، الخصائص، ج3، ص203.

¹⁸⁹ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص125.

والمتتبع كلام ابن مالك يرى أن نون زيتون أصلية، وأصل ذلك ما سُمع من كلام العرب، حتى إن خالف آراء كثير من النحاة والصرفين، ولو كانت "تون زيتون" زائدة لكان وزن الكلمة "فَعْلُونًا" وهذا ما أشار إليه ابن عصفور واصطلاح عليه بناء "ما لم يستقر في كلامهم". (190)

والخلاصة؛ يتضح أن صرفيَّ الأندلس اعتمدوا على السماع كما اعتمدوا على القياس في جهودهم الصَّرْفِيَّة، ولم يخرجوا عما سار عليه الأقدمون في الاعتماد على المسموع من كلام العرب، في حين تأثر الصَّرْف بالفلسفة والمنطق في تلك الفترة بشكل واضح، فامتزج النَّحو والصَّرْف بالجدل الكلامي واتضحت صورة التعليقات مما أدى إلى إرباك الصَّرْف العربي وتعسيره. وهذا ما دعاهم إلى الاتجاه نحو التبسيط والتيسير والتجديد، والتخلص من تلك التعقيدات التي اتَّبَعها الصرفيُّون القدماء.

¹⁹⁰ المرجع السابق، ج1، ص 90.

المبحث الثاني: الصرفيون الأندلسيون والقياس

اعتمد الصرفيون في جمع اللغة وتصنيفها أساساً قوية رصينة، جعلوا من كلام العرب شعره ونثره أساساً للمادة المسموعة، وقاسوا عليهما، فذهبوا إلى البوادي لانتقاء الألفاظ الفصيحة، التي تجعل من جمعهم للمادة المسموعة أمراً منطقيًا وعلميًا يحتكم إليه فيما بعد عصرهم.⁽¹⁹¹⁾

ثم قاموا بتنظيم المادة اللغوية التي جمعوها، ووضعوها تحت ضوابط عامة تجمع ظواهرها اللغوية، وحمل الكلام على صوغ الأصول اللغوية، وضبط حروفها، وترتيب الكلمات فيما يتبع من إعلال، وإبدال، وإدغام، وحذف، وزيادة كي تساعدهم في استنباط القواعد اللغوية والصرفية، ويجعله متمشيا مع القواعد التي وضعها الصرفيون كلها مدعومة بالسماع والقياس في المسألة الواحدة.⁽¹⁹²⁾

1- القياس لغة:

القياس لغة: هو الأصل الثاني من أصول الاستدلال النحوي والصرفي وأعظم الأدلة. إذ تدور معاني القياس في اللغة حول التقدير أو المقدار والمقايضة، ومنه المقياس أي المقدار⁽¹⁹³⁾ أو هو التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايضة وقياسًا، بمعنى قدرته⁽¹⁹⁴⁾. ويأتي المقياس بمعنى المقدار، وقيس رُمح ؛ أي قدر رُمح⁽¹⁹⁵⁾. أو هو " القاف من قولهم قاس الشيء يقينه قياسًا وقياسه وقينه إذا قدره على مثاله".⁽¹⁹⁶⁾

¹⁹¹ حامد، فاطمة محمد طاهر، أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009، ص36، وحسان، الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص88.

¹⁹² عبد العزيز، الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، ص 379، 382، 460.

¹⁹³ ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص 93 ؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (قوس).

¹⁹⁴ ابن الأنباري ، لمع الأدلة في أصول النحو، ص93.

¹⁹⁵ ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص2095 .

¹⁹⁶ ابن فارس، معجم المقاييس اللغة ، ج5، ص9.

وجاء في المعجم الوسيط : "قاس الشيء بغيره، وعلى غيره، وإليه، قياسًا وقياسًا : قدره على مثاله، والقياس في اللغة : رد الشيء إلى نظيره⁽¹⁹⁷⁾. أو هو "قاس الشيء بغيره، وعلى غيره، فانقاس، وقايس بين الأمرين "مقايضة"، وقياسًا، واقتاس الشيء بغيره : قاسه بغيره".⁽¹⁹⁸⁾

2- القياس اصطلاحًا :

عرّفه الأنباري بأنه: "حملٌ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"⁽¹⁹⁹⁾. وفسر ذلك بقوله: حمل غير المنقول على المنقول هو :قياس الأمثلة على القاعدة، وذلك أن المنقول المطرد يعد قاعدة، ثم يقاس عليها غيرها ."⁽²⁰⁰⁾

أو هو " عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل"، وقيل : "هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع"، وقيل : هو ربط الأصل بالفرع بجامع"، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"⁽²⁰¹⁾، ومن خلال ما سبق نلاحظ بأن الحدود والتعاريف في القياس كلها متقاربة. وأما السيوطي فعرفه بأنه: "علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"⁽²⁰²⁾ وكذلك يقول: إن السماع ضروري جدًا؛ إذ لا بد للقياس من مستند الإجماع .⁽²⁰³⁾

¹⁹⁷ أنيس، المعجم الوسيط، مادة "قيس" 770.

¹⁹⁸ الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار الدعوة ، إستانبول، تركيا 1978 م، مادة "قوس" 555 ، 556.

¹⁹⁹ ابن الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين، (ت577هـ)، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة في أصول النحو، ط2، تحقيق سعيد الأفغاني، دارالفكر، بيروت، 1971م، ص45؛ المرجع السابق، السيوطي، الاقتراح، ص59.

²⁰⁰ عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1989م، ص68.

²⁰¹ ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، م1957، ص42 .

²⁰² السيوطي، الاقتراح، ص61.

²⁰³ المرجع السابق، السيوطي، الاقتراح، ص5.

وارتبط القياس في نظر القدماء بالعقل والتفكير وعلم الكلام، وكان أداةً لصوغ قوانين اللغة التي تيسر عليها⁽²⁰⁴⁾. إذ يُعدّ من أصول النحو والصرف الأساسية. ويرى السيوطي أن القياس هو من معظم أدلة النحو والصرف، والمعول في غالب مسائله عليه، وقد قيل قديمًا: إن النحو إنما هو قياس يتبع.⁽²⁰⁵⁾

ج- القياس عند المحدثين:

لم يبتعد المحدثون عمّا حدّه القدماء حول القياس، فالحلواني حده بأنه حمل فرع على أصل لعلّ جامعة بينهما، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب، أو البناء، أو التصريف.⁽²⁰⁶⁾ أو هو محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة، وفروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك.⁽²⁰⁷⁾

ويتضح من تلك التعريفات عند القدماء والمحدثين أن هناك تناسبًا بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، وكلها تدور حول التقدير والمقدار والمقايضة.

وذهب الصرفيون إلى ضرورة وجود القياس في جميع العوامل الداخلة على المسائل الصرفية والنحوية، قال السيوطي: فلو لم يجر القياس، واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لبقى كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك مناف لحكمة الوضع، فوجب أن يوضع وضعًا قياسيًا عقليًا لا نقليًا،⁽²⁰⁸⁾

واعتمد ابن عصفور على السماع في طرح آرائه الصرفية والترجيح بينها، إذ عمد إلى تقديم منهج جديد، ولكنه لم يترك جهدًا في اللجوء إلى القياس إذا تعسر عليه السماع في ترجيح مذهبه بأن

²⁰⁴ جاسم، سعيد، القياس في النحو العربي، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن، 1997م، ص 147.

²⁰⁵ السيوطي، الاقتراح، ص60.

²⁰⁶ الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، الناشر الأطلس، الرباط، 1983م، ص91.

²⁰⁷ عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص22.

²⁰⁸ السيوطي، الاقتراح، ص 60.

اللغة تعتمد بشكل كبير على القياس، وهذا لأن صرفيي الأندلس لم يتمكنوا من السماع من العرب أو مشافهتهم، فالصرف الأندلسي لم يدرك عصور الاحتجاج، لذا حاول الصرفيون الأندلسيون أن يعوضوا ذلك بالتوسع في القياس، ولا يصل لذلك إلا بالتصريف بدليل قوله: قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف، نحو قولهم: "كل اسم في أوله ميم زائدة مما يعمل به وينقل فهو مكسور الأول، نحو: مطرقة ومروحة، إلا ما استثنى من ذلك". فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة، ولا يعلم ذلك إلا من جهة التصريف.⁽²⁰⁹⁾

واعتمد ابن عصفور على كلام العرب الفصحاء في ما جاء على وزن "فُعْل"، بقوله: زعم الزبيدي أن أبا بكر الأنباري حكى إصبعا بكسر الهمزة وضم الباء، ولكن أكثر أهل اللغة ذهبوا إلى أنها ليست من كلام الفصحاء. قال الفراء: لا يلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم إصبُع، فإننا بحثنا عنها فلم نجدها.⁽²¹⁰⁾

وجعل ابن مالك للقياس ضوابط، وهي أن تبنى القاعدة اللغوية على استعمال فصيح وشائع، ثم يقاس عليها ما يقاس، ويترك الممتنع عن القياس، ومنها اللغة الخاصة بأناس معينين التي لا يمكن القياس عليها، كما هو الحال في لغة سليم، فقد يعاب استعمال "القول" بمعنى "الظن"، وكذلك لغة "هذيل" في انقلاب ياء المقصور، وبعض اللغات المسموعة، والتي لا يجوز القياس عليها لقلة استعمالها ككسر نون الجمع مثل قول الشاعر:

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبٍ وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ

وأما الشذوذ في اللغة فهو متفاوت، وقد سُمع من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه "إياي أن تخذف الأرنب". وهو شاذ لا يقاس عليه، وأنواع الشذوذ شائع ونادر، ومنه الشاذ المستعمل كجمع

²⁰⁹ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص31.

²¹⁰ المرجع نفسه: ج1، ص8، ابن جني، الخصائص، ج3، ص212.

أرض على أرضين، وأما الشاذ النادر فهو كحذف تاء التانيث في تصغير حرب وتصغير عيد، بعُيْد وكذلك الضعيف في الاستعمال ومن أمثلته تضمن الجامد معنى المشتق وإعطاؤه حكم الصفة المشبهة باسم الفاعل. (211)

ويذهب ابن خروف إلى أنَّ القياس لا يقل أهمية عن السماع؛ فيرى أن قلة الاستعمال لا تمنع القياس، وكثرة الاستعمال لا توجب القياس، كما أجاز تنثية، أَجَمَعَ جَمْعَاءَ قِيَّاسًا على "أَحْمَرُ حَمْرَاءَ"، وذلك ما جاء على وزن أَفْعَل "فَعْلَاءَ"⁽²¹²⁾، بدليل قوله: " وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس ". (213)

- الموضوعات

1. الممنوع من الصرف:

كثرت الصفات على قياس وزن (أَفْعَل) عند أبي حيان بغية تفسير وشرح القواعد الصرفية، مخالفًا بذلك الأخفش، لكن الغالب في (أَفْعَل) يُمنَع مع الوصفية الأصلية، وعدم قبول مؤنثه تاء التانيث، نحو: أَحْمَر، فإن عَرَضَ فيه الوصفية، نحو: مررتُ برجلٍ أرنب (أي ذليل)، ونسوة أربع، وبرجلٍ أرملٍ، انصرف؛ لأن مؤنثه أرملة، خلافًا للأخفش في أرمل بمعنى فقير، فإنه يمنع الصرف لجريه مجرى أَحْمَر، لأنه صفة، على وزن أَفْعَل. (214)

²¹¹ المختار، محمد ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2008، ص، 317.

²¹² ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ص130.

²¹³ المرجع نفسه، ص338.

²¹⁴ الأندلسي، أبو حيان (ت745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط1، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، ج2، ص 859-861.

أما ابن الطّراوة فزعم أنّ " أَحْمَرَ " منعه من الصّرف كون التّّوين معدوماً في أصله، إذ كان وصفاً لا ينوّن فرقاً بين ما يعمل من الصّفات، وما لا يعمل.⁽²¹⁵⁾ لكنّ أبا حيان يرى أنّ "أفعل" الممنوع من الصرف ربما يكون له مؤنث من لفظه نحو: أَحْمَر، حَمْرَاء، وكذلك ما لا مؤنث له لانعدام المعنى فيه نحو: آدَر وأَكْمَر.⁽²¹⁶⁾

وغلب على أبي حيّان النزعة البصريّة، واتخذ من مذهب سيّويه منهجاً له، وفضل آراءه في معظم أبواب كتابه، وكان موقفه من الكوفيّين وآرائهم مخالفاً لموقفه من البصريّين فهو غالباً ما يرد عليهم، والمتتبع لكلام أبي حيان يلحظ ميله الفطري للمدرسة البصريّة وعلى رأسها سيّويه، فكان كثير التأييد والاستشهاد بمسائله وترديد آرائه في مؤلفاته.⁽²¹⁷⁾

فقد ذكر أبو حيّان أنّ ابن الطّراوة ذهب إلى أنّ " أَذْهَمَ "⁽²¹⁸⁾، وأَسْوَدَ، وأَخِيل " صفات، فمنعها الصّرف، وأنّ " أَجْدَل " اسمٌ ينصرف. وَرَدَّ على سيّويه في جَعْلِهِ "أَجْدَل" صفة مع أنّه يمنع أفعى من الصّرف، وقال سيّويه : إنّ " أَجْدَل "⁽²¹⁹⁾ وأَخِيل⁽²²⁰⁾ وأفعى، جاءت تحت " ما كان من أفعَل صِفة في بعض لهجات العرب، واسماً في أكثرها، والأجود أن تكون هذه الكلمات اسماً، فمنعها من الصرف، وأَجْدَل وقد جعله بعضهم صفة، وذلك لأنّ الجَدَلَ شدة الخَلْق، فصار أَجْدَل عندهم بمنزلة شديد.⁽²²¹⁾

²¹⁵ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج2، ص859.

²¹⁶ المرجع السابق، ج2، ص859.

²¹⁷ الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، ص 326، 327.

²¹⁸ الأدهم : هو الأسود من الخيل.

²¹⁹ أجدل : هو اسم الصقر.

²²⁰ والأخيل للطائر الذي فيه خيلان.

²²¹ الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج2، ص859، سيّويه، الكتاب، ص200

وأما أَخِيلَ فجعلوه أَفْعَلَ للونه، وهو طائر أَخْضَرَ، وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه. وعلى هذا المثال جاءت أَفْعَى، فصارت عندهم صفة تمنع من الصرف، وإن لم يكن له فِعْل ولا مصدر". (222)

وذكر أبو حيان أنها صفات لا تصَّرَف عند النَّحَّاس كون هذا الكلام جاء مَجَازًا أو استعارة، يزعم سيبويه أن العرب صرفتها لأنها صفات. وهذا في قولهم للقيد: "أَذْهَم"، وللحية: أسود، وأرقم للأفيس لا تصرف؛ لأنها صفات عند ابن النحاس، وقوله: هذا يؤدي إلى ترك الصَّرَف لغة فيها، وسيبويه يزعم أن العرب لم تختلف في ترك صرفها لأنها صفات. (223)

وقال ابن الحاجب: علة الوصف، وشرطه بمنع الصرف هو أن يكون أصلاً، ولا تضره الغلبة ولذلك صرفت في قولنا: مَرَرْتُ بِنِسَاءٍ أَرَبٍ في قولنا: مررت بنساءٍ أَرَبٍ، ولم تصرف أسود في قولنا: مررت بِرَجُلٍ أَسْوَد. (224)

وعلل الرضي سبب صرف "أَرَبٍ" في قولنا: مررت بنساءٍ أَرَبٍ، بأنه ربما يكون لعدم قبوله تاء التانيث مثل "أربعة" وليس لعدم شرط الوصف.

وأما السيوطي فذهب إلى أن "أَجْدَلَ وأَخِيلَ وأَفْعَى" هي أسماء، وليست صفات فأكثر العرب على صَرَفِها، وبعضهم يمنعها من الصَّرَف للوصفية؛ لأن أجدل بعض القوة، وأخيل من الخيلان، وأفعى للخبث⁽²²⁵⁾. وهي لا تتصرف لشبهها بالفعل، فلا تجر ولا تتون وهذه الشروط تنطبق على الأفعال.

²²² المرجع السابق، سيبويه، الكتاب، ص200.

²²³ الأندلسي، أبو حيان ارتشاف الضرب، ص 859.

²²⁴ حسين، خضير، الصفات الممنوعة من الصرف لعنتين، جامعة تكريت كلية التربية، مجد14، عدد5، 2007م، ص 221.

²²⁵ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م، ج1، ص116.

وبالنظر إلى مواقف ابن الطراوة وأبي حيّان والسيوطي وابن الحاجب من مسألة ما جاء من الصفات على وزن (أفعل) نجد أن موقفهم جاء موافقاً لموقف سيبويه منها، أما ما جاء من الممنوع من الصرف فقدّمه لنا سيبويه بطريقة دقيقة ومنهجية عالية بعكس ما هو متعارف عليه في تنظيم كتابه إذ نظم بطريقة متفرقة، وأن ما جاء بعد سيبويه إلا اختلاف في المنهج.⁽²²⁶⁾

2- ذوائب :

هي جمع ذوايه وقياسه ذائب، فأبدلت الهمزة واوًا هروبًا من ثقل البناء مع ثقل الهمزتين والألف، وذلك بسبب قرب الألف من الهمزة؛ لأنهما حلقيتان فكأنه اجتمع في الكلمة ثلاث همزات فاضطروا إلى إبدال الهمزة واوًا، وكما لا يقاس على ذوائب إلا مثله، وأراد بمثله جمعًا، سواء كان جمعًا أو إفرادًا، فيكون جمعًا على وزن "قَعائل"، ويكون إفرادًا على وزن "ذُؤابة".⁽²²⁷⁾

وذهب ابن عصفور إلى مخالفة رأي الجمهور، بقوله : إنّ جَمَعَ ذُؤابة على "ذوائب " من أصل ذائب⁽²²⁸⁾، وذكر ابن عصفور في باب "إبدال الواو من الهمزة" بأنها تُبدل باطراد إذا كانت قبل الألف في الجمع الذي لا نظير له في الأحاد بشرط أن يكتنف ألف الجمع همزتان نحو ذوائب في جمع ذُؤابة⁽²²⁹⁾. وذلك بقلب الهمزة واوًا قياس مطرد، وذلك هروبًا من ثقل البناء، مع ثقل اجتماع الهمزتين والألف لأنّ الألف قريبة من الهمزة لأنها من الحلق.⁽²³⁰⁾

²²⁶ الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، ص226، 227، 228.

²²⁷ ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف (ت778هـ)، شرح التسهيل لابن مالك المسمى " تمهيد القواعد وشرح تسهيل الفوائد"، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، مصر، 2007م، ص485.

²²⁸ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص240.

²²⁹ ناظر الجيش، شرح التسهيل لابن مالك المسمى " تمهيد القواعد وشرح تسهيل الفوائد"، ص486.

²³⁰ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص240.

وذهب الرضي إلى أن قلب همزة "ذوائب" على سبيل الوجوب كونه أقصى الجموع، وذوابة مقلوباً همزته واوا. كما هو قياس التخفيف في مثله، ومع هذا كله التزام القلب في هذا الجمع على غير قياس. (231)

وكان الأخفش قد خالف قياس "ذوائب" على ما ليس مثله لا في الجمع، ولا في الأفراد مثل فعالل، وقاس عليه "سوائل"، بالواو وإن كان مفرداً قياساً على ذوائب في كونها همزة بعد همزة، وما كان جمعاً فهو مخالف في الأفراد، مثل سآيم جمع سامة، وقاس على حد سحابة وسحائب، فيقول الأخفش: سوايم قياساً على ذوايب، وإن كان مفردة مخالفاً لمفرده في الوزن. (232)

وذهب ابن السراج (ت316هـ) إلى أن القياس "ذوائب" جمع ذوابة كالألف في رسالة، بدليل قوله: والقياس أن تجمع ذوابة إذا جمعتها قلت: ذَوَائِبٌ وكان الأصل: "ذَأَائِبٌ" لأن الألف التي في "ذَوَائِبٍ" كالألف التي في "رِسَالَةٍ" حقها أن تبدل منها همزة في الجمع ولكنهم استنقلوا أن تقع ألف الجمع بين همزتين، كما استنقلوا أن تقع بين واوين فأبدلوا الأولى التي هي أصل، وتكبوإبدال الثانية التي هي بدل حرف زائد" (233). ويقول ابن السراج: إن أصل هذه الزوائد هو السكون، ولكنهم أبدلوها عندما أرادوا تحريكها، وذلك فراراً من الجمع بين ساكنين، وهذه دلالة على أن ملازمة الهمزة تدل على أن المبدل زائد. (234)

والناظر في كلام الصرفيين يرى أن "ذوائب" عند الجمهور شاذ. وأما الأخفش، وابن السراج، وابن عصفور، فقد ذهبوا إلى أنه قياس، وأما الرضي فيرى بأن التزام القلب أولى.

²³¹ الاسترادي، الرضي، شرح الشافية، ج2، ص58، 59.

²³² ناظر الجيش، شرح التسهيل لابن مالك المسمى "تمهيد القواعد وشرح تسهيل الفوائد"، ص486.

²³³ ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص340.

²³⁴ ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص340.

3-التصغير: تصغير (ذوائب) اسم رجل .

والتصغير في الاسم يجري مجرى وصفه بالصغر، ليدل على صغر المسمى وقلة أجزائه بخلاف الجمع، كقولك: رجل رُجِيل، فكأنك قلت: رجل حقير، إذا صح أن الوصف لا يكون إلا في الفعل، ومثالا على ذلك اسم الفاعل إذا وصف لا يعمل، وإذا صَغُر لا يعمل⁽²³⁵⁾.

وذهب أبو حيان الأندلسي إلى أن تصغير الاسم (ذوائب) اسم رجل الذي يكون فيه همزة تلي أخرى، نحو: (آدم، وأيِّمة)، لم تَرُدَّ الألف، ولا الياء إلى أصلهما من الهمز، بل تُقَلَّب الألف واوًا، وتَقُرُّ الياء على حالها، تقول: (أُوَيْدِم، وأيِّمة)، وأن ذُوَيْبَ بهمزيْنِ مكتفتين للياء، لأن أصل ذَوَائِبِ ذَائِبَ بهمزيْنِ⁽²³⁶⁾.

وذكر سيبويه أن (ذوائب) اسم رجل، فَتَرُدُّ الهمزة، فتقول: (ذُوَيْبُ)؛ لأنَّ الواو بدلٌ من الهمزة التي في ذُوَابَةٍ⁽²³⁷⁾ ... أمَّا ابن الطَّراوة، فقال بأنَّها لا تُرَدُّ، بل تقول: (ذُوَيْبُ)⁽²³⁸⁾.

وذهب ابن السراج بقوله: بأن ذَوَائِبَ اسم رجل تصغيرها ذُوَيْبُ قياسًا على وزن فُعَيْلٌ لأنَّ الواو بدلٌ من الهمزة التي في ذُوَابَةٍ⁽²³⁹⁾. إذ لو كان البدل من حرف لَيْنِ حرفاً صحيحاً لم يُرَدِّ إلى أصله، وقاسوا عليها نحو قائم، تقول: (قُوَيْمُ) على مذهب سيبويه⁽²⁴⁰⁾. وبخلاف قول سيبويه، أشار ابن الطَّراوة بقولهانفقوا على قياس جمع (قائمة) على قوائم بالهمزة⁽²⁴¹⁾.

²³⁵ ابن الربيع، البسيط في شرح الجمل للزجاجي، ص179؛ السهيلي، نتائج الفكر، ص70.

²³⁶ الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص213، 371.

²³⁷ سيبويه، الكتاب، ج3، ص461.

²³⁸ الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص371، ورأي ابن الطَّراوة في ارتشاف الضرب، ج1، ص372.

²³⁹ ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص59.

²⁴⁰ سيبويه، الكتاب، ج3، ص463.

²⁴¹ المرجع السابق، ج3، ص463.

3- "أَفْعَلَة":

ويطرد القياس عند أبي حيان في ما جاء على وزن "أَفْعَلَة" في اسم مذكر رُباعي، نحو: طَعَام وَأَطْعِمَة، وَغُرَاب وأَغْرِبَة، وشذ في كِتَاب، كُنْتُب، ولم يقولوا: أَكْتُبُه، وغير أَفْعَلَة من الجموع فيما المدة فيه ألف شاذ، إنَّ كان على فَعَال وفِعَال نحو : عَنَان وَعُنُن وَحِجَاج وَحُجُج، أو معتل لام نحو : سَمَاء المذكر بمعنى المَطَر قالوا: أَسْمَاء وَسُمِيّ، وقياسه : أَسْمِيَة .⁽²⁴²⁾

وذهب ابن خروف إلى أن "أَجْمَع وَجَمَعَاء" يجوز تثنيتهما في باب التوكيد قياساً على أَحْمَر وَحَمْرَاء، قال: "وقياس تثنية أَفْعَل وفُعْلَاء في هذا الباب قياس أَحْمَر وَحَمْرَاء، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادّعى ما لا دليل عليه، ولم يمنعها أحد من الأئمة فنتبعه، وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس ."⁽²⁴³⁾

5- النَّسَب إلى (فَعُولَة) :

أما مذهب ابن عصفور في النسب إلى فَعُولَة، فهو ك "رَكُوبَة" حذف الواو والتاء فتقول: "رَكُوبِي"، قياساً على قولهم في النسب إلى شَنْوَة: شَنْئِي وذلك بحذف الواو.⁽²⁴⁴⁾

وقال أبو حيان: ذهب سيبيويه إلى إن فَعُولَة ك (رَكُوبَة، وَحَمُولَة)، ومذهب سيبيويه حذف الواو والتاء وتقلب الضمة فتحة⁽²⁴⁵⁾، كقولك: رَكُوبِي؛ إذ قد سمع من كلامهم شَنْئِي في شَنْوَة، ومذهب الأخفش، والجرمي والمبرد النسب إليه على لفظه فتقول: رَكُوبِي ومذهب ابن الطراوة: أنك تحذف

²⁴² الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 416.

²⁴³ ابن خروف، شرح جمل الزجاجي ، ج1، ص338.

²⁴⁴ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص 228.

²⁴⁵ العكبري، أبو البقاء (ت616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، ط1، عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق،

1995م، ج2، ص103.

الواو، وتقر ما قبلها على ضمة، فتقول: رَكَبِي بضم الكاف، إلا أن الصرفين نسبوا هذا المذهب إلى سيبويه والأخفش.⁽²⁴⁶⁾

وأجاز ابن الربيع القياس في النسب إلى فَعُولَة: فَعَلِيٌّ، وإن كان لم يُسَمَّعْ منه إلا شَنَنْيٌّ، لأنه قد صحَّ في فَعِيلَة أَنَّ العرب تَنَسِبُ إليها فَعَلِيٌّ ولا فرق بين فَعُولَة وفَعِيلَة إلا بالياء والواو.⁽²⁴⁷⁾

وذكر السيوطي أن القياس في النَّسَبِ إلى شَنْوَة شَنَنْيٌّ وفي رَكُوبَة رَكَبِيٌّ وفي حَلُوبَة حَلَبِيٌّ وفي قَتُوبَة قَتَبِيٌّ قياسًا على شَنَنْيٌّ.⁽²⁴⁸⁾

ومذهب سيبويه⁽²⁴⁹⁾ في النَّسَبِ إلى (فَعُولَة)، ك (رَكُوبَة، وَحْمُولَة) حذف الواو، فتقول: (رَكَبِيٌّ)، إذ قد سُمِعَ من كلامهم (شَنَنْيٌّ) في (شَنْوَة)، لهذا رضي سيبويه بهذا الكلام لأنَّ السَّماع لم يَرِدْ بغيره لا في هذا اللفظ ولا في النوع، لذلك قاس عليه وزن فَعَلِيٍّ قياسًا في فَعُولَة مع ذلك لم يَأْتِ عليه من شواهد إلا في هذه الكلمة. واتفق كل من الأخفش، والجري⁽²⁵⁰⁾، والمبرد مع سيبويه في باب النَّسَبِ إلى فَعُولَة.⁽²⁵¹⁾

ولابن جني رأي آخر حين جعل هذا القياس على القليل، ولا يقاس منه على الكثير، والقليل كقولهم في النسب إلى شَنْوَة، شَنَنْيٌّ، وقَتُوبَة قَتَبِيٌّ، وركوبَة رَكَبِيٌّ، قياسًا على شَنَنْيٌّ. فَجَرَتْ واو شَنْوَة مجرى ياء حَنْفِيٍّ، وقالوا حَنْفِيٍّ قياسًا، كذلك قالوا شَنَنْيٍّ قياسًا، والكثير من الكلام لا يقاس

²⁴⁶ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص614.

²⁴⁷ ابن الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص 503.

²⁴⁸ السيوطي، الاقتراح، ص 189.

²⁴⁹ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج 2، ص 614.

²⁵⁰ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص641.

²⁵¹ المبرد، محمد بن يزيد (285هـ)، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضييه، دار التحرير للطباعة والنشر، (د.ت).

ج3، ص 140.

عليه، لأنه ليس بقياس، وقد قيل تَقِيْفٌ تَقْفِيٌّ، وَفُرِيشٌ فُرِشِيٌّ، إلا أنه عند سيبويه ضعيف في القياس إلا ما كان أكثر من شَنْئِيٍّ. فلا يجوز القياس على ذلك كما في قولهم رَحِيمٌ رَحِمِيٌّ.⁽²⁵²⁾

واتفق ابن عصفور وأبو حيان والسيوطي وابن الطراوة مع سيبويه في حذف (واو وتاء) " فَعُولَةٌ " في باب النسب، مع أن "فَعُولَةٌ" لم يسمع عن العرب غيره، وصار أصلاً يقاس عليه، نحو: رَكُوبَةٌ، وَحَلُوبَةٌ، وَقَتُوبَةٌ⁽²⁵³⁾، فهما مختلفان في حركة عين الاسم بعد التّصغير، فسيبويه يَنْصِبُهَا، وابن الطّراوة يَرْفَعُهَا، وكلاهما يختلف مع ما ذهب إليه الأخفش والمبرد والجرمي في هذه المسألة.... وتلمح الباحثة من خلال ما سبق أن ابن عصفور وابن جني وإن كانا قد وافقا أو خالفا سيبويه وكثيراً من النّحاة، فأراءهم حملت الكثير من المسائل الصرفية التي كان يعتمد فيها على القياس تارة، والسّماع تارة أخرى، ومرة يجمع بين السّماع والقياس.

6- وَازَرَ :

ذهب علماء الأندلس إلى أن الهمزة تقلب واواً قياساً كما هو الحال في كلمة "وَازَرَ" وهو فاعل من أَزَرَ، وقياسه آزَرَ؛ لأن الهمزة في بداية الكلمة محققة على وجه التأكيد، وذلك بتوالي الهمزات "أَل" فأبدلوا الثانية ألفاً لَمَّا قالوا: "آدم وآخر" وكذلك الفعل "آمَنَ وَآزَرَ"⁽²⁵⁴⁾ فأبدلوا الهمزة من أجل السهولة والتيسير لصعوبة نطق الهمزة بها، وذكر أبو حيان في البحر المحيط عن الأصمعيّ قوله: " هو من المؤازرة، وهي المعاونة والمساعدة والقياس : أزيّر، وقال أيضاً: بأنها المساواة، أي المعاونة على الأمر، واستشهد بقول أبي بكر يوم سقيفة الأنصار فقال: لقد نصرتم وآزرتهم وآسيتم"⁽²⁵⁵⁾.

²⁵² ابن جني، الخصائص، ج1، ص362.

²⁵³ سيبويه، الكتاب، ج3، ص339، المبرد، المقتضب، ج3، ص134، السيوطي، الاقتراح، ص62.

²⁵⁴ ابن جني أبو الفتح ، (ت392هـ)، سر صناعة الإعراب، ط2، تحقيق حسن هنداي، دار القلم دمشق، 1993

ج1، ص101.

²⁵⁵ الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج7، ص328.

ونقل أبو حيّان عن الزمخشري، قوله: " وكان القياس أُرِير، فقلبت الهمزة إلى الواو، ووجه قلبها، أن " فَعِيلًا" جاء في معنى "مَفَاعِلٍ" مَجِيئًا وَاضِحًا، كَعَشِيرٍ، جَلِيسٍ، قَعِيدٍ، وَخَلِيلٍ وَصَدِيقٍ وَنَدِيمٍ، فلما قلب في أخيه قلبت فيه، وحمل الشيء على نظيره ليس بِعَزِيزٍ. نظرًا إلى يُؤَاوِرُ وأخواته وإلى المُؤَاوِرَةِ". (256)

ويرى أبو حيّان أن هذا الكلام ادعاء بل هو اشتقاق واضح في كلمة "الوزر" وليس قلب الهمزة واوًا، وأما قلبها في "يؤازر"؛ فلأجل الضمة ما قبل الواو اعتبره إبدالاً غير لازم. وذلك بدليل قوله: " ولا حاجة إلى ادعاء قلب الهمزة واوًا لأنه اشتقاق واضح وهو "الوزر"، وأما قلبها في يؤازر فلأجل الضمة ما قبل الواو فهو إبدال غير لازم". (257)

وذكر أبو حيّان أنه قيل: آزره، ووآزره بالواو على البدل من الهمزة وهو شاذ، وآزر هو الأفصح من كلام العرب. كما ذكر أبو حيّان أن كلمة آزر جاءت على أنّها صَنَمٌ كما ورد في القرآن الكريم ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ﴾ (258)، وكما وردت بأنها كلمة "نم" في بعض اللهجات العربية". (259)

6- فُعْلَةٌ:

يرى السهيلي أن مُرَّةً تجمع على قياس "مَرَائِرٍ"، ويعني مَرَائِرُ الشجر يقال: شجرةٌ مُرَّةٌ، وَحُرَّةٌ على حَرَائِرٍ، ولا تُجْمَع "فُعْلَةٌ" على فَعَائِلٍ إلا في هذَيْنِ الحرفَيْنِ، وقياس جمعهما "فُعْلٌ" نحو: دُرَّةٌ

²⁵⁶ المرجع نفسه، ج7، ص328.

²⁵⁷ المرجع السابق، ج7، ص328.

²⁵⁸ سورة الأنعام، ص74.

²⁵⁹ الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى (ت1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، ط2، طبعة الكويت (د.ت.)، ج3، ص12 وزر.

دُرر، ولكن الحُرّة من النساء في معنى: الكريمة والعقيلة، ونحو ذلك، فأجروها مجرى ما هو في معناها من الفعيلة، و كذلك المرّ قياسه أن يقال فيه: مرير؛ لأن المرارة في الشيء طبيعة، فقياس فعلة: أن يكون فعل كما تقول: عذّب الشيء، وقبح وعسر.⁽²⁶⁰⁾

وعسر إذا صار عسيراً، وكان قياسه فعل فقياس الصفة منه أن تكون على فعيل؛ والأنثى فعيلة، والشيء المر عسير أكله شديد، فأجروا الجمع مجرى هذه الصفات التي هي على فعيل؛ لأنها طباع وخصال وأفعال الطباع والخصال كلها تجري هذا المجرى.⁽²⁶¹⁾

وذهب ابن الربيع الأندلسي، بقوله: إن جمع عاد، "العدة"، وقاس عليها غارَ وغزاة على وزن "فعله" بضم فائها كما هو في جمع فاعل معتل العين، نحو: غاب وغُباة، وكذلك في قوله: "آفة الجُرر" يصفهم بالكرم، والجُرر جمع جُرور، وأصلها جُرر بضم الزاي، كما أجاز التسكين في قوله: حُمُر: حُمُر، ولزم التسكين هنا للوزن والقافية.⁽²⁶²⁾

وأخيراً:

اتفق الصرّفيون على حجية القياس، وأهميته في الدراسات الصرفية، فاستعمل القياس استعمالاً طبيعياً، وظل يدور في فلك معالجة المادة اللغوية في ضبط القواعد العامة التي تؤدي إلى

²⁶⁰ السهيلي، الروض الأثف - في تفسيره السيرة النبوية لابن هشام -، ج1، ص 274، 275.

²⁶¹ المرجع السابق، ج1، ص 275.

²⁶² ابن الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص138.

معرفة اللغة وطريقة استعمالاتها. إلا أنهم مروا بمرحلة سيطرت فيها العلة على القياس في الصّرف العربيّ، فتغيرت نظرتهم واضطربت اضطراباً شديداً؛ فيثبته بعضهم ويرفضه آخرون، ويرى بعضهم الشاهد الواحد قياساً، وهذا أدى إلى الغلو في التأويل. ويرى الآخر: أنه ليس كذلك، لكنهم وضعوا مجموعة من الأمثلة يعتقدون أنها توضح ذلك الاضطراب الذي جاء فيه الصرفيّون في تطبيقاتهم على القياس. (263)

لهذا ذهب صرفيو الأندلس إلى القياس مع أخذهم بالسماع والعمل فيه، وابتعادهم عن التأويل والتعليل، فانشغلوا بالقياس وتوسعوا فيه في دراساتهم ؛ ليجعلوا من الصّرف مادة مرنة يتسع مجاله لمعظم الأساليب الصّرفيّة، قاصدين بذلك دقة وحسن التنظيم وضبطه، ليصلوا من خلال ذلك إلى هدفهم وهو التيسير والتجديد، وتمهيد سبيل اللغة أمام الناطقين بها للتوسع في الأساليب. (264)

المبحث الثالث: الصرفيون الأندلسيون والإجماع

1- الإجماع لغةً :

²⁶³ عيد، أصول النحو، ص ٧٣، ٧٤

²⁶⁴ كحيل، النحو في الأندلس، ص 61.

الإجماع لغة: مصدر أَجْمَعَ، وأَجْمَعَ عليه: عزم عليه⁽²⁶⁵⁾. أو هو الجمع: أن تجمع شيئاً إلى

شيء. والإجماع: أن تجمع الشيء المتفرق جمعياً، أو الاتفاق. قال الفراء: الإجماع الإعداد

والعزيمة على الأمر⁽²⁶⁶⁾. والإجماع، أي إجماع الأمة "اتفاق"، يقال: هذا أمرٌ مُجْمَعٌ عليه: أي متفقٌ

عليه. ⁽²⁶⁷⁾

2- الإجماع اصطلاحاً:

الإجماع اصطلاحاً : هو أصل من الأصول الصّرفيّة التي استند عليها الصرفيّون في

المسائل اللغوية واستعمالاتها، وربما كان ابن جني أول من ذكر مفهوم الإجماع عند النّحويّين

والصرفيّين وأفرد له باباً عنوانه "القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حُجّة" بقوله: "اعلم أن

إجماع أهل البلدين، إنّما يكون حُجّة إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص، ولا المقيس

على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حُجّة عليه؛ وذلك أنّه لم يرد ممن

يُطاع أمره في قرآن ولا سنّة أنّهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النصّ عن رسول الله - ﷺ - من

قوله: أُمّتي لا تجتمع على ضلالة، وأيضاً حجة ما لم يخالف السماع، وهو يشترط اتفاق البلدين

البصرة والكوفة، وقال أيضاً إنّما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص". ⁽²⁶⁸⁾

وأما السيوطي فلم يأت بجديد على ما قاله ابن جني، إلا قوله : الإجماع: هو ما أجمع عليه

نحاة البلدين : البصرة والكوفة⁽²⁶⁹⁾. في حين أهمل ابن الأنباري ذكره، ولم يعتبره دليلاً من أدلّة

الأصول، ونص عليه في الفقه، وفي ذلك يقول: "الإجماع حُجّة قاطعة"⁽²⁷⁰⁾. والإجماع هو أحد الأدلة

²⁶⁵ ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص57.

²⁶⁶ المرجع السابق، مادة (جمع) ج2، ص358.

²⁶⁷ الزبيدي، تاج العروس، ج20، ص463، مادة (جمع).

²⁶⁸ ابن جني، الخصائص، ج1، ص189، 190.

²⁶⁹ السيوطي، الاقتراح، ص204.

²⁷⁰ ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولَمَعَ الأدلة في أصول النحو، ، ص98.

الصرفية التي اختلف فيها الصرفيون، وقد ذكره ابن جني⁽²⁷¹⁾ والسيوطي⁽²⁷²⁾، وأخذ بالإجماع الكثير من الصرفيين أمثال سيبويه الذي ذكر الإجماع في كتابه وصرح به في غير موقع بعبارات مثل: أجمع، ومجمعون، وكل النحاة، وكل العرب، وغير ذلك.⁽²⁷³⁾

وأما المحدثون فلم يأتوا بجديد في تعريف الإجماع، لكن بعضهم عرّفه بقوله: هو اتفاق النحاة والصرفيين على أمر ما دون خلاف مذهبي أو فردي ينقض هذا الاتفاق المجمع عليه.⁽²⁷⁴⁾ وكان سيبويه قد استخدم مفهوم الإجماع في أصوله وذلك بدليل قوله: "وليس من العرب أحد إلا يقول" في تصغير ناس "نويس"⁽²⁷⁵⁾، وقوله: " وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب، ولا أعلمه إلا قول الخليل.⁽²⁷⁶⁾

وذهب السيوطي إلى أن المراد بالإجماع إجماع العرب، وهو حجة، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه، ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه⁽²⁷⁷⁾، وهو إجماعهم على النطق بشيء من كلامهم كمثل: "عِرات جمع عِير بكسر العين وسكون الياء" (278)؛ ولأن كل ما وصل إلينا لا يمثل كل اللغة، في حين أن تعييدها لا يستدعي جمعها كاملة، وذلك باعتبارها نظاما، والنظام تكفي فيه العينة.⁽²⁷⁹⁾

²⁷¹ ابن جني، الخصائص، ج1، ص190.

²⁷² السيوطي، الاقتراح، ص83.

²⁷³ سيبويه، الكتاب، ج3، ص2813، ج2، 267، ج3، 530، ج3، ص281.

²⁷⁴ اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ص89، 90.

²⁷⁵ سيبويه، الكتاب ج2، ص125.

²⁷⁶ المرجع السابق، ج2، ص54، 112، 164، 283.

²⁷⁷ السيوطي، الاقتراح، ص67.

²⁷⁸ حسين، رفعت حسين، الإجماع في الدراسات النحوية، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2010، ص21.

²⁷⁹ الملح، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، دار الشروق، عمان، 2001م، ص180.

وأما العامل الزمني في الإجماع فهو غير محدد، لأن النحو والصرف في ذاته قياس اجتهادي يقوم على أدلة عقلية ونقلية، ولا يحتكم إلى الدقة في تفسيره وتوجيهه، وهذا يؤدي إلى التقليل من أهمية الإجماع غير المحدد بزمان⁽²⁸⁰⁾. كما أن اتفاق البصريين والكوفيين لا يكفي في تحقيق الإجماع، بل لا بد من إجماع الصرفيين كلهم؛ إذ إجماع الصرفيين المعتبر في فنون العلم هو إجماع أهل ذلك الفن العارفين به.⁽²⁸¹⁾

والإجماع اللغوي مرتبط إلى حد كبير بنشأة النحو والصرف وتطورهما وكيف بدأت أطواره إلى أن وصل هذا التطور إلى حد النضوج، وانتهى بأن فاضت دراساته في المدن الثلاث: البصرة والكوفة وبغداد، وفي هذا نشأ ما يسمى بالإجماع⁽²⁸²⁾. والإجماع هو من مناهج الاستدلال التي اعتمد عليها الدرس الصرفي، وتأثر فيه الصرفيون بمنهج الفقهاء، والقول به، ومع ذلك: هو ناتج من استقراء كلام العرب وملاحظة النصوص التي تخرج عن حد القلة إلى الكثرة، فيكون إجماع العرب هنا مما لا يجوز أن يخرج عليه.⁽²⁸³⁾

ومن أمثلة الإجماع إجماع أهل العلم كالنحويين والصرفيين أن الكلام اسم وفعل وحرف⁽²⁸⁴⁾. وكذلك "إجماع الناس جميعاً أن اللغة، إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك"⁽²⁸⁵⁾. وكذلك أجاز ابن عصفور إجماع الصرفيين بقوله "... فإن الصرفيين اتفقوا على ذهاب حركة الإعراب للإدغام، لا يخالف في ذلك أحد منهم، وقد قرأت القراء { قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا

²⁸⁰ المرجع السابق، ص 80.

²⁸¹ الفسوي، كمال الدين محمد بن معين (ت 1134هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد محمود صبري الجبة، دار الكتب العلمية، ج1، ص1-2.

²⁸² حسين، الإجماع في الدراسات النحوية، ص23.

²⁸³ الفاروق، الحسن المثني عمر، الإجماع في الدرس النحوي، مجلة كلية اللغة العربية، عدد6، 2012، ص81.

²⁸⁴ ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا (ت 395 هـ)، الصحاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ط1، تحقيق، أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م، ص48.

²⁸⁵ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص87.

عَلَى يُوسُفَ {⁽²⁸⁶⁾ بالإدغام، وَخُطَّ في المصحف بنون واحدة، فلم ينكر ذلك أحد من النحويين والصرفيين⁽²⁸⁷⁾. أما ابن خروف فقد استدلل بالإجماع، وجعله أصلاً عند غياب الأصول الأخرى، أو لتقويتها، وعده من الأدلة المعتبرة وإن لم يصل إلى مرتبة السماع والقياس، وهذا لم يمنعه من إبداء وجهة نظره والخروج عن الإجماع أحياناً.⁽²⁸⁸⁾

أما ابن مالك فقد احتج بالإجماع في المسائل الصرفية والنحوية، ومراده التسهيل والتجديد، إذ اعتمد على السماع والقياس في دعم آرائه وجعل الإجماع المرتبة التي تليهما، كما احتج بإجماع العرب؛ إذ اعتبر أن النطق بالهمزة المتحركة المخففة أسهل من النطق بها ساكنة محققة، فأجمعت العرب على إبدال الثانية من الأولى في مثل كلمة "أومن"، "أومن"⁽²⁸⁹⁾، وكذلك في الظروف التي لا تتصرف عند جمهور العرب، مثل: "ذات مرة، وذا صباح، وذا مساء"⁽²⁹⁰⁾. وكما أجمع العرب على ترك الكلام بما لا فائدة فيه.⁽²⁹¹⁾

أما ابن ولاد الأندلسي "ت332هـ"، فهو من الصرفيين الذين أولوا الإجماع أهمية كبرى كإجماع العرب، وإجماع الصرفيين، لكنّه ابن ولاد تُقَرَّد ببعض المصطلحات التي أطلقها على الإجماع، بقوله: "وقد اتفق أهل اللغة جميعاً"، و"على ما اتفق عليه النحويون"، "وهذا قولُ جميعهم"، و"هذا لا يقوله أحد"، وغير ذلك ما يدل على اهتمامه بالإجماع⁽²⁹²⁾. ووضع ابن ولاد تعريفاً للاسم

²⁸⁶ سورة يوسف، آية 11.

²⁸⁷ ابن عصفور، أبو الحسن (ت669هـ)، ضرائر الشعر، ط1، تحقيق إبراهيم محمد، دار الأندلس، للطباعة والنشر، 1980م، ص95، 96.

²⁸⁸ المرجع السابق، ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ص133، 134.

²⁸⁹ شعبان، خالد سعد محمد، أصول النحو عند ابن مالك، ط1، مكتبة الآداب، 2005، ص275، 281.

²⁹⁰ ابن الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج1، ص481، 482، 486، 933، 974.

²⁹¹ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص537.

²⁹² المناع، عرفات فيصل عبد الوهاب، أبو العباس بن ولاد وجهوده في النحو والصرف (ت332هـ) رسالة ماجستير، جامعة البصرة، 2005م، ص82.

المقصود راعى فيه إجماع النحاة والصرفيين بقوله: " المَقْصُورُ على ما اتَّفَقَ عليه النحويون والصرفيون كل اسم كانت في آخره أَلِفٌ لَفْظٌ زائدةٌ كانت أو أصليَّةً، مَنْصَرَفًا كان ذلك الاسم أو غير مَنْصَرَفٍ". (293)

وأورد ابن عصفور "ت 669" إجماع الصرفيين في مسألة ما لا ينصرف على وزن فَعْلان بقوله: إن كل صفة على "فَعْلان" لا يلحقها تاء التانيث ولا ينصرف لا في معرفة ولا في نكرة، أما لأن لها مؤنثا على "فَعْلَى" فاستغني به ك"سَكْران" و"عَضْبَان". وإما لكونها صفة لا مؤنث لها ك"لحيان" وهو كثير اللحية . فالأول لا خلاف في امتناع صرفه، كما أنه لا خلاف في صرف ما يلحقه تاء التانيث كسفيان" - وهو الرجل الطويل - والمرأة الطويلة "سُفيانة" وهذا يعني إذا كان المذكر على فعْلان والمؤنث إلى فَعْلانته صرفت (294). وعند الأخفش : " إن كل فَعْلان له فَعْلَى فإنه لا ينصرف في معرفة ولا في نكرة ". (295)

ويبدو أن الذي حدا بالأندلسيين إلى أن يذهبوا هذا المذهب هو مؤنث "فَعْلان" الذي لا تلحقه هاء، نحو: سَكْرَى، مؤنث سَكْران، وعَضْبَى، مؤنث عَضْبَان (296). تقول : وأجمع الجمهور على أنه لا يجوز صرف فُعَال ومَفْعَل في العدد " مذهبًا بها مذهب الأسماء " (297) " أي منكرة ". (298)

وترى الدراسة اتفاق الصرفيين الأندلسيين على الإجماع في الصرف كما أخذوا بالأصلين السماع والقياس، وأصبح الإجماع لديهم أصلا من الأصول الثابتة لا يمكن التخلي عنه في معظم الدراسات الصرفية والنحوية، ولا تصح مخالفته.

²⁹³ المرجع السابق، ص 85.

²⁹⁴ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج 3، ص 1439، 1440.

²⁹⁵ الأخفش، أبو الحسن المجاشعي، (ت 215هـ)، معاني القرآن، ط 1، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م، ج 1، ص 320.

²⁹⁶ الشلوين، التوطئة، ص 336.

²⁹⁷ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج 1، ص 437.

²⁹⁸ السيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع، ج 1، ص 95.

الموضوعات:

1- جمع التكسير:

من المعروف أنَّ في العربية جموعاً تُعدُّ من باب المسموعات، وهي ظاهرة من الظواهر اللغوية البعيدة عن المنطق. وذلك أنها حملت على فكرة الجمعية لكثرة دورانها بين الألسن والأسماع، وكثرة استخدامها كجموع القلة والكثرة، وإن فقدت أو ضعفت مع الأيام، فإنها بحاجة إلى تقوية. وجمْعُ الجَمْعِ صيغة من صيغ الجُمُوع، يقول فيها إبراهيم أنيس: " وقد كان أولى بهم تفسير مثل تلك الكلمات لا على أنها جَمْعُ جَمْعٍ، بل على أنَّ بعض الكلمات المجموعة قد تفقد فكرة الجمعية على مرَّ الأيام، وتصبح كثرة دورانها على الألسن والأسماع كأنما هي مفردة أريدَ جمعها، اتخذت أمثال تلك الصيغ، ومهما يكن من الأمر، فإنَّ صحَّ كلام النحاة عن القلَّة والكثرة، وعن جَمْعِ الجَمْعِ، كان مثل هذا من الدلائل على بعد الظواهر اللغوية عن المنطق".⁽²⁹⁹⁾

لذلك يؤيد إبراهيم أنيس كلام القدماء أن عدوها من المسموعات، بقوله: " وقد أحسنوا صنعا حين عدوا مثل هذه من المسموعات"⁽³⁰⁰⁾، وبهذا يؤكد أنيس على أنها شواهد قليلة لا تكفي لأن تعد ظاهرة لغوية بقوله: " وإنَّ ما في العربية من جَمْعِ الجَمْعِ لا يكاد يتجاوز في كلِّ اللغة بضعة شواهد لا تكفي لتكوين ظاهرة من ظواهر العربية".⁽³⁰¹⁾

وذكر أبو حيان أن ابن مالك أجاز جَمْعَ جَمْعِ التكسير، إلا ما وازن مَفَاعِلِ أو مَفَاعِيلِ، أو فُعْلة أو فَعْلة، فدل ذلك على أنه يُجيز جمع سائر أبنية الكثرة⁽³⁰²⁾، وكان يرى أنه ثمة ضرورة وحاجة إلى جمع الجمع، بقوله: " تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته".⁽³⁰³⁾

كما ذهب أبو حيان إلى أنه لا خلاف عنده في جموع الكثرة، وأسماء المصادر كالميمي والصريح والمرة وغيره، وأسماء الأجناس كالفرس والنجم وغيرها، أن تجمع بغير قياس دون اختلاف في أنواعها، بدليل قوله: إنه "لا خلاف في جموع الكثرة، وأسماء المصادر لا تُجمع قياساً، ولا

²⁹⁹ أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 3، 1966م ص 137، 138، 189.

³⁰⁰ المرجع نفسه، ص 137، 138، 189.

³⁰¹ المرجع نفسه، ص 137، 138، 189.

³⁰² الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج 1، ص 474.

³⁰³ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج 4، ص 1887.

أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها، فإن اختلف فقيل: لا ينقاس جمعها على ما جاء منه⁽³⁰⁴⁾. وجموع الكثرة تجمع قياساً، وهذا ما جاء به الأشموني بقوله: إن ما يمنع الصرف الجمع المشبه "مَفَاعِلَ، وَمَفَاعِلَ"⁽³⁰⁵⁾، وهي صيغة منتهى الجموع⁽³⁰⁶⁾، "كَمَعَادٍ، وَمَنَادِيلَ، وَعَصَافِيرَ" وغيرها⁽³⁰⁷⁾ إلا أن السهيلي "ت 581هـ" أجاز جمع ما كان على أبنية القلة، ولم يجز جمع غيرها من المفاعيل إلا قياساً، بقوله: "الجمع الكثير لا يجمع، وإنما يجمع منه أبنية القليل."⁽³⁰⁸⁾

ومن الغريب أن بعض العلماء، يرفضون جَمْع بعض الصفات جَمْعاً مكسراً على غير قياس، مع أن الفائدة أن نجعل من قواعد العربية قواعد مرنة لتؤدي مدلولها بيسر وسهولة، لأن الهدف منها التجديد، وليس التعقيد، مع أنها تؤدي المطلوب دون المساس بقواعد اللغة.

وأما ما جاء عند الأندلسيين فقد أجاز أبو علي الشلوبين إجماع الصرفيين على جموع الكثرة على وزن "فُعُول" في الصحيح العين، كَكُعُوبٍ، وفُلُوسٍ، و فيما عينه "ياء" ككُبُوتٍ وعُيُونٍ، وفيما عينه واو: نحو: فُؤُوجٍ في جمع فُوجٍ⁽³⁰⁹⁾. "وأما جُمُوع القلة فأجمع العلماء بأنه "ينقاس جَمْعُهَا"⁽³¹⁰⁾، وأجمع الجمهور على أن ما كان على فَعْلٍ نحو: صَحْبٍ وَرَكْبٍ وَطَيْرٍ مما يخالف أوزان الجَمْع: "فهو اسم جَمْع ... لأن فَعْلاً ليس من أبنية الكلمة."⁽³¹¹⁾

2- فَعِيل:

³⁰⁴ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص 473.
³⁰⁵ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، ج3، ص145.
³⁰⁶ وحكم هذا الجمع كحكم غيره من الأسماء الممنوعة من الصرف، وهو لا ينون، وجره بالفتحة نيابة ع الكسرة، وعدم اقترانها بأل التعريف، وأن لا تكون مضافة، وهي من صيغ منتهى الجموع، ولا يجوز أن تجمع مرة أخرى بعدها.

³⁰⁷ حسن، النحو الوافي، ج4، ص208.

³⁰⁸ السهيلي، الروض الأنف، ج1، ص204.

³⁰⁹ الشلوبين، التوطئة، ص361.

³¹⁰ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص218.

³¹¹ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص218.

أورد ابن خروف إجماع الصرفيين وهو يتحدث عن زيادة "فَعِيل"، في الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل من غير الثلاثي، وهذا إما أن يكون بمعنى "مُفْعِل" من أَفْعَل، مثل نَذِير أَلِيم وَجِيع، وإعمالها ماضية³¹²؛ إذ عُرِف عند جمهور الصرفيين أن صيغَ المبالغة التي تعمل عمل اسم الفاعل هي فَعُول وفَعَّال ومِفْعَال وفَعِل وفَعِيل، وزاد ابن خروف إليها فَعِيلًا ؛ نحو شَرِيب موافقا لابن ولاد⁽³¹³⁾. أما ابن أبي الربيع فذكر أن تصغير الاسم الذي يجري مجرى وصفه بالصَّغَر، فرَجُل، رُجِيل على وزن "فَعِيل"، فكأنك قلت: رجل حَقِير، أما اسم الفاعل فإذا وصِفَ أو صُغِّر لا يعمل، وأن رَجُلًا إذا صُغِّر جُمِع، فنقول: رُجِيلون، وجاز ذلك لأنه جَرى مَجْرَى : رجال حقيرين .⁽³¹⁴⁾

وكذلك الحال عند ابن عصفور فهو يؤيد إجماع الصرفيين، ويقف منه موقف الواضح الملتزم ويظهر ذلك في مسألة ما جاء على وزن "فَعِل" مما عينه تقلب الضمة فيه كسرة، لتصبح الياء نحو: بَيْض. ويرى ابن عصفور الحُجَّة في ذلك أن الياء كانت "طرفا، وقبلها ضمة، تقلب الضمة كسرة نحو أَظْبٍ، في جمع ظَبِي، أصله : أَظْبِي، نحو أَفْلَس، فذلك إذا كانت تلي الطرف، لا خلاف بين النحويين في ذلك .⁽³¹⁵⁾

3- الإدغام:

يرى ابن عصفور في حديثه عن إدغام المثليين: قد يأتي بعد الفعل بكلمة يكون أولها ساكنًا، ويرى ابن عصفور أنه يكسر أبدًا نحو: رُدَّ ابْنُكَ، ورُدَّ القَوْمُ؛ ويعلل ذلك أنه قد تُحْرَك قبل إدغامه على أصلِ التقاء الساكنين نحو: أرْدِدِ القَوْمَ". وعندما أدغمت، وحركت بالحركة التي كانت قبل

³¹² طلب، علي أحمد، صيغة فعيل واستعمالاتها في القرآن الكريم دراسة تفصيلية، ط1، مطبعة الأمانة، مصر 1987م، ص12.

³¹³ ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ص 185.

³¹⁴ ابن الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص179.

³¹⁵ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص418.

الإدغام كما هو الحال في مُذ، بقوله: "مُذ" لالتقاء الساكنين فقالوا: مُذُ اليوم، ضمُّوا؛ لأنَّ الأصل فيه "مُذُّ". فلمَّا حرَّكوا أتوا بالحركة التي كانت له في الأصل".⁽³¹⁶⁾

ويقول ابن عصفور: إن منهم من يفتح الكلام إذا كان بعده ساكن، وذلك بقصد التخفيف والتسهيل، واعتمد على الهاء في مثل كلمة: رُدَّة، ولم يهتم باختفائها، إلا بوجود ساكن، وذلك لتفضيله الساكن على التخفيف. ومنهم من يفتح سواء كان ساكناً أو لم يكن؛ لأنه يُفضل التيسير والتسهيل "التخفيف". بدليل قوله: "ومنهم من يفتح على كلِّ حال، إلا إذا كان بعده ساكن - وذلك لأنه أثر التخفيف - واعتدَّ بالهاء في مثل: رُدَّة، ولم يلتفت إلى خفائها، إلا إذا كان بعده ساكن؛ لأنه أثر حركة الأصل على التخفيف. ومنهم من يفتح على كلِّ حال، كان بعده ساكن أو لم يكن؛ وذلك لأنه أثر التخفيف في جميع الأحوال. ومنهم من يكسر ذلك أجمع على كلِّ حال، وهؤلاء حرَّكوا بالحركة التي هي لالتقاء الساكنين في الأصل".⁽³¹⁷⁾

4- الممدود والمقصور:

أجمع الصرفيون أن المؤنث من الممدود⁽³¹⁸⁾ والمقصور⁽³¹⁹⁾، سواء كان اسماً كصَحراء، أو صفة كحُبلى يُجمَع بالألف والتاء فيقال صحراوات وحُبليات⁽³²⁰⁾، وأصلها فعلاء أفعل ؛ كأن أصله أرض صَحراء بمعنى أولها صُحرة، أو كأنك تقول : حِمَار أصَحَر، وأتان صَحراء⁽³²¹⁾، ويستثنى من

³¹⁶ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص418.

³¹⁷ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص418.

³¹⁸ وهو ممنوع من الصرف وجاء على وزن فعلاء، وهي صيغة سماعية مخفية لا تدخل في غير الوارد من كلام العرب.

³¹⁹ وهو ممنوع من الصرف ؛ لأنها منتهية بألف التانيث المقصورة وجاءت على وزن فُعلى.

³²⁰ ابن جني، اللع في العربية، ص106، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص109، والمرادي، المعروف بابن أم قاسم (ت 749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ط1، تحقيق عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي القاهرة، 2001م، ج5، ص26، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج4، ص161.

³²¹ الاستريادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص167.

هذا "فَعَلَى" مؤنث فَعَلان "سَكْرَى"، و"سَكْران" و"فَعَلَاء" فسَكْران، وسَكَارَى كصَحْرَاء وصَحَارَى وفَعَلَاء مؤنث أَفْعَل "كَحَمْرَاء" و"أَحْمَر" إلا أن سُمي بهما فيجوز جَمْعُهُما بِالْألف والتاء. وكذلك يستثنى مذكر "فَعَلان" و"فَعَلَى"، مثل غَضْبَان وِغَضَابَى، أو على فَعَلَى، كسَكْرَى وسَكَارَى، ومثله غَضْبَى. (322)

وخالف ابن أبي الربيع الإجماع عندما تفرد برأيه باشتراطه أن يكون لعاقِل، ومن ذلك رفضه أن يُجْمَعَ بِالْألف والتاء كما جَمَعَ سَابِقُوهُ وَمُعَاصِرُوهُ، وذلك بقوله: فلو سَمِيت ناقةً بعناق أو شاة بعقرب لم يَجْزُ جَمْعُهُ بِالْألف والتاء؛ قال هذا في "شرح التسهيل" (323). وذلك بخلاف صفة المؤنث سواء كان اسماً كَبُهْمَى وصَحْرَاء أو صِفة كَحُبْلَى، ويستثنى "فَعَلَى" "فَعَلان" كسَكْرَى فلا يقال: "سَكْرِيَات" و"فَعَلَاء أَفْعَل كَحَمْرَاء، فلا يقال: حمراوات كما لا يجمع مذكرها بالواو والنون. وفَعَلَاء كعَجْزَاء وعِذْرَاء، إلا أن ابن مالك ذهب إلى جَوَاز جمعها بِالْألف والتاء لِأَنَّ الْمُنْعَ فِي حَمْرَاء وَنَحْوِهِ تَابِعٌ لِمَنْعِ الْوَائِ وَالْثُونِ. (324)

وقد تأتي أنواع الجمع بِالْألف والتاء تَأْنِيْثًا مُطْلَقًا سواء كَانَ عِلْمًا لِمُؤنث، كفاطمة، أم لِمُذَكَّر، كطلحة، أو اسم جنس، كتمرّة، أو يأتي صفة كنسابة أبدلت تاؤه في الْوُفْء هَاء، أو تأتي التاء أصلية كما هو في بِنْتُ وَأُخْتُ. واستثنى ابن أبي الربيع من ذَلِكَ شاة وشفة وأمة فَلَا تَجْمَع بِالْألف والتاء على الْأَصَح، وَلَوْ سُمِيَ بِهَا اسْتِغْنَاءًا بِتَكْسِيرِهَا عَلَى شِيَاهِ وَشَفَاه. وكما قد يأتي علم مُؤنث مُطْلَق سواء كَانَ فِيهِ تَاء أم لم يكن ؛ كزَيْنَب وسعدى وعفراء سواء كَانَ لعاقِل أو غير عاقِل. (325)

³²² ناظر الجيش، شرح التسهيل لابن مالك "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج6، ص297.

³²³ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م، ج1، ص79.

³²⁴ المرجع السابق، ج1، ص79.

³²⁵ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ج1، ص79، 80.

وقد نقل الإجماع عن الرضي، بقوله : وإن كان مؤنث صفة فلا يخلو من أن يكون فيه علامة التأنيث أو لا... ثم مُثل للصفة بغير تاء، قال : " إلا أن يكون " فُعَلَى " فَعْلَان " أو فَعْلَاء " أَفْعَل " فإنهما لا يجمعان بالألف والتاء ... فإن غلبت الأسمية على أحدهما جاز اتفاقا. "(326)

ونقل الإجماع أيضا السيوطي بقوله : "ويستثنى⁽³²⁷⁾ فُعَلَى " فَعْلَان " كسَكْرَى، فلا يقال سكريات، و فَعْلَاء " أَفْعَل " كَحَمْرَاء فلا يقال حَمْرَاوات ...، ومحل الخلاف ما دام باقيين على الوصفية، فإن سمي بهما جمعا بالألف والتاء بلا خلاف . "(328)

كما ذكر السيوطي إجماع الصرفيين في أنَّ ما جاء من "فُعَلَة" من ذوات الواو والياء جُمع بالمد نحو "رُكُوة" و"رِكاء"، وشُكُوة وشِكاء ؛ إلا ثعلبا فإنه زاد حرفا آخر: نزوة ونُزَى؛ ولا رابع لها في كلام العرب. قال الفراء فأما قولهم كوة وكِواء وكُوى "بالقصر"، فعلى لغة من قال: كُوة. "(329)

ومما سبق ترى الباحثة أن هناك أوزانا مشتركة في ما بين فَعْلَاء أَفْعَل، فَعْلَان وفُعْلَان فُعَلَى، وهي سواء بفتح أو ضم أو سكون كسَكْرَى وصَحْرَاء وغير ذلك مما جاء به النحاة والصرفيون، وما كان قصدهم إلا التسهيل والتجديد وتبسيط النحو على ألسنة متعلميه.

5- حروف المعجم:

تبنّت الدراسات الصّرفيّة الأولى للنّحاة العرب دراسة حُرُوف المُعْجَم ابتداء من الخليل بن أحمد الفراهيدي، وتلميذه سيبويه ثم بقية اللغويين بعدهما. وقد ذكر سيبويه بأن أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً تبتدئ بالهمزة وتنتهي بالواو وقد تكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هن فروع وأصلها

³²⁶ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص389.

³²⁷ أي من اسم الجنس المؤنث بالألف الذي يجمع بالألف والتاء.

³²⁸ السيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع ، ج1، ص80.

³²⁹ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد على منصور، دار الكتب الحديثة، ج2، ص90.

من التسعة والعشرين، وهي كثيره يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن الكريم والأشعار، وكما تكون
أثنين وأربعين جيدها ورديتها، وأصلها التسعة والعشرون.⁽³³⁰⁾

وذهب ابن عصفور إلى أن الجمهور أجمعوا على أن حروف المعجم الأصول تسعة
وعشرون، أولها الألف وآخرها الياء، على المشهور من ترتيب حروف المعجم. لا خلاف في ذلك
بين أحد منهم⁽³³¹⁾، إلا أبا العباس المبرد عدها ثمانية وعشرين⁽³³²⁾. وأما الشلوبين فأجاز إجماع
الصرفيين، حين عد حروف العربية الأصول تسعة وعشرين ويتفرع منها حيناً همزة بين بين
والألف.⁽³³³⁾

ويظهر مما سبق أن ابن عصفور والشلوبين قد اتفقا في عدد حروف المعجم بأنها تسعة
وعشرون موافقين بذلك المدرسة البصرية، وكان المبرد قد نَحَا مَنَحَى آخر في مخالفة الإجماع حين
عدها ثمانية وعشرين.

ويتضح من دراسة دليل الإجماع أن صرفيي الأندلس قد اعتمدوه دليلاً في كثير من المسائل
الصرفية، وذهبوا إلى أن الإجماع أصل من الأصول في الصرف العربي، وأن هناك إشارات ملامح
معتمدة عند سيبويه لكنها غير واضحة، مع أن بذور تلك الفكرة تدور في فلك كتابه. وأوضحت ذلك
خديجة الحديثي بقولها: "... أما سبب عدم تبينه في الكتاب -كما نرى- فهو عدم وجود صرفيين
كثيرين مختلفي الآراء والمذاهب، وعدم وجود مدارس نحوية متعددة، ولم تكن الخلافات في الآراء قد
ظهرت بصورة واضحة على الصرف الذي نراه بعد زمنه، حيث تشعبت الآراء واختلفت المذاهب

³³⁰ سيبويه، الكتاب، ص ج4، 431، 430.

³³¹ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص421، والأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب،
ج1، ص4، وابن يعيش، شرح المفصل، ج10، 126، والسيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع، ج3، ص447.

³³² المبرد خالف الجماعة رأي الجماعة إذ عدها ثمانية وعشرون، أولها الباء وآخرها الياء، ويُخرجُ الهمزة منحروف
المعجم، ويستدلُّ على ذلك بأنها لا تثبت على صورة واحدة. فكأنها عنده من قبيل الضبط، إذ لو كانت حرفاً من
حروف المعجم لكان لها شكل واحد، لا تنتقل عنه كسائر حروف المعجم.

³³³ الشلوبين، التوطئة، ص380.

واستقرت قواعد النحو والصرف وأصوله، وتبينت أدلة الصرفيين وحججهم وخاصة في زمن ابن جني وابن الأنباري وابن الحاجب وابن مالك وأبي حيان ومن جاء بعدهم⁽³³⁴⁾. إلا أن سيبويه عبر عن الإجماع في كتابه بعدة عبارات منها أجمع وأجمعون وغير ذلك.⁽³³⁵⁾

المبحث الرابع: الصرفيون الأندلسيون واستصحاب الحال

ذهب صرفيو الأندلس إلى اعتماد استصحاب الحال في مواضع كثيرة، وبينوا أصوله وقواعده، ولكنهم عدوه من أضعف الأدلة، ولا يجوز التمسك به ما وجد دليل آخر، ولم يستشهدوا به كالسماع والقياس، كما لم يرد ذكره عند الصرفيين القدامى، لكنهم ذكروا الأصل والفرع.

1- الاستصحاب لغة:

الاستصحاب مصدر استصحب، وهو على "استفعل"⁽³³⁶⁾ وهو أحد الأصول المهمة التي اعتمدها الصرفيون في تأصيل الأحكام الصرفية، وإن لم يرق إلى أهمية كل من السماع والقياس، وجاء في اللسان: "استصحب الرجل" دعاه إلى الصحبة والمرافقة، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه⁽³³⁷⁾. وجاء في معجم مقاييس اللغة: "الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء مقارنته، من ذلك صاحب، والجمع الصحب"⁽³³⁸⁾.

³³⁴ الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، جامعة الكويت، 1974م، ص441.

³³⁵ المرجع السابق، ص441.

³³⁶ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج3، ص335.

³³⁷ الفراهيدي، العين، ص509.

³³⁸ المرجع السابق، ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج3، ص335.

ب_ الاستصحاب اصطلاحًا:

هو " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل⁽³³⁹⁾، واعتبر ابن الأنباري استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة بدليل قوله: "وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب، وذكروا أنه من أضعف الأدلة، ولا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل".⁽³⁴⁰⁾

ومع ذلك عده ابن الأنباري من أضعف الأدلة ولا يجوز الاعتراض به، بقوله: "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل".⁽³⁴¹⁾ ثم قال في موضع آخر: " فاستصحاب الحال لا يجوز الاستدلال به ما وجد هناك دليل بحال"⁽³⁴²⁾. لكن السيوطي عقد للاستصحاب بابا كاملاً، ولم يرد شيئاً على تعريفات الأنباري، بل عمد إلى نقلها⁽³⁴³⁾. وأما الحديثي فتقول بالاستصحاب: هو التمسك بالحكم الأصلي الوارد في مسألة ما، وقيل عنه هو "الحكم ببقاء أمر في الزمن الحاضر بناء على ثبوته في الزمن الماضي حتى يقوم الدليل على تغييره".⁽³⁴⁴⁾

وقد اختلف النحاة والصرفيون في اعتبار استصحاب الحال أصلاً من أصول النحو والصرف، فابن جنّي يعتبرها ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس، ولم يأت على استصحاب الحال. أما ابن

³³⁹ السيوطي، الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص46، والسيوطي، الاقتراح، ص101، والفارسي، أبوعبد الله (ت1170هـ)، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ط1، تحقيق محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، 2000م. ج2، ص1057.

³⁴⁰ السيوطي، الاقتراح، ص101؛ ابن الأنباري، لمع الأدلة أصول النحو، ص142؛ السيوطي، الاقتراح، ص377، والفارسي، فيض نشر الانشراح، ج2، ص1061، 1062.

³⁴¹ الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص142.

³⁴² المرجع السابق، ص67، 68.

³⁴³ السيوطي، الاقتراح، ص23.

³⁴⁴ الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص446.

الأنباري فقد عدّها ثلاثة أيضاً، وهي: النّقل، والقياس والاستصحاب. وجعلها السيوطي أربعة السماع، والإجماع، والقياس، والاستصحاب⁽³⁴⁵⁾. والمسائل التي استدل بها الصرفيون كثيرة: منها الأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتذكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد.⁽³⁴⁶⁾

أما المحدثون : فعرفه عبد الرحمن السيد بقوله: " أما استصحاب الحال فهو إبقاء اللفظ على ما يدل عليه ظاهره، أو الجزى في الاستعمال على ما هو الأصل، مادام لم يقد دليل على تغيير اللفظ عن هذا الظاهر، أو العدول في الاستعمال عن هذا الأصل".⁽³⁴⁷⁾

ولكنة الآراء التي تناولها الصرفيون في تعريفات الاستصحاب، يتضح بأنه أحد الأدلة المعتمدة في أصول الصرف بالرغم من إشارة الصرفيين إلى ضعفه وزواله إذا وجد دليل أقوى منه، كذلك لا يعد من الأدلة القوية في الاستنباط؛ لبنائه على غلبة الظن باستمرار الحال، فينبغي استمرار حكمها، ومن ثم كانوا إذا وجدوا دليلاً آخر يعارض الاستصحاب قدموه عليه، وهذا الحكم متوصل إليه باستقراء كلام العرب.⁽³⁴⁸⁾

واعتمد البصريون على استصحاب الحال خلافاً للكوفيين إذا كان المراد بدليل الاستصحاب هو مجيء اللفظ على أصله، ويدل على ذلك استقراء مسائل الخلاف بين المذهبين، إذ نرى أن البصريين هم أكثر عملاً بمنهج استصحاب الحال، أما الكوفيون فلم يرد عنهم شيء من استصحاب حال الأصل، وكذلك قلة مواضع الاستدلال عندهم، وذلك لأخذهم كل ما يسمعون حتى الشاذ، لذلك

³⁴⁵ الأنباري، الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص 35 .

³⁴⁶ السيوطي، الاقتراح، ص 355، 356

³⁴⁷ قدوم، محمود محمد عيسى، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، ط 1، توزيع دار المعارف، مصر، ص 253، 1968م.

³⁴⁸ الأنباري، الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص 46

كان تحديد الأصل عندهم مضطرباً؛ إذ من الملاحظ أن البصريين وحدهم هم الذين يعتمدون على استصحاب الحال في الاستدلال به على مسألة من المسائل (349)

وأضافت حسانين بقولها : لقد بلغ عدد المسائل في الإنصاف مائة وإحدى وعشرين مسألة، ولم يكن للكوفيين إلا سبعة مواضع من الاعتماد عليه في الاستدلال، لذلك أصبح استصحاب الحال هو الدليل المعتبر عند البصريين فقط، وعند غيرهم دليل ضعيف؛ بل من أضعف الأدلة، ولا يجوز التمسك به. (350)

الموضوعات

1- باب التصغير:

ذهب المبرد إلى أن التصغير وُضِعَ على ثلاثة أبنية، على فلس، وذرهم، ودينار، وكأنه تدرج في بناء من صغير، ووسط، وكبير، ورسم لنا حدوداً فلا يخرج عنها الكلام، كقوله : فُلَيْس، وذرهم، ودُنَيْيَر وأغراضها التقليل والتحقير والتمدح والتعظيم وغير ذلك، والتحقير هو الأكثر وروداً (351). وهذا يعد تغييراً يطرأ على بنية الكلمة، فيعمل على تحويل الصيغ إلى وزن فُعِيل وفُعِيل وفُعِيل، وهو ضرب من الإيجاز والأختصار (352). وأما ما جاء من حرفين فلا يكون إلا وأصله الثلاثة، فإذا فلا بُد، من رَدَّ ما ذهب منه؛ لأن التصغير لا يكون في أقل من ثلاثة أحرف ؛ كقولك في دَم، دُمِي، فتفقد منه الياء، وإذا خَرَجَ من الفعل قلت : دَمِيْتُ، وفي الجمع دِمَاء، وتهمز الياء لأنها طرفٌ بعد ألف زائدة كما في رِداء " (353)

³⁴⁹ حسانين، عفاف، في أدلة النحو، ط1، المكتبة الأكاديمية القاهرة، 1996م، ص 229.

³⁵⁰ المرجع السابق، ص 231.

³⁵¹ المبرد، المقتضب، ج2، ص234.

³⁵² عريبي، إسراء، التصغير دراسة صرفية صوتية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2007 م. ص، 3، 4،

5، 10.

³⁵³ المبرد، المقتضب، ج2، ص235.

أما عند ابن الحاجب فيقول: "إن الاسم على حرفين يُردُّ مَحذوفُهُ، كما هو في قولك في عدة وَكَل، صُعُرت إلى وَعِيدَةٍ وَأَكِيل، وكذلك في "سَه وَمُد" (354) فتصبح سُنِّيَّةً، وَمُنِيذٌ، وأما في دَم، وَحِر: فِدْمِي وَحُرِيحٌ، وكذلك باب: ابن، واسم، وأخت وبنت، وهُنْتُ.. بخلاف باب ميت وهار وناس" (355)

وتلاحظ الدراسة أنَّ هذه الصيغ الاسمية جاءت على وزن فُعِيل نَتيجة بَعْض التَّغْيِيرَات والتَّحَوُّلات التي طَرَأَتْ عَلَى تلك الأسماء؛ لكثرة اسْتِعْمَالِهَا ودورانها على ألسنة الناس، فتغيَّرت خاصيتها التعبيرية واكتسبت صفة التجديد؛ إذ استعملت العربية طريقة التحول الداخلي من أجل إحداث صيغة فَعِيل. (356) لذلك لجأ الصرفيون إلى زيادة الياء في الصيغ المراد تصغيرها، للتعبير عن الصَّغَر والقلَّة؛ إذ أخذت الترتيب الثالث في الكلمة بصورة دائمة؛ لأن زيادة ياء التصغير تلزم تحركها تجنُّباً للبدء بالساكن .

وقد استعرض أبو حيان رأي الكوفيَّين دون البصريَّين في باب التصغير في مصنفه ارتشاف الضرب، بقوله: وَرَعَمَ صاحب الغرة من الكوفيَّين (357): أَنَّ الألفَ قد تُجْعَل علامةً للتصغير مَكَان الياءِ، قالوا : من ذلك هَذَاهِ تصغير " هُذْهُدٌ"، وَدَوَابَّة، وَشَوَابَّة تصغير دَابَّة وَشَابَّة. (358)

وأما تصغير هُذْهُدٌ، ودَابَّة، وَشَابَّة، فهذه المفردات كلها قد عدل عن أصلها، إلا أن الأمثلة قد وردت بِرَدِّهَا إلى أصولها استصحاباً لها، حيث ورد استعمال "هُذْهُدٌ" هَذَاهِ دَابَّة وَشَابَّة " دَوَابَّة وَشَوَابَّة"، فقد جعلوا الألف علامة للتصغير. وأشار ابن الحاجب بقوله: بأن البصريين أوَّلُوا من

³⁵⁴ مَذ: سَوَاء صَغَرْتَهُ أَمْ أَوْ جَمَعْتَهُ لَقَلْت مُنِيذٌ وَأَمْنَادٌ فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ "مُنْذ" لِأَنَّ الْجَمْعَ وَالتَّصْغِيرَ يَرْدَانِ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا. ص 156.

³⁵⁵ ابن الحاجب، جمال الدين (ت 570هـ) شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط، تأليف الخضر اليزدي، (ت 720هـ)، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008 م، ص 74.

³⁵⁶ عريبي، التصغير دراسة صرفية صوتية، ص 22.

³⁵⁷ صاحب الغرة هو ابن الدهان، وكتابه هو شرح على لمع ابن جني ذكر في كشف الظنون ج 5، ص 391.

³⁵⁸ الأندلسي أبو حيان، إرتشاف الضرب من لسان العرب، ص 355.

"الَهْدَاهْد" لغة في الَهْدَهْدُ وبأن ألف دُوَابَةٍ وشُوَابَةٍ بدل عن ياء التَّصْغِيرِ، والأصل دُوَيْبَةٍ وشُوَيْبَةٍ؛ لأن ياء التَّصْغِيرِ قد تجعل أَلْفًا إذا وليها حرف مُشَدَّدٌ⁽³⁵⁹⁾. لذلك فقد عُذِلَ عن أُصُولِهَا استصْحَابًا لَهَا إِلَّا أَنْ دُوَابَةٍ وشُوَابَةٍ هي في الأصل دُوَيْبَةٍ وشُوَيْبَةٍ فقلبت الالف ياء⁽³⁶⁰⁾.

وتلاحظ الباحثة أن استصحاب الحال هو النظر في الأصل؛ لذلك فالبناء يتقلب بين مصطلح الأصول والاستصحاب.

-بناء اسم المفعول من الثلاثي المعنل العين:

ذهب ابن عصفور إلى أن بعض الأصول جاءت استصحاباً لأصل وضعها، مع أن تلك الأصول مرفوضة وغير مستعملة حسب رأيه، بقوله : وما استصحب على جَمْعٍ "مَبِيعٌ مَبِئُوعٌ"، الذي على وزنٍ، فَيُعْلُ حملاً على فعله، فَنُثْقِلَ حركة العين إلى الساكن قبل، فيصير "مَقُولٌ" و"مَبِئُوعٌ" فيجتمع ساكنان: واو "مَفْعُولٌ" والعينُ، فَنُحْدَفُ واو "مَفْعُولٌ"، فيقال: مَقُولٌ، في ذوات الواو. وأما "مَبِئُوعٌ" فإنه إذا حُدِفَتْ واو "مَفْعُولٌ" قُلِبَتِ الضَّمَّةُ التي قبل العين كسرةً، لِيَتَصَحَّ الياء، فنقول: مَبِيعٌ. هذا مذهب الخليل وسيبويه⁽³⁶¹⁾. واستحسنوا الحال على ما جاء، وكذلك ما سمع في مِسْكٍ مَذْوُوفٌ، وقالوا: رَجُلٌ مَعْوُودٌ، وَفَرَسٌ مَقْوُودٌ، وَثَوْبٌ مَصْنُودٌ، وَقَوْلٌ مَقْوُولٌ⁽³⁶²⁾. إذ عملوا على إبدال الياء إلى واو.

وأما صيغة مفعول فتعمل في الاسم الظاهر، نحو محمود، مقامه، مرفوع ذكره ؛ ويوافق مفعول

في الدلالة على معناها صيغة فَعِيلٍ، نحو قَتِيلٌ وَجَرِيحٌ.⁽³⁶³⁾

³⁵⁹ الجمل، فهد محمد ديب، حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب حتى باب الجمع، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2017م، ص93.

³⁶⁰ المرجع السابق، ص93.

³⁶¹ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص261.

³⁶² ابن عصفور، الممتع في التصريف ، ج1، ص300.

³⁶³ حسين، من كتاب دراسات في العربية وتاريخها، ص 97.

كذلك ما جاء عند ابن جني في الأصول المرفوضة وغير المستعملة ؛ إذ يقول: مَبِيع ومَخِيط ورجل مَدِين من الدين، فهذا كله مَغْيَر، وأصله: مَبِيع ومَدِين ومَخِيط، فغير، على ما مضى. ومع ذلك فبنو تميم - على ما حكاه ابن جني عن الأصمعي - يُتَمَوْنَ مفعولاً من الياء، فيقولون: مَخِيط ومَكِيل (364).

وعلل ابن عصفور ذلك بأنها لغة بني تميم، ومن ذلك جاءت على أصل بنائه استصحاباً للأصل فيه ؛ إذ اتكأ ابن عصفور على استصحاب الأصل في بيان اسم المفعول. وبهذا فما توصل إليه الصرفيون بالاستصحاب يمكن إثباته بشكل من القياس؛ لأن الاستصحاب ينقسم إلى ثلاثة عناصر: أصل وفرع مختلف فيه، وحكم وأصل مستصحب. (365)

2- فك الإدغام:

الإدغام بكل صوره عدول عن الأصل، والأصل فيه الفك، وهذا العدول يدعو إليه في الغالب والاستخفاف اللفظي، ما أمِن اللبس وسلم البناء العربي. (366)

واستصحاب الأصل في الكلمة في "مدّ" هو امتد فمذهبه الفك والإدغام، وقد استصحب فيه أصل البناء والفك، ومثل: إِبِل قلت: رِدَدَ، أو مثل دَبِل (367) قلت: رِدَدَ بالفك، ومن رأى فَعَلَ أصلاً في الفعل ينبغي أن يدغم فيقول: رَدَّ، وفي مذهب ابن كيسان حيث أظهر في فَعَلَ وفَعِل يكون هذا أولى بالإظهار. وإذا كان ما قبل المدغم ساكناً، نقلت حركة المدغم إليه نحو: يَرِد وَيَقَر، ومقر أصله: يَرِدِد، وَيَقَرَر، ومَقَرَر. (368)

³⁶⁴ ابن جني، الخصائص، ج1، ص260.

³⁶⁵ المُلخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، 2001، ص184.

³⁶⁶ عبد الله، عبدالحليم، الأصول "كتاب سيبويه دراسة من الأصول النحوية الصرفية في الكتاب"، رسالة ماجستير، جامعة حلب 2005م، ج3، ص1196.

³⁶⁷ الدئل: ابن آوى.

³⁶⁸ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص1196.

ويلحظ أنَّ الأصلَ في جميع حالات الإدغام هو الفك، وذلك من أجل التسهيل والتجديد وطلب الخفة. وذهب الصرفيون إلى أنَّ الاشتقاق الأصغر هو إنشاء فرع من أصل يدل على اشتقاق الأحمر من الحمرة ؛ إذ عرفه ابن عصفور بأنه: تعريف غير جامع، قد يقال: هذا اللفظ مشتق من هذا"، فربما جُعِلَ لفظ مشتقا من آخر دون أن يكون أحدهما منشأ من الآخر. (369)

3- باب جمع التكسير لصيغة فَعِيلٍ بمعنى مَفْعُول :

انشغل اللغويون القدماء بوضع القواعد والأصول لكل الظواهر النحوية والصرفية، ومن ثم جاءت عنايتهم الفائقة بصياغة أبنية جموع التكسير، وما يكسر عليها من المفردات؛ الأسماء منها والصفات، وتحديد ما يدل من هذه الأبنية على القلة، وما يدل منها على الكثرة، وما كان من هذه الجموع مسموعاً، وما جاء منها على القياس المطرد. (370)

لذلك فإن جمع ما جاء على وزن فعيل مُطرد في كل ثلاثي حُذفت لامه وعُوض عنها هاء التأنيث ولم يُكسّر، نحو عِضَّة وعِضِينَ، وعِزَّة وعِزِينَ، وثَبَّة وثَبِينَ، مستشهداً بقوله تعالى : " ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ (371)" ، { الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ } (372)" ، { عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ } (373) (374).

ومن الملاحظ أنَّ ابن مالك من أكثر النحاة استعمالاً لمصطلح استصحاب الحال في كتابه شرح التسهيل، وكذلك ورد عنده في شرح الكافية الشافية ومن هذه المسائل:

³⁶⁹ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص4.

³⁷⁰ يحيى، مالك نظير، جموع التكسير عند الصرفيين والمفسرين (دراسة مقارنة)، بحث منشور، كلية المعلمين بمحافظة جدة، جامعة الملك عبد العزيز، ص8، 7.

³⁷¹ سورة المؤمنين، الآية، 112.

³⁷² سورة الحجر، الآية، 91.

³⁷³ سورة المعارج، الآية، 37.

³⁷⁴ ابن هشام، جمال الدين عبد الله (ت 761 هـ)، أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج1، ص52.

"من قال : "قَطُّ" بالضم والتخفيف فمُخَفَّف نَـاو للتضعيف فلذلك استصحب ما كان معه من الحركة"⁽³⁷⁵⁾. يقول ابن مالك : في منظومته الكافية الشافية عَمَّا يُعَدَّى أَفْعَل التفضيل وفيهما يَسْتَصْحِبُونَ حرف جر كان به الفِعل مُعَدَّى نحو "كَرَّ"⁽³⁷⁶⁾. وقد شرحه بقوله: " وقد وُجِّه ثُبُوت النَّاء في عدد " أَشْيَاء وَرَجُلَةٌ" بأنهما نائبان عن جَمْع مفرديهما على أَفْعَال وإن واحد " أَشْيَاء شَيْء كَفَيْء" فقياسه أَنَّ يساويه في جمعه، وواحد "رَجُلَةٌ" "رَاجِل" فكان له نَصِيب مِنَ الجمع على "أَفْعَال" كما قيل: صَاحِب وَأَصْحَاب، فَعُدِلَ في جمع "شيء" من أَفْعَال إِلَى "فَعْلَاء" ثم قدمت لامه على فائه فصار الوزن "فَعْلَاء" واستصحب منع صَرَفَه للتأنِيث ولزوم التأنِيث، وثبتت في عدده كما كانت تثبت مع المنوب عنه وهو "أَفْعَال".⁽³⁷⁷⁾

كما خالف ابن مالك سابقه في عدم تصرف كلمة "أَبْطَح" والتي اعتبرتها العرب من الكلمات الاسمية العارضة، فيرى أنها صفات، لكنها من اللغات المشهورة، لذلك تخطى بها عن ذكر الموصوفات، ولأجل ذلك استصحب منع صرفها كما استصحب صرف "أَرْنَب" وأَكْلَب" حين جريا مجرى الصفات.⁽³⁷⁸⁾

وقال ابن مالك في عمل صيغتي مِفْعَال وفَعُول مفردتين ومجموعتين : غُفِرَ جمع غُفُور، وَمَهاوِين جَمْع مِهْوان، وكان أصله " مهين" فبنى على مِفْعَال لقصد المبالغة، واستصحب العمل له مفردًا ومجموعًا، كذلك "فَعُول" إذا جمع على "فُعُل" كما : غُفِرَ ذُنُوبُهُمْ، ولو كَسَرَ "فُعَال" لاستصحب أيضًا عمله.⁽³⁷⁹⁾

³⁷⁵ ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت 672هـ)، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد وآخرون ، دار هجر، ج2، ص222.

³⁷⁶ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص1142.

³⁷⁷ ابن مالك، شرح التسهيل ج2، ص399.

³⁷⁸ شعبان، في أصول النحو عند ابن مالك، ص291، 292.

³⁷⁹ ابن مالك ، شرح التسهيل، ج3، ص80.

وذكر ابن مالك الإدغام في صيغة "مَفَاعِل": "أشرت إلى أن المجموع على مثال "مَفَاعِل" إن كان مُضَاعَفَ اللَّامِ بِإِدْغَامِ اسْتَصْحَبَ⁽³⁸⁰⁾. فإن الإدغام في جَمْعِهِ مُدَقٌّ، وَمَذَاقٌ، وَخِدْبٌ وَخَدَابٌ، وَأَجَازٌ بَعْضُهُمْ فِي "خِدْب" أن يقال: خدَابٌ بالفاء ؛ لأنَّ خِدْبًا ملحق "سَبَطَر" فيغتنق في جَمْعِهِ الْفَكُّ لأن ياءَ الثانية بإِزَاء "راء" "سَبَاطِر".⁽³⁸¹⁾

5- بناء استحوذ:

استدل ابن مالك على صحة القراءة المذكورة، كقولهم: "استحوذ" وقياسه "استحاذ"، وقوله: "بنات ألبه"⁽³⁸²⁾، وقياسه "ألبه كقولهم" هذا جر ضب⁽³⁸³⁾. ومما وافق القياس أن الواو والياء في الغزو والرَّمى صحتا ولم تُعَلَّ ؛ لأنه لا يوجد فيهما ما يوجب الإعلال، فبقيت صحيحة على الأصل⁽³⁸⁴⁾. ومما خالف القياس مجيء ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾⁽³⁸⁵⁾، واستنوق الجمل، وأغيلت المرأة، بالتصحيح على أصل الوضع، وهو مخالف للقياس⁽³⁸⁶⁾. لكن الصرفيين ذكروا أن الأصل استحوذ وهو أصل متروك. والمستعمل منه "استحاذ"، واستصحاب الحال في بناء اللفظ المنتقل عن أصل استعماله إلى أصل آخر.⁽³⁸⁷⁾

³⁸⁰ حسب رأي محقق الكافية: ذكر محقق شرح الكافية الشافية أن الأصل جاء في "استحب" في مكان استصحب انظر الحاشية ج4، ص1882.

³⁸¹ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج4، ص1882.

³⁸² في الْمُحْكَم: قَدْ عَلِمْتُ بِذَلِكَ بَنَاتُ أَلْبِيهِ، يَعْنُونَ لُبَّهُ، وَهُوَ أَحَدُ مَا شَدَّ مِنَ الْمُضَاعَفِ، فَجَاءَ عَلَى الْأَصْلِ، هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ؛ أَمَّا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ اسْتَشْهَدَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: قَدْ عَلِمْتُ ذَلِكَ بَنَاتُ أَلْبِيهِ، وَهِيَ عُروُقٌ فِي الْقَلْبِ مَتَّصِلَةٌ بِهِ، تَكُونُ مِنْهَا الرِّقَّةُ وَالشَّفَقَةُ. وَلَكِنْ يُقَالُ: لَيْسَ لَنَا فِي الْجَمْعِ أَفْعَلٌ بِالْفَتْحِ كَأَحْمَدَ.

³⁸³ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج3، ص1463.

³⁸⁴ ابن يعيش، شرح المفصل، ج10، ص99.

³⁸⁵ سورة المجادلة: الآية، 19.

³⁸⁶ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج3، ص1463م

³⁸⁷ المرجع السابق، ج3، ص1463م

واستدلّت خديجة الحديثي بهذا النوع على ما يرد على الوجه الموافق للقياس نحو: "استحوذ" و"استصوب"، فقد ورد عن العرب أنهم قالوا: "استحاذ" و"استصاب" فيجوز العمل فيه على الوجهين، غير أن الوجه الأكثر في السماع هو الأرجح في الاستعمال؛ لأنه مألوف عند المخاطبين أكثر من الوجه الذي قل في السماع وإن كان أرجح من جهة القياس.⁽³⁸⁸⁾

في حين عد "استحوذ" و"استصوب" من الألفاظ المسموعة التي خالفت القياس، وكثر استعمالها ولا يقاس عليها، وهي من الألفاظ المعدودة التي خالفت القياس ويكثر استخدامها على الوجه المخالف، فقد ورد على خلاف القاعدة القاضية بقلب واوها ألفا كما يقال: "استقام" و"استعاذ"⁽³⁸⁹⁾. وبهذا يتضح أن دليل السماع أقوى من استصحاب الحال الذي وصفه السيوطي بأنه أضعف الأدلة.

ويقول تمام حسان: إن الاستصحاب يرد إلى أصل الكلمة. والتأويل إنما يكون عن عدول مطرد، كما يُعرفون الفروع من الأصول لأنها من تجريدات النحاة والصرفيين، وحيثما يكون الاطراد تصبح القاعدة في حيز الإمكان، وإذا اطراد العدول عن أصل وضع الكلمة فإما أن يكون عدولا، وقد يكون العدول عن أصل الاشتقاق بالقلب فيخضع للقاعدة القياسية بسبب اطراده في القياس كقلب الواو ألفا في "قال" وهمزة في كساء وياء في دُنْيا وكقلب التاء دالا في مُدْثر.⁽³⁹⁰⁾

واستدل ابن مالك بالأصل عند حديثه عن إشكال عدم التتوين في لفظ "ثمان" في قول أبي برزة: "غزوتُ مع رسول الله صلعم" سبع غزواتٍ أو ثمانِي، وفي ذلك يقول: "وإنما يفترقُ لفظُ ثمانٍ و لفظُ جوار" في "ثمانِي" النَّصب، فإنَّكَ تقول: رأيت جوارِي ثمانِيًّا، فتترك تتوين "جوارٍ" لأنَّه غير

³⁸⁸ الحديثي، خديجة، أبو حيان النحوي، ص 279.

³⁸⁹ المرجع السابق، ص 273.

³⁹⁰ حسان، الأصول دراسة إيسنيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو - فقه اللغة - البلاغة، ص 139، 140.

منصرف - وقد استغني عن تتوين العوضِ بتمكين لفظه - وتتون "ثمانياً" لأنه منصرف، لانتفاء الجمعية".⁽³⁹¹⁾

وذهب ابن خروف إلى أن الأصل في الأسماء الصرف، بدليل قوله: لما رأوا ما لا ينصرف يقارب في الكثرة ما ينصرف، نظروا في الأصل منهما، فوجدوا ما لا ينصرف يفتقر إلى موجب يمنعه الصرف، وما ينصرف لا يفتقر إلى ما يصرفه فعلموا أن الأصل الصرف⁽³⁹²⁾. كما ذكر أن الأصل في الأسماء التذكير والتثنية، بقوله: أن أصل الأسماء التذكير والتثنية وألا تكون وصفاً، وألا تخرج عن أوزان الآحاد إذا جمع، وألا يركب مع غيره، وألا يكون معدولاً عن شيء".⁽³⁹³⁾

وعد ابن مالك الضمة والفتحة والكسرة والسكون حركات أصلية، وأما العلامات الفرعية فهي الحروف والحركات النائية عن أخرى. نحو: الواو والألف والياء وثبوت النون وحذفها والفتحة النائية عن الكسرة في الممنوع من الصّرف، والكسرة النائية في جمع المؤنث السالم... الخ، ولنا أن نستأنس في ذلك بقول ابن مالك: "والإعراب بالحركة والسكون أصل، وينوب عنها الحرف والحذف فارفع بضمة، وانصب بفتحة، وجر بكسرة، واجزم بسكون، إلا في مواضع النيابة".⁽³⁹⁴⁾ وأما الملح فذهب إلى القول: إن الرد إلى الأصل بواسطة ذكر الكيفية التي تم بها العدول، كأن يقال:

1- قال أصلها قَوْلَ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

2- كسأ أصلها كِساو وقعت الواو متطرفة إثر الف زائدة.

³⁹¹ ابن مالك، جمال الدين (ت 672هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ط1، تحقيق طه محسن، مكتبة ابن تيمية، 1985م، ج1، ص 101.

³⁹² ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص 894.

³⁹³ المرجع السابق، ج2، ص 894.

³⁹⁴ ابن مالك، جمال الدين (ت 672هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل البركات، ط1، دار الكتاب العربي 1967م، ص 8.

3- "سَيِّد" أصلها سَيُّود اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء.

4- "دنيا" أصلها "دنوى" وقعت الواو لاما لفعلى وصفا فقلبت ياء .³⁹⁵

ويلمح كيف ردت الكلمة إلى أصلها. وذلك لأن الكلمة الواحدة تشتمل على عدد من التغيرات وطرق العدول عن الأصل الخاضعة للقواعد.⁽³⁹⁶⁾

وأخيراً يرى الملخ أن استبقاء حال اللفظ استصحاب له، كاستصحاب رفع كل ما يقع فاعلا، وليس في هذا دليل على أي شيء لأنه الأصل، ولا سيما أن الفرع في الاستصحاب معروف حكمة مسبقا، فحكمه ثابت عن طريق القياس في الفرع المقيس فهو ليس محلا للاستصحاب في ذاته وأن الفرع يتبع الأصل.⁽³⁹⁷⁾

ورأي الملخ مقنع حين رأى أن الاستصحاب ما هو إلا علة لتسوية بعض الأحكام الصرفية، إذ اعتبره من أضعف العلل، كما ذهب الملخ إلى أن الاستصحاب في ذاته ليس دليلاً من أدلة الصرف الأساسية؛ لأنه يتطلب شروطاً يصعب تحقيقها على الصرف، وليس هناك فائدة عملية له سوى التزيد في الجدل الصرفي؛ لأنه لا يناسب طبيعة النحو والصرف، ولكنه يرى أن مكانه الفقه.⁽³⁹⁸⁾

³⁹⁵ حسان، الأصول دراسة إبنستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو ، ص141.

³⁹⁶ المرجع السابق، ص 141.

³⁹⁷ الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص184.

³⁹⁸ الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص185

الفصل الثاني

التجديد عند الصّرفيّين الأندلسيّين

المبحث الأول : مظاهر التجديد في الدرس الصّرفيّ عند الأندلسيّين

المبحث الثاني : الأعلام المجدّدون

المبحث الثالث : المسائل الصّرفيّة التي تمّ التجديد فيها

الفصل الثاني

المبحث الأول: مظاهر التجديد في الدرس الصرفي عند الأندلسيين

بدأت الأندلس مجدها بنهضة علمية واسعة، إذ برز منهم علماء ضارعوا علماء المشرق في الدراسات اللغوية والنحوية والصرفية، وازدهرت دراسة الصّرف في جميع المدن آنذاك، وذهب الأندلسيون إلى تقدير العلم وأهله، مما أدى إلى اعتمادهم على أنفسهم، فقاموا بتعديل آراء المشاركة في الصرف، وخالفوهم بمنهاج التعليم والتدوين، واستدركوا عليهم مسائل فانتهم، ووضعوا الشروحات والتبويبات، ونادوا بتبسيط وتسهيل المسائل الصرفية. (399)

كما يظهر أن الأندلسيين لم يتقيدوا بمذهبٍ محدد من المذاهب الصرفية كالمذهب البصري أو الكوفي ؛ بل وضعوا لأنفسهم منهجاً مغايراً خرجوا به عن التقليد، ورسموا طريقاً جديداً في دراسة الصّرف العربيّ وتيسيره، وصنعوا لأنفسهم مذهباً لم يسبقوا إليه، لكنهم اعتمدوا على نتائج فكرهم وعقلهم⁽⁴⁰⁰⁾. وانمازوا عن بقية المذاهب بكثرة استشهادهم بالحديث في الصرف، وأصبحت خصيصة بارزة في عصرهم، وكانت واضحة الملمح عند كل من ابن خروف، وابن مالك، وابن الضائع، واعتبر هذا شيئاً جديداً في صرفهم⁽⁴⁰¹⁾. والحق أن التغيير الذي حصل على الصرف العربي بعد

³⁹⁹ الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 220، 221.

⁴⁰⁰ الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن الرابع الهجري، ص143.

⁴⁰¹ المرجع السابق، ص156.

سببويه لم يكن تغييرًا أو تجديدًا في جوهره، بل ذهبوا إلى شرح كتاب سببويه وتوضيحه، وبحثوا عن أشكال جديدة لتسهيل الصرف وتقعيده. (402)

ونشطت الحياة العلمية والثقافية في الأندلس، بالرغم مما ساد في تلك الفترة من فتن وحروب، وظهرت عدة جوانب من النشاط الاجتماعي، كالاهتمام بالعلوم الفقهية والشرعية، لذلك نشأت طبقة من المعلمين سعت لتدريس اللغة والنحو والصرف عُرفوا بالمؤدبين، وعلى رأسهم اللغوي "جودي" الذي ارتحل إلى مراكز العلم في المشرق، وغيره من الصرفيين الذين غدوا الدراسات الصرفية واللغوية في الأندلس؛ لذلك اعتنى الموحدون (403) بالعلوم والثقافة أكثر من غيرهم في تلك الفترة. (404)

وبرز أبو بكر ابن العربي (405) من عهد المرابطين - وابن مضاء اللخمي (406) من عهد الموحيدين، وابن عطية الغرناطي "ت 541هـ"، ومن علماء المرية (407) ابن يسعون يوسف بن يبيي التحبيبي النحوي، وأبو عمر أحمد بن محمد بن حزم الإشبيلي وغيرهم (408). واستمرت الحركة العلمية آنذاك، وظهرت مجالس التدريس في القرنين السادس والسابع الهجريين في الأندلس، إذ حرصوا على

⁴⁰² عصبدة، فادي صقر احمد، جهود الأندلس في تيسير النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين. 2006م. ص 20.

⁴⁰³ هم بنو عبد المؤمن إحدى الدول الكبرى التي قامت في المغرب العربي، ويرجع الفضل في قيامها إلى الداعية المشهور محمد بن تومرت. ويعد أن أخذ من العلوم ما أخذ ولي وجهه شطر بلاده.

⁴⁰⁴ الطيار، رضا عبد الجليل، الدراسات اللغوية في الأندلس، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980، ص 15، ومطلق، الحركة اللغوية في الأندلس، ص 47، 54، 58.

⁴⁰⁵ أبو بكر ابن العربي محمد بن عبد الله الإشبيلي (ت 468-543هـ)، قاض ذهب للمشرق بقصد طلب العلم

⁴⁰⁶ ابن مضاء اللخمي القرطبي، (ت 531-592هـ)، مؤلف كتاب الرد على النحاة، بدأ التعصب للمذهب الظاهري، وذهب ابن مضاء في دعوته إلى إلغاء العلل والثواني والثالث وإلغاء العامل والتأويل والقياس، والذي جاء به ابن مضاء في دعوته ما كان إلا تطبيق للمذهب الكوفي .

⁴⁰⁷ هي إحدى ممالك الطوائف التي أسسها الفتيان الصقالبة العامرين شرقي الأندلس (403هـ) في خضم فتنة الأندلس التي سبقت انهيار الدولة الأموية في الأندلس وظلت بأيديهم حتى وفاة زهير الصقلبي عام "429هـ".

⁴⁰⁸ الطيار، الدراسات اللغوية في الأندلس، ص 16، 20، 22، 23، 25.

طلب العلم، فكان لكل مدينة عالمها المشهور ومجالس خاصة بها للتدريس⁽⁴⁰⁹⁾. لذلك قاموا باستحداث مظاهر للتجديد، ومن أبرزها:

1- إنشاء المكتبات العامة والخاصة في الأندلس :

ساعدت جهود الحكام في انتشار النهضة اللغوية في الأندلس؛ إذ كان لهم دور بارز في جمع الكتب والمصنفات من الأقاليم والنواحي، وعملت على تنشيط الحركة العلمية والأدبية في الأندلس. وشُغِفَ الحكام بالكتب والمصنفات فاحتلت الكتب اللغوية مكانة مرموقة في المكتبات العامة دون إيثار علم على آخر؛ ليصبح التداول سهلاً على الطلاب والدارسين والمتقنين.⁽⁴¹⁰⁾

وكان للحكام المتعلمين أكبر الأثر في الحياة الثقافية في الأندلس، وكان هذا واضحاً في نهضتها العلمية، إذ عمل "الحكم المستنصر بالله" على إنشاء أكبر مكتبة فاخرة في الأندلس وتعد من أشهرها في العالم الإسلامي، وبلغ مبلغه في اقتناء الكتب والدواوين حتى أصبحت مزاراً يرتاده أهل العلم والعلماء، لذلك نشطت حركة التأليف والتدريس، والتي قامت على التنظيم والتشجيع الرسمي⁽⁴¹¹⁾. وأما الخليفة عبد الرحمن الناصر فجمع كتبه من العراق والحجاز ومصر، ومن شدة ولعه وحرصه على اقتناء الكتب، فقد وصل به الأمر أن يشتري كتاب الأغاني لمؤلفه الأصفهاني بألف دينار.⁽⁴¹²⁾

وانتشرت ظاهرة المكتبات في الأندلس بشكل كبير حتى أصبحت قصور الحكام لا تخلو منها، وكذا الحال في البيوت الخاصة أو الجوامع والمساجد والمدارس، لذلك دأب المنصور على تشجيع العلماء والأدباء وكان له مجلس دوري يحضره أهل العلوم، إلا أن ابنه عبدالله كان اهتمامه

⁴⁰⁹ المرجع السابق ، ص 26، 27.

⁴¹⁰ مطلق، ألبير، الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر المماليك، رسالة لنيل درجة أستاذ في الآداب، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1965، ص84.

⁴¹¹ المرجع السابق، ص82، 83.

⁴¹² الزبيدي، طبقات النحويين، ص305، وضيف، المدارس النحوية، ط7، ص289.

على قدر أكبر فعمل على التصحيح والمقابلة لنصوص الكتب التي يدرسها أو يحصل عليها⁽⁴¹³⁾، كما جعل لمكتبته الخاصة قيماً ونساخين وكتباً، وقد وصل عدد مجلدات مكتبته ما يقارب أربعمائة ألف مجلد في جميع العلوم والفنون، وكانت فهارسها تقع في أربعة وأربعين فهرساً ؛ كل فهرسة خمسون ورقة ليس فيها إلا ذكر أسماء الدواوين فقط، وأنشأ عدة مكتبات في جميع مدن الأندلس لتمكين كافة المعلمين والدارسين من الاطلاع على جلها .⁽⁴¹⁴⁾

وقد اقتدى السراة في قرطبة بالحكام بإنشاء مكتبات خاصة بهم، ومن أبرزها مكتبة الفطيس التي كان يعمل فيها ستة من النساخين ولها أمين خاص⁽⁴¹⁵⁾، وانتشرت المكتبات الخاصة بشكل واضح وأصبحت ملمحاً بارزاً من ملامح المجتمع الأندلسي، وكذا الحال عند علماء الأندلس بأن يكون لديهم مكتباتهم الخاصة، وهذا من مستلزمات مكانتهم العلمية والتي يرجع إليها وقت الحاجة .⁽⁴¹⁶⁾

واستقطبوا عدداً كبيراً من العلماء بتشجيع الحكام من أجل النهوض بالحركة الثقافية⁽⁴¹⁷⁾، لذلك سعوا إلى خلق روح التنافس في اجتذابهم للعلماء وتشجيعهم⁽⁴¹⁸⁾، وإكرامهم بتوليهم المناصب العالية، كما عملوا على تحفيز الهمم إلى الكتابة والتأليف بإغداق العطايا والهدايا على المؤلفين، وإكرام العلماء بصنوف التقدير، وتضم المصنفات اتجاهات علمية كثيرة كالتأليف في الأنساب والحديث

⁴¹³ مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر المماليك، ص 102.

⁴¹⁴ مقبل، رضا سعيد علي، المكتبات في الأندلس، بحث منشور، جامعة الأزهر، المنوفية، الناشر الجمعية للمكتبات المصرية والمعلومات، ص3، عدد5، 2006، ص94.

⁴¹⁵ مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر المماليك، ص86.

⁴¹⁶ مقبل، المكتبات في الأندلس، ص101.

⁴¹⁷ مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر المماليك، ص91.

⁴¹⁸ سعيد، عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ط1، مكتبة لسان العرب، الكويت، 1985م،

والفقه وجغرافية الأندلس وتاريخها، وتراجم قضاتها وأدبائها⁽⁴¹⁹⁾. وسرعان ما اتضحت جهودهم العظيمة في تفسير القرآن والشروح الفقهية التي ساهم فيها الأندلسيون دون توقف⁽⁴²⁰⁾. واعتنى الحكام في ألمات الكتب إذ اهتموا بكتاب "العين" من الخطأ والتصحيح فحرصوا على اعتماد نص صحيح منه⁽⁴²¹⁾.

وكان الزبيدي من أبرز من أسهم في الحركة الثقافية الأندلسية، والتي كانت بدعم وتحفيز من الحكام، مما ساعده على كتابة مؤلفه القيم في طبقات النحويين واللغويين في المشرق والأندلس، حيث قام بتصوير الحياة اللغوية في الأندلس من مطلع القرن الرابع بطريقة مبسطة وميسرة⁽⁴²²⁾، وسعى الزبيدي في كتابه لحن العوام⁽⁴²³⁾، إلى تطوير النطق مما لحن به العوام⁽⁴²⁴⁾، وكان هدفه من التأليف نيل رضا الحكام إذ دأب إلى التدقيق العلمي في الأصول. أما المرأة الأندلسية فكان دورها واضحاً في الحياة الثقافية في الأندلس فحرصت على جمع الكتب العلمية ونسخها، في حين برز دورها في نسخ المصاحف الشريفة، وهذا ساعد في انتشار الكتب والاطلاع عليها بين جميع فئات المجتمع الأندلسي⁽⁴²⁵⁾.

وتخلص الباحثة إلى أن علماء الأندلس استغنوا عن المجيء إلى المشرق بذلك الوقت بقصد التعلم والتزود بالكتب والمؤلفات، وهذه من إشارات النهضة اللغوية في الأندلس؛ لأنها أصبحت بيئة

⁴¹⁹ مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس، ص 56، 57.

⁴²⁰ بروفنسال، ليفي، حضارة العرب في الأندلس، ترجمة ذوقان قرقوط، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ص 61.

⁴²¹ مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس، ص 88.

⁴²² المرجع السابق، ص، 58.

⁴²³ الزبيدي، محمد بن حسن بن (ت 379 هـ)، لحن العوام، ط2، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2000، (يقصد الزبيدي بالعامية هنا الدهماء وسقاط الناس، بل يقصد طبقة المتقنين، الذين تتزلق ألسنتهم باللحن). ص 36.

⁴²⁴ المرجع السابق، ص 7.

⁴²⁵ المرجع نفسه، ص 59، 60.

ثقافية تعليمية، ومركزاً من مراكز العلم التي تتوافر فيه المكتبات الضخمة، يستطيع كل دارس أن يحصل على الكتب والمتون والدواوين مما يجعله عالماً ومؤلفاً.⁽⁴²⁶⁾

2- تنظيم موضوعات الصرف وتيسيرها وتجديدها :

كانت موضوعات الدراسات الصرفية محصورة في البصرة والكوفة، ثم انتقلت إلى الأندلس، فسعى علماؤها إلى عرضها بأسلوب ميسر جديد، كما عملوا على تخليصه مما علق به من التعليقات والتأويلات، والمنتبج لأسلوب علماء الأندلس في تيسيرهم للصرف، يجد أنهم ذهبوا إلى اختصار أبواب الصرف من المختصرات التي ألفوها، أو حذفوا بعض أبوابها، وتوهموا بأنها طريقة من طرائق التبسيط الصرفي، لكنهم دخلوا في متاهات لم توصلهم إلى الصواب في هذه المسائل.⁽⁴²⁷⁾ وتأتي تجربة الأندلسيين الطويلة في وضع مؤلفات جديدة يثبتون بها وجودهم العلمي وتعليم الصرف وتدريسه، جعلتهم يفهمون وظيفته والهدف منه؛ إذ كان المقصود من ذلك تقويم الألسنة وصرفها عن الخطأ، ولا شك في أن تحقيق ذلك يتم إذا خلت قواعده من التعقيد والتكلف والابتعاد عن الافتراض والتقدير.⁽⁴²⁸⁾

3- تأليف المتون⁽⁴²⁹⁾ والمختصرات الصرفية والنحوية :

حاول صرّفيو الأندلس نشر اللغة العربية في بلادهم من أجل تذليل الصعاب أمام طلاب الصرّف العربي ودارسيه في مؤلفاتهم، ليسهل عليهم تعلمها، فبرزت سمة من سمات المذهب

⁴²⁶ العزاوي، نعمة رحمة، أبوبكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة، ط1، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1975م، ص50

⁴²⁷ عصيد، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو، ص39.

⁴²⁸ ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص42.

⁴²⁹ المتن: مصطلح يطلق عند أهل العلم على مبادئ فن من الفنون التي جمعت في رسائل صغيرة خالية من الاستطراد، والتفصيل والشواهد والأمثلة إلا في حدود الضرورة.

الصرفي في الأندلس تمثلت في اتجاههم نحو التيسير والتجديد لنفورهم من كثرة التعليقات والتأويلات
الصرفية التي لا جدوى منها .⁽⁴³⁰⁾

واتجه صرّفيو الأندلس إلى نظم المتون الصرفية لحرصهم على أصول اللغة العربية من
الضياع، وكان الهدف من ذلك التركيز على الصرف وجمع مادته الأساسية في مؤلفات صغيرة غاية
في الإيجاز، وتقريب المسائل من أذهان المتعلمين، وأصبحت المتون ظاهرة متميزة في منظومة
التأليف اللغوي أدت إلى ظهور شروح لها أكثر اتساعاً، وسرعان ما برزت الحواشي والتقارير على
هذه الشروحات من أجل تفسير هذه المنظومات التي أوجبتها الظروف على التوضيح والتبيين، ومن
أشهر تلك المتون ألفية ابن مُعطي "ت 628 هـ" والكافية لابن الحاجب " ت 646 هـ"، والألفية،
والفوائد،⁽⁴³¹⁾ وألّفو المقدمة الجزولية، والدرّة الألفية في علم العربية، وغاية الإحسان في علم اللسان،
وغيرها .⁽⁴³²⁾

ونذكر من ذلك أن المقدمة الجزولية قد تمت قراءتها وكتابتها أكثر من مرة لتبسيطها وتوضيح
صعوبات الصرف والنحو العربي فيها ؛ إذ تعسرت أمام أئمة اللغة والدارسين . فكانت محاولة
الجزولي جمع المهم من الصرف العربي، واستخلاصه في ألفاظ قليلة فأصبحت العبارات والإشارات
خالية من الأمثلة والشواهد التي توضح لقارئها المعنى المراد، لذلك جاءت موجزة غاية في الإيجاز
⁽⁴³³⁾ . وأجمع الباحثون على القول بأن للمتون طبيعة لا تفارقها وهي الاختصار.⁽⁴³⁴⁾

⁴³⁰ الهيتي، خصائص مذهب الأندلس، ص 199، 201.

⁴³¹ عبد الوارث، في إصلاح النحو دراسة نقدية، ص 12، 13، وابن القيم، برهان الدين إبراهيم (ت 767 هـ)، إرشاد
السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق محمود نصار، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، 1971، ج 1، ص 31.

⁴³² الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، 4، 206، 205.

⁴³³ الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري ، ص 204، 206، 205.

⁴³⁴ ابن القيم، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ج 1، ص 43.

وجاءت هذه المتون علاجًا لظاهرتي الإسراف في الطول والتنوع اللذين اتسمت بهما المؤلفات الصرفية والنحوية السابقة، إلا أن هذه المتون لم توفق في تقديم الحلول فجاءت شديدة الإيجاز والتكثيف في لغة كزة مُعَمَّاه يَصَّعُبُ على الدارس فهمها، وهذه المتون أصبحت عبئًا وثقلًا على دارسيها لمبالغتها في التكثيف والاختصار حتى ألمت بالغموض مما اضطر الدارس للرجوع إلى كتب الأصول، وأدى هذا إلى فرض القيود على الوزن والقافية خاصة في المنظومات. (435)

وأما كثرة الشروح والحواشي والتقارير على تلك المتون فما هو إلا دليل واضح على فشلها وعدم تحقيق هدفها (436). في حين أن المختصرات والمتون قصت على الكثير من الحشو الذي كان يعاني منه الصرف العربي (437). وبلغت المصنفات الصرفية في عهد الأندلسيين ذروتها من حيث الكم والنوع، وبرزت الموسوعات والمتون والحواشي والشروحات في الأندلس بعد احتلال الفرنجة آخر حواضرها غرناطة " (438)

وأما ألفية ابن مالك فقد نالت مكانة مرموقة بين مؤلفات عصرها، وهي صاحبة المبادرة مع أن ابن مُعْطِي صاحب سبق بذلك، والألفية ذات طابع تعليمي، إذ ابتعدت عن الإيجاز والإطناب، وعمت الفائدة المطلوبة كفهم المعاني والمقاصد، كما في قوله " جانببت فيها الإيجاز المخل، والأطناب الممل، حرصًا على التقريب لفهم معانيها ومقاصدها، والحصول على جملة فوائدها"، وهذا

⁴³⁵ عبد الوارث، في إصلاح النحو دراسة نقدية، ص13.

⁴³⁶ المرجع السابق، ص13.

⁴³⁷ يحيى، حفيظه، إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2011م، ص167.

⁴³⁸ السلمي، عبدالله بن عويقل، المتون والشروح والحواشي والتقاريرات في التأليف النحوي، بحث منشور في مجلة الأحمديّة، العدد 4، ج8، 1999م، ص248.

التوضيح والتبسيط لقواعد الصرف العربي، ما هو إلا ابتعاد عن التعقيد بما تمنحه من فوائد وتحقيق

الهدف المراد، وكما ذكر في مطلع منظومته الألفية بقوله: (439)

تُقَرَّبُ الْأَفْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبَدَلِ بِوَعْدِ مُنْجَزٍ

وَتَقْتَضِي رِضًا بَغَيْرِ سَخْطٍ فَأَنْقَةَ أَلْفِيَةِ ابْنِ مُعْطِي

وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزٍ تَفْضِيلًا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلًا⁴⁴⁰

لذلك طارت شهرتها - ألفية ابن مالك "672هـ" - لكثرة ما أقيم عليها من شروحات، والتزمت

بمفهومها إلى حد كبير، وغلب على تأليفها الطابع التعليمي، وهذا دعا إلى فهم الصرف والنحو

بسهولة وتيسير، وأدى إلى تغيير فكرة الغموض والصعوبة، وجاءت الألفية بشكل جديد خاصة ما

كان منها منظوما، فأبهرت العقول وصرفت إليها بالحفظ والشرح. (441)

وشاع في القرن السابع إعادة كتابة المتون أكثر من مرة وكان هدفها التيسير على الدارسين

والمتعلمين بعد عجز أئمة اللغة عن فهمها، كحال الجزولي الذي أعاد كتابة مقدمته الجزولية غير

مرة، وأيضا الشلوبين أعاد كتابة شرحه للجزولية، وابن عصفور الذي أعاد كتابة "مقربه في النحو"

في شرحه "المقرب"، وكذلك الحال عند ابن مالك الذي أعاد كتابة تسهيله في كتابه "شرح التسهيل"،

وأما أبو حيان فأعاد كتابة الإحسان في كتابه "النكت الحسان"، كل ذلك بهدف التيسير والتسهيل مما

كتبوه لطلابهم في الصرف والنحو العربي. (442)

4- الاختصار والإيجاز والتخفيف :

⁴³⁹ ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد (ت686هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد

باسل عيون السود، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 2000م، ص3.

⁴⁴⁰ المرجع السابق، ص5، 4

⁴⁴¹ سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص2.

⁴⁴² الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص246.

يسود في معظم كتب الدراسات اللغوية الطول المفرط الناشئ عن التكرار والاستطراد والحشو والمغالاة في معالجة بعض القضايا الصرفية، ومعالجة قضايا أخرى لا صلة لها بالصرف. وهذا الجدل والمناقشات اللفظية في معظمها والإغراق في الجري وراء العلل وتتبع السقطات ولو كانت أسلوبية، وتعدد كثرة الأقسام والتفرعات الجزئية، رغبة في إظهار التفوق والسبق.⁽⁴⁴³⁾

لذلك نتج عنه استعمال اللغة السهلة المرنة في شرح المؤلفات الصرفية، والعمل على تهذيبه من الشوائب والزوائد وكثرة التعقيدات، والتخلص من كثرة الشواهد التي ترد في المؤلفات المطولة التي لا حاجة لها، كما دعا الأعلام الشنتمري إلى تقريب مرام اللغة، وتسهيل مراقبها وجلاء الغامض الخفي من وجوه الاستشهادات، وذلك من أجل تقريبها وألفتها على الطلاب والدارسين.⁽⁴⁴⁴⁾

لذلك تحولت كثير من الدراسات الصرفية إلى مجرد شروح واختصارات أو تعليقات عليه، أو جمع لشواهد وشرحها.⁽⁴⁴⁵⁾

واهتم الأندلسيون بالكتب المشرقية فغذوا الحياة الفكرية فيها، نحو كتاب سيبويه وغيره من كتب القدماء، وكتاب "العين" الذي وصلت إليهم نسخ عديدة منه، كما اهتموا بكتاب "الغريب المصنف" لأبي عبيد القاسم بن سلام، فعملوا على شرح هذه الكتب، وتذليل الصعاب الموجودة فيها، بطرق ميسرة وبأسلوب جديد؛ لذلك انكبوا على دراستها بالشرح والتعليق، ومن ثم توضيح الجانب المبهم الغامض منها، ومن هؤلاء ابن مالك، وابن الطراوة، والشلوبين، وابن عصفور وغيرهم.⁽⁴⁴⁶⁾

⁴⁴³ سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص 27.

⁴⁴⁴ الشنتمري، الأعلام أبي الحجاج يوسف (ت 476هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق رشيد بلحبيب، ج 1، 1999 ص 96، 97.

⁴⁴⁵ عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ص 124.

⁴⁴⁶ يحيى، إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين، ص 169، 170؛ العزاوي، أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة، ص 36.

وقد ذكر السيوطي في كتابه المزهر أن مختصر كتاب "العين" للزبيدي⁽⁴⁴⁷⁾، أبهر العامة من الناس فدرسوه وفضلوه على كتاب الخليل " العين"؛ لأن الزبيدي قام بحذف ما أورده الخليل من شواهد مختلفة، وحروف مصحفه، وأبنية مختلة، وفضلوه وميزوه على سائر ما ألف من حروف المعجم من كتب اللغة، مثل الجمهرة لابن دريد، وكتب كراع، لأجل صغر حجمه، وألحق به بعضهم ما زاده أبو علي البغدادي في "البارع" على كتاب العين فزادت الفائدة⁽⁴⁴⁸⁾. لكن ابن خروف اعترض على الزبيدي لإخلاله بكتاب العين، بحذفه شواهد القرآن الكريم والحديث ومعظم صحيح أشعار العرب منه.⁽⁴⁴⁹⁾

5- شروحات⁽⁴⁵⁰⁾ الكتب المطولة والمختصرات والحواشي: ⁽⁴⁵¹⁾

انتشرت المؤلفات الصرفية وتنوعت ومالت إلى الإسراف في الطول والحجم حتى غدت دراسة الصرف أمراً صعباً، وهذا الوضع أدى إلى ظهور تطور في الدرس الصرفي⁽⁴⁵²⁾، لذلك ذهب الأندلسيون إلى شرح كتب الصرف المطولة، والتعليق عليها ليسهل فهمها، ثم قاموا بوضع المختصرات الصرفية للتيسير على طلاب علوم العربية والنحوية والصرفية الإمام بقواعد علوم العربية جميعها، والجدير بالذكر أن بعض هذه المختصرات ما زالت تُدرس في معاهد العربية حتى الآن.⁽⁴⁵³⁾

⁴⁴⁷ الزبيدي: محمد بن الحسن الأندلسي، صاحب مختصر العين، توفي سنة 379هـ.

⁴⁴⁸ السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج2، ص87.

⁴⁴⁹ المرجع السابق، ج2، ص88

⁴⁵⁰ الشروح: عمل يتوخى فيه توضيح ما غمض من المتن، وتفصيل ما أجمل منها، وهو يتراوح بين الطول والقصر والسهولة والعسر، وفيه الوجيز والوسيط والبسيط.

⁴⁵¹ الحواشي: وهي إيضاحات مطولة دعت إليها ظاهرة انتشار المتون والشروح، وقد قصد منها حل ما يستغلّق من الشرح، وتيسير ما يصعب فيه، واستدراك ما يفوته والتنبيه على الخطأ، والإضافة النافعة، وزيادة الأمثلة والشواهد.

⁴⁵² سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص12، 13.

⁴⁵³ الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص144، 145.

تُشكّل الشروح العدد الأكبر من المصنفات اللغوية في تلك الحقبة منها "شرح فصيح ثعلب" لابن هشام اللخمي "ت577هـ"، وأما شروح المؤلفات غير اللغوية فمنها شروح السيرة النبوية وكتب الحديث - شروح مقصورة ابن دريد - شروح مقامات الحريري، وكذلك شروحهم في كتب التفسير.⁽⁴⁵⁴⁾

واهتم صرفيو الأندلس بكتب الصرف المعاصرة في بلادهم فمن ذلك شرح الجزولية للشلوبين، وشرح الشربيني للدرّة الألفية المعروفة بألفية ابن معط، كما أعاد الجزولي كتابة مقدمته المعروفة بقانون النحو⁽⁴⁵⁵⁾. وهذا الاجتهاد يعد في قمة البحث العلمي وهو تأليف المنظومات التي عملت على تيسير الصرف العربي، وشكلوا لأنفسهم مذهباً جديداً يعرفون به عن طريق أفكارهم القيمة⁽⁴⁵⁶⁾، وهدفت هذه المنظومات إلى تركيز الصرف، وجمع مادته الأساسية في مؤلفات صغيرة غاية في الإيجاز، ومن أشهر تلك المتون: ألفية ابن معطي (ت628هـ)، والكافية لابن الحاجب (ت646هـ) و"الفوائد" لابن القيم، والكافية الشافية والألفية لابن مالك (ت672هـ)، وغيرها.⁽⁴⁵⁷⁾

وقد وضع الزبيدي مختصراً "لكتاب العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي، وذاع صيت هذا المختصر، وأصبح معتمد الناس في الدراسة، وما زالت مخطوطاته موجودة في مكتبات الأندلس⁽⁴⁵⁸⁾، وهو من المختصرات التي فضلت عن غيرها من الأمهات للزبيدي، ومختصر الزاهر للزجاجي، وسيرة ابن إسحاق، ومختصر "الواضحة للفضل بن سلمة".⁽⁴⁵⁹⁾

ومن خلال دراسته فقد تتبعت شروح ألفية ابن مالك وتمثلت في : شرح لابن مالك نفسه (ت672هـ)، وشرح ابن الناظم، ويعد شرحه من أهم شروح الألفية (ت676هـ)، وكذلك شرح أبي

⁴⁵⁴ الطيار، الدراسات اللغوية في الأندلس، ص119.

⁴⁵⁵ الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص230.

⁴⁵⁶ بلعيد، في أصول النحو، ص158.

⁴⁵⁷ سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص12، 13.

⁴⁵⁸ بالنشأ، أنجيل جنثالث، تاريخ الفكر في الأندلس، نقله عن الإسبانية حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، جامعة القاهرة، ص189.

⁴⁵⁹ السيوطي، المزهري في اللغة وأنواعها، ج2، ص88.

حياناً (ت745هـ) المسمى منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، وشرح المرادي المسمى توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، والمعروف بـ"ابن أم قاسم (ت749هـ)، وشرح البرهان ابن القيم إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، (ت767هـ)، وشرح ابن عقيل، (ت679هـ)، وشرح الشاطبي المسمى المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، وغيرها من الشروح.

وأما اختصار المطولات عند المتأخرين فله قواعد وأصول، ومنها عدم الإخلال بمقصد مؤلفه، وهذا ما ذهب إليه المتأخرون في الاختصار، فعملوا على فهم المراد من كلامهم واستوعبوه فاختصروا كثيراً من الطول، وما كان مكرراً، كما تجنبوا كثيراً من العلل من الكلام. وكذا الحال في كتاب التسهيل عند ابن مالك، والزمخشري في كتابه المفصل، وابن الحاجب في مقدمته؛ إذ سعيًا إلى الاختصار على مبادئ للمتعلمين، وتداخلت الكتب العلمية ومختصراتها في التصنيف التعليمية عند ابن مالك في الأرجوزتين الكبرى والصغرى. (460)

ومن ذلك يظهر أثر العناية التي أولاها العلماء للكتب المختصرة والمطولات والمتون إذ قاموا بوضع الشروحات والحواشي والتفسير، فكان لها ميزات خاصة عند علماء الأندلس حينذاك؛ لأنها شرحت بأسلوب جديد مبسط. وهذه الشروحات والحواشي والتفسيرات للكتب الطويلة أو المختصرة لم تأت بعلم جديد في مصنف جديد، بل عادوا إلى شرح متون المتقدمين؛ لأنه استعصى عليهم فهم هذه القواعد أو نقدها لذلك أكثروا من التأليف حول هذه القواعد كي يضعوا لنا شيئاً جديداً. (461)

والذي حدا بهؤلاء لاستحداث هذا النوع من التأليفات والشروحات والمتون هو رغبتهم الشديدة في التيسير والتجديد لتعلم القواعد الصرفية والنحوية وحفظها، والعمل على ضبط أصول هذا العلم بدقة، وخوفهم عليه من الضياع، وكذلك لتقريب هذه المعلومات والحقائق إلى أذهان الدارسين في

⁴⁶⁰ الجرجاني والبركوي، محمد بن بير علي، شروح العوامل، تحقيق إلياس قبلان، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، 1971، ص12.

⁴⁶¹ ابن القيم الجوزية، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ج1، ص44.

جميع مراحلهم التعليمية المختلفة، لذلك نجد أن التأليف اللغوي في الأندلس يوازي مستوى التأليف في المشرق لكنه أخذ بالتراجع بعد النكبات المتتالية من الحروب، وأدى إلى تهاوي الحياة العلمية والفكرية فيها.⁽⁴⁶²⁾

6- تأليف الكتب وأثر اللهجة الأندلسية:

نشطت حركة التأليف عند علماء الأندلس وتأثروا بغيرهم من العلماء فلم يكتفوا بما وصلهم من كتب؛ بل كانت لهم محاولات في دراساتهم العلمية، واشتهروا بغزارة التأليف الميسر في كل العلوم العربية، وكانوا يهدفون من ذلك إلى تعليم المبتدئين والناشئين من الطلاب، لكن جودي "ت198هـ" كان له السبق بأن يكون أول صرفي بالأندلس وهو من الذين أهتموا بتأليف كتب النحو والصرف.⁽⁴⁶³⁾

وبرز الزبيدي "ت379هـ" في سن مبكرة فأكتب على العلوم الدينية ودرس التفسير والفقه والحديث، ثم استمالته علوم اللغة حتى حظيت بجل عنايته واهتمامه فتبوأ مكان الصدارة . وله مصنفات كثيرة في النحو والصرف واللغة والتراجم وعلوم الدين، منها: لحن العوام والواضح في النحو، والأبنية مختصر العين، وغيرها الكثير⁽⁴⁶⁴⁾. وهو واحد زمانه في علم الصرف العربي وحفظ اللغة، ولم يكن في الأندلس مثله في عصره، وله كتب تدل على كثرة حصيلته العلمية، لذلك اختاره الحكم المستنصر بالله، لتأديب ولده وولي عهده، هشام المؤيد بالله.⁽⁴⁶⁵⁾

⁴⁶² الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص23، 24، 25، والطيار، الدراسات اللغوية في الأندلس، 119، 120.

⁴⁶³ خليفة، عبد الكريم، تيسير العربية بين القديم والحديث، ط1، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان الأردن، 1986م، ص49.

⁴⁶⁴ العزاوي، أبو بكر الزبيدي الأندلسي، وآثاره في النحو واللغة، ص63، ص71، ص107.

⁴⁶⁵ المرجع نفسه، ص60، 61.

ووضع الزبيدي كتابه "الواضح في النحو" ومن عنوانه نستشف مراده، فهو كتاب سهل لا تعقيد ولا تطويل فيه، وعالجه بإيجاز وسهولة وتبسيط؛ ليسهل على الناشئ والمتعلم فهمه وإدراكه لقضايا الصرف والنحو، وابتعاده عن الغموض والتعقيد، فأكثر من إيراد الأمثلة السهلة الشائعة الاستعمال. (466)

واقصر على الإتيان ببعض الشواهد الشعرية كما جاء في "باب وجوه القوافي في الإنشاء والحداء"، واختصر كتاب "العين" اختصارًا حسنًا، وله كتاب في أبنية سيبويه وكتاب فيما يلحن فيه عوام الأندلس، وكتاب طبقات النحويين وهو الأشهر...، وأصبح أهل المغرب يتنافسون في كتبه، خصوصًا كتابه الذي اختصره من كتاب العين، لأنه أتمه باختصاره وعباراته وأوضح مشكله وهذبه، ثم عمل على إضافة ما نقصه من الكلم الذي افتقر إليه. (467)

لذلك تنوعت حركة التأليف والكتابة واشتملت على منجزات كبيرة، وكونت صورة من صور الإسهام القيم في تاريخ اللغة العربية لا في الأندلس وحدها؛ بل في المغرب العربي كله. (468) ومن ذلك تأثر الزبيدي بمؤلفات غيره من أئمة الصرف العربي، وبدا واضحًا مدى اطلاعه على كتاب الجمل للزجاجي، فقد تحدث عن أبي القاسم الزجاجي في مؤلفاته فضلًا عن أن كتاب الجمل ذاع صيته، وانتشر في بلاد الأندلس. (469)

وأما أبو عبيد البكري (470) فهو صاحب كتاب "فصل المقال" و"كتاب اللآلئ" فقد فضل الشرح والتعقب لأمّهات الكتب المشرقية، رفض أن يوجه جهوده في الاتجاه المعجمي مع قدرته على ذلك،

⁴⁶⁶ المرجع نفسه، ص 149.

⁴⁶⁷ خزايلة، تيسير العربية بين القديم والحديث، ص 47.

⁴⁶⁸ ألبير، الحركة اللغوية في الأندلس، ص 113.

⁴⁶⁹ خزايلة، تيسير العربية بين القديم والحديث، ص 47، 53.

⁴⁷⁰ ينتسب عبد الله بن عبدالعزيز أبو عبيد إلى أسرة من الأمراء كانت تحكم ولبه وشلطيش في عصر ملوك الطوائف.

ويعود السبب إلى اكتفائه بالعين والبارع وأضرابهما من الناحية المعجمية ؛ إذ اعتبرت ثقافته اللغوية أساسا في الاتجاه المعجمي، كما هو الحال في كتابة "معجم ما استعجم". في حين أن أبا عبيد تنبّع ودرّس جميع الكتب ذات الأصول اللغوية التي جلبها القالي إلى الأندلس، فهو متعدد الثقافات شغوف بقراءة الكتب وتأليفها واقتنائها.⁽⁴⁷¹⁾

وأما الحرص على سلامة اللغة فلها بالغ الأهمية، لذلك شارك علماء الأندلس أهل المشرق في هذه الخصيصة، وتتبعوا ما عدوه من لحن العوام، ككتاب لحن العوام للزبيدي فقد سمي باسم لحن عوام الأندلس أو "لحن العوام" وقد قال فيه ابن خير: كتاب لحن العوام لأبي بكر الزبيدي التأليف الأول والثاني" فللكتاب صورتان متفاوتتان كتبها الزبيدي في تاريخين مختلفين، وقد حقق رمضان عبد التواب نسخة من هذا الكتاب بعنوان "لحن العوام".⁽⁴⁷²⁾

وأما ابن السيد البطلوسي "ت 528هـ" فقد انكب على الدراسة والتأليف، وكان له من التصانيف والمؤلفات ما يحمد عليه، ومنها: "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب"، و"الحل على أبيات الجمل للزجاجي"، و"شرح الموطأ"، و"كتاب المثلث"، و"شرح سقط الزند للمعري"، وغيرها الكثير⁽⁴⁷³⁾، وابن السيد البطلوسي صاحب قريحة علميه سبق علماء عصره، فقد جمع بين اللغة والشعر والنحو والأصول.

وهناك عدة مؤلفات أخرى بهذا الشأن، ككتاب "المدخل إلى تقويم اللسان من تأليف ابن هشام اللخمي" ت 577هـ، وكتاب أمثال العوام في الأندلس لصاحبه عبيد الله بن أحمد الزجالي،

⁴⁷¹ ألبير، الحركة اللغوية في الأندلس، ص، 246 ، 249.

⁴⁷² ألبير، الحركة اللغوية في الأندلس، ص 146.

⁴⁷³ الفيروز أبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص117.

وأما شرح العامة للزبيدي فهو مفقود، كما طرأت بعض السمات على اللهجات السائدة في الأندلس نتيجة للعوامل اللغوية والظروف الإقليمية التي أثرت فيها. (474)

وأما خصائص اللهجة في الأندلس فلها الأثر الواضح في تداخل العربية باللغات الأعجمية وعامية الأندلس، فقد أفسد أهل الأندلس ألفاظا لم يفسدها المشاركة، وقد ذكر بعض الدارسين وجود صفات اختصت بها لهجة الأندلس عن غيرها، وعند المقارنة بين هذه الصفات نجد شبهة بينها وبين بعض لهجات القبائل العربية). (475) لذلك نجد أن اللخمي أوضح في كتابه "المدخل إلى تقويم اللسان" بعض هذه الملاحظات التي تتصل بالظواهر اللغوية:

فمن جهة الأصوات أبدلت الكافُ قافًا : فقالوا القُسْبَر في الكُسْبَر. وأما في الصيغ، فتطورت صيغة اسم الالة مَفْعَل إلى مَفْعَل، كقولهم مَقْنَعَة ومَلْحَنَة، وأما التغيير في بعض الجوانب الاجتماعية فيقولون عن فاطمة فَطْمَة، وهِشَام هِشَام، مَرَاكش في مَرَكْش فاستعملوا أسلوب القصر في الكلام. (476)

7- انتشار حركة الترجمة في الأندلس:

برزت حركة الترجمة في الأندلس بعدما انتقلت إليها علوم المشاركة؛ فعملوا على إقامة جسر تواصل مع أوروبا لقرب المسافة بينهما، وهذا ساعد في انتشار المصنفات العلمية المترجمة، ونتج عن هذا الاحتكاك بين المسلمين والمسيحيين تبادل وإطلاع على المؤلفات والترجمات. فكان للعرب إسهامات كبيرة إذ ترجمت مصنفاتهم من العربية إلى اللاتينية ومن اللاتينية إلى العربية، وساعدت حركة الترجمة في تطوير اللغة وتنشيط الاتجاه الثقافي في الأندلس سواء كانت عربية أم أجنبية،

⁴⁷⁴ الطيار، الدراسات اللغوية في الأندلس، ص84.

⁴⁷⁵ العزاوي، أبو بكر الزبيدي الأندلسي، ص372.

⁴⁷⁶ الطيار، الدراسات اللغوية في الأندلس، ص120، 121.

فأثرت تأثيراً كبيراً في تفعيل الحوار بين الأمم والشعوب وعملت على تمازج الأفكار وتبادل الآراء.⁽⁴⁷⁷⁾

وأسهمت الترجمة في التحول الجذري للحركة الإبداعية التي ساعدت في تطور الثقافة الجديدة بقيم فنية تتلاءم مع مستجدات العصر الأندلسي، فساعد هذا الانفتاح على ابتكار طرق علمية جديدة، وإنجازات إيجابية قامت فيها حركة الترجمة، بالمواصفات التي توافرت عند رواد العلم الذين تبنا حركة التجديد.⁽⁴⁷⁸⁾

ويبدو مدى اهتمام المتعلمين والمتقنين في الأندلس بالترجمة فقد قام المستنصر قاضي النصارى وترجمانهم بقرطبة، وقاسم أصبغ بترجمة كتاب هروشيوش *aujud orusiusp* في التاريخ من اللغة اللاتينية- اللغة اللاتينية- إلى العربية.⁽⁴⁷⁹⁾

ومن الضروري أن يطلع المترجم على الموروثات كمعاجم اللغة والمفردات الاصطلاحية القديمة كمصطلحات ابن البيطار الأندلسي⁽⁴⁸⁰⁾، وهذا ما رفع من شأن العربية إثر توافد العلماء إلى الأندلس مثل أبي علي القالي، فكرموا العلم وأهله؛ حتى ظهر منهم العلماء والمؤلفون⁽⁴⁸¹⁾. ومن خلال ذلك جاءت ضرورة أهمية الترجمة التي أدت دوراً بارزاً في العملية الإبداعية في الأندلس.⁽⁴⁸²⁾ واهتمت حركة الترجمة خلال القرن السابع الهجري بكتب الأدب والحكمة للقشتالية مثل: كتاب كليلة ودمنة لابن المقفع، وكتاب "مختار الحكم" لمبشر بن فاتك ومع انقضاء "القرن السابع الهجري،

⁴⁷⁷ خزايلة، تيسير العربية بين القديم والحديث، ص76.

⁴⁷⁸ فيدوح، ياسين، إشكالية الترجمة في الأدب المقارن، ط1، دار صفحات للدراسة والنشر، دمشق، سوريا، 2009، ص96.

⁴⁷⁹ ألبير، الحركة اللغوية في الأندلس، ص90.

⁴⁸⁰ برطولي، سليمة، جهود علماء العربية في الحفاظ على السلامة اللغوية، رسالة دكتوراه، وزاره التعليم العالي، جامعة الجزائر، 2009، ص363.

⁴⁸¹ الطنطاوي، نشأة اللغة، ص188.

⁴⁸² فيدوح، ياسين، إشكالية الترجمة في الأدب المقارن، ص14496.

تكون الترجمة بالأندلس قد أتمت أربعة قرون من الزمن أو أكثر عرفت خلالها جانبا كبيرا من التفاعل بين المعارف والثقافات في اللغات المتعايشة حينذاك بالأندلس".⁽⁴⁸³⁾

8- التّأليف المُعْجَمي:

تطور العمل المعجمي في الأندلس جنباً إلى جنب مع الدراسات اللغويّة⁽⁴⁸⁴⁾، وبدأ العمل المعجميّ بجهود فردية كغيره من أنواع العلوم، واتضحت ملامحه المنهجية في اللغة العربية عند بعض الأفراد منذ القرون الهجرية الأربعة الأولى، لكنها ما زالت قائمة على الجهود الفردية و بعض الجهود الجماعية، فقد ظهر أكثر من كتاب، ككتاب العين ويعد أساساً لبعض هذه الكتب التي أولاها الزبيديّ مهارة فائقة في إيجاز شروح المفردات، فكان يختصر ويحذف العبارات الطويلة، ولم يكتف بذلك بل كان ناقدًا ومصححًا، لذلك كانت صناعة المعاجم أقل بكثير من صناعة الكتب.⁽⁴⁸⁵⁾

ومن المعاجم كتاب "البارع" للقالبي "ت 356هـ" والذي يعد أول معجم أندلسي، وقد زاد فيه على كتاب العين، ووضع ما وقع في العين مهملاً جعله مستعملاً وما جعله الخليل قليلاً أملاه وجعله زيادة كثيره، وكما ألف ابن التبان "ت 436هـ" معجم "موجب اللغة".⁽⁴⁸⁶⁾ وتقول حفيظة يحيوي: " يعد معجم البارع نسخة عن معجم الخليل"⁽⁴⁸⁷⁾، والبارع موسوعة لغوية كبيرة رتب فصولها على أحرف

⁴⁸³ الواركلي، حسن، ياقوتة الأندلس - دراسات في التراث الأندلسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1994م، ص 39.

⁴⁸⁴ بالنشأ، تاريخ الفكر في الأندلس، ص 189.

⁴⁸⁵ العزاوي، أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة، ص 477، 494.

⁴⁸⁶ المرجع السابق، ص 50.

⁴⁸⁷ يحيوي، أسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين، ص 30.

الهجاء وكان يقع في خمسة آلاف ورقة⁽⁴⁸⁸⁾، وينبغي أن تتوافر في المعجم الشمول والترتيب، ومن ذلك "معجم العين" الذي وضع الخليل خبراته كلها فيه ويعد أول معجم عرفته العربية.⁽⁴⁸⁹⁾

وأما ابن سيدة فيكاد يكون أكبر أصحاب معاجم الأندلسيين، وختامها⁽⁴⁹⁰⁾، وله معجمان الأول "المخصص في اللغة"، والثاني "المحكم والمحيط الأعظم"، فالمعجم أبجدي يبدأ بحرف العين، فقد خط الزبيدي لنفسه أسلوباً في تنظيمه فابدى في تأليفه وأصبح من المؤلفات التي اعتمدت عليه المعاجم الأخرى⁽⁴⁹¹⁾، فالزبيدي ألف كتاباً سماه "المستدرك من الزيادة" في كتاب البارع لأبي علي البغدادي، ويختص بزيادات القالي على الخليل إذ سار على نهج الخليل في كتاب العين⁽⁴⁹²⁾. شارك الأندلسيون في تأليف كتاب "العالم" لمحمد بن أبان بن سيد "ت354هـ". إذ اختص به في "المسألة والجواب".⁽⁴⁹³⁾

وتلمح الباحثة من معاجم الأندلسيين بأنهم اعتمدوا في ترتيب معاجمهم على ترتيبات مغايرة فمنهم من اتبع منهج الخليل في معجمه العين، ومنهم من وضع لنفسه منهجاً خاصاً، ويتضح أن حركة التأليف اللغوي في المعاجم بنوعها الألفاظ والمعاني قد توقفت منذ القرنين السادس والسابع الهجريين، ويقول الطيار: إنه من خلال دراسته لم يعثر على أي إشارات تخص تأليف هذا النوع من الكتب في تلك الفترة.⁽⁴⁹⁴⁾

⁴⁸⁸ بالنيثيا، تاريخ الفكر في الأندلس، ص185.

⁴⁸⁹ عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 165، 178.

⁴⁹⁰ بالنيثيا، تاريخ الفكر في الأندلس، ص190.

⁴⁹¹ الطيار، الدراسات اللغوية في الأندلس، ص 53.

⁴⁹² العزاوي، أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة، ص50.

⁴⁹³ المرجع السابق، ص50؛ بالنيثيا، تاريخ الفكر في الأندلس، ص190.

⁴⁹⁴ الطيار، الدراسات اللغوية في الأندلس، ص53.

1- مظاهر التجديد في كتاب "الممتع في التصريف" عند ابن عصفور:

يعد كتاب الممتع في التصريف لابن عصفور الأشبيلي من أهم المؤلفات التجديدية التي كتبت لأغراض تعليمية، والتقديم الذي اعتمده ابن عصفور في الممتع، كان منهجياً، ومبسّطاً بحيث يسهل استيعابه على جمهور الدارسين، كما ظهرت بشائر التجديد عند ابن عصفور حين قام برد الاعتبار إلى التصريف الذي يكاد أن يكون نسيه القدماء، بعد سيبويه، والمازني، وابن جني، فعمل على إعادة هبة علم الصرف عن طريق تجديد عرض أبوابه وترتيبه وتنظيمه في مصنفه "الممتع في التصريف"، كما بسط الحديث في الدفاع عن علم الصرف، وعمل على إبراز أهميته، وشرح أسباب إعراض كثير من العلماء عنه لصعوبة مسلكه.⁽⁴⁹⁵⁾

وانبهر ابن عصفور بعمله في التصريف من خلال محاولته تقريب علم التصريف وتنظيمه، إذ اعتبره جامعاً لمسائل التصريف مع حسن ترتيبه، وكثرة تهذيبه، وانتظام فصوله: وكتاب التصريف هذا نال إعجاب أبي حيّان ووصفه بأنه أحسن ما وضع في التصريف من حيث الترتيب والتلخيص والتهذيب، ومن شدة إعجابه بكتاب ابن عصفور لخصه في كتاب المبدع، غير أن ابن عصفور لم يسلم من النقد، واتهمه أبو حيان بالجهل في كتاب الله.⁽⁴⁹⁶⁾

ومن خلال ما سبق تلمح الباحثة أن ابن عصفور أخذ علوم العربية من بلاد الأندلس، وأصبح متمرساً فيها ثم انطلق يعلم طلابه، يقول قباوة: إن ابن عصفور قد أخذ العربية والأدب في ديار الأندلس حتى تمكن من زمامها. فذهب إلى قرى الأندلس يقرئ فيها، وينثر العلوم في أرجائها

⁴⁹⁵ ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 274.

⁴⁹⁶ المرجع نفسه، ص 274، ص 275.

مركزاً على بعض المصنفات مثل: الجمل والإيضاح والكتاب والجزولية، إلى أن استقر في تونس (497).

واعتنى قباوة بمنهج ابن عصفور في مصنفه، الذي اتضح فيه ميل صاحبه للمذهب البصري دون أن يكون متعصباً ضد الكوفيين والبغداديين، وكان جل اعتماده على آراء سيبويه في معظم آرائه وإن كان قد خالفه في بعض المسائل (498).

1- محتوى الكتاب وأبوابه:

بسط ابن عصفور الحديث في كتابه عن مسائل التصريف، ودعمه بالتعليل والتفسير والحجاج والأدلة والشواهد، واعتُبر مصنفه من أمثل الكتب المطولة، فلا يخلو كتاب من كتب المتأخرين من مسائله. لذلك جاء مصنفه بمقدمة ثم قسمه إلى قسمين تناول فيها شرف علم التصريف وتقسيمه، ثم ميز بين ما يدخله التصريف مما لا يدخله. وعمل على التفريق بين قسمي التصريف، أحدهما: "جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، والآخر تغيير الكلمة من أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ" (499).

وتناول في القسم الأول: الحروف الزوائد، في باب أبنية الأسماء، وباب أبنية الأفعال، ثم عرض حروف الزيادة، وتطرق إلى ذكر الأماكن التي تزداد فيها الحروف، كما تناول ابن عصفور ما يزداد من الحروف في التضعيف والتمثيل (500). وجاء إلى الإبدال فتناول حروف إبدال الهمزة والجيم والدال وغيرها، كما ذكر ما لم يذكره سيبويه من حروف الإبدال (501).

⁴⁹⁷ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 374.

⁴⁹⁸ ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 284، 285.

⁴⁹⁹ الطيار، الدراسات اللغوية في الأندلس، ص 239 .

⁵⁰⁰ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 416، 419.

⁵⁰¹ المرجع السابق، ص 416-419 .

وأما محتوى القسم الثاني من الكتاب، فتناول القلب والحذف والنقل المعتل بالفاء، والعين واللام وغير ذلك، ثم تطرق إلى أحكام حروف العلة الزوائد ثم ذكر القلب والحذف على غير قياس، ثم عرج على الإدغام، وذكر إدغام المثليين، وتطرق إلى إدغام المتقاربين، وختم بمسائل التمرين.⁽⁵⁰²⁾

والمتمعن في كتاب ابن عصفور "المتع في التصريف" يجده عبارة عن وحدة متكاملة؛ إذ قسمه إلى فروع وفق أسس منطقية، وبين ابن عصفور شرف التصريف واعتبره ضروريًا لكل نحوي ولغوي باعتبار ميزاناً للعربية. لتضمنه كثير من موضوعات الصّرف والأصوات ومخارج الحروف وحروف الزيادة والإبدال، والقلب والحذف وغير ذلك .

واتضح تأثر ابن عصفور بشيخيه الشلوبين والدباج الإشبيلي، والشلوبين صاحب شرح الجزولية وكتاب "التوطئة" في النحو، وأما الدباج فتصدر لتدريس النحو والقرآن.⁽⁵⁰³⁾

ومن هنا احتل كتاب "المتع في التصريف" مركزاً مهماً بين كتب الصرف التعليمية المتجددة، وهذه المظاهر كان لها دور في جعله مصنفًا ميسرًا سهلاً.

2- اسم الكتاب:

اختار ابن عصفور لمصنفه عنواناً سماه "المتع في التصريف"، كي يستلطف القارئ هذا العنوان لدلالته على الإمتاع، والانتفاع بما طرح من مسائل صرفية. ويتضح من خلال الدراسة جل معلوماته والكيفية التي تم طرحها لتساعدتهم في فهم أوزانه، وشغف ابن عصفور بالتصريف فخصه بتأليف انماز به عن غيره ممن سبقوه من الصرفيين والنحويين الذين أولو الصرف أهمية كبرى، وعمل على تحقيقه فخر الدين قباوة، وهو من أرقى ما كتبه المتأخرون في علم الصرف.

⁵⁰² المرجع نفسه، ص 855-859.

⁵⁰³ ابن عصفور، المقرّب ومعه مُثْل المقرّب، ص 32، 34، والطيار، الدراسات اللغوية في الأندلس، ص 239.

وذكر ابن عصفور شرف علم التصريف وأوضح مرتبته وبيّن فائدته كما أوضح صعوبته وغموضه في علم العربية، بقوله: "للتصريف أشرف شطري العربية وأغمضهما: فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية، من نحوي ولغوي، إليه أيما حاجة؛ لأنه ميزان العربية؛ ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف⁽⁵⁰⁴⁾.
فالتصريف ينبغي أن يقدم على غيره من العلوم العربية لمعرفة ذوات الكلم".⁽⁵⁰⁵⁾

وغلب على ابن عصفور النزعة البصرية لإعجابه بجميع مصنفات سيبويه. لذلك تميزت هذه المصنفات في حسن ترتيبها وغازة مادتها، ووضوح عباراتها، وقلما نلمس هذه الصفات عند غيره من أهل التصريف.

جـ أسلوب الكتاب ولغته السهلة:

إن المتتبع لمصنف ابن عصفور لا يكاد يجد صعوبة في فهم مضمونه وشرحه، وذلك لأسلوبه الممتع، وعرضه البسيط، وسهولة ألفاظه، وفهم معانيه وكلماته، ونلمح في مقدمة مصنفه بأن مراده السهولة والتيسير كي يعالج المسائل الصرفية للذين استعصت عليهم لغة القدماء. لذلك اختار "الممتع في التصريف" ليقرب الصرف إلى أذهان الطلاب ويحببه إليهم، فكان يقول: "إن علم الصرف ممتع، ليكون اسمه وفق معناه، مترجماً عن فحواه".⁽⁵⁰⁶⁾

ويتضح من أسلوب ابن عصفور في شرحه للموضوعات وتوضيحها بأنه كان أسلوباً تعليمياً سمته السهولة والتيسير، لذلك أحسن ترتيب ألفاظه وقربها إلى قلب دارسيه قبل أن يسمعه، فانتقى

⁵⁰⁴ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 27.

⁵⁰⁵ المرجع السابق، ص 30.

⁵⁰⁶ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 22.

لكل باب عنوانًا بارزًا، وقدم تعريفًا للموضوع المطروق، دعمه بالحكم والأمثلة التركيبية الدالة على الوضوح. (507)

واستشهد ابن عصفور بالقرآن الكريم والأبيات الشعرية، وأقوال سابقيه أمثال الخليل وسيبويه وابن جني وغيرهم، ومنها: "والصحيح عندي ما ذهب إليه الخليل"، والذي ذهب إليه سيبويه صحيح، "وكلا القولين صحيحٌ ومذهبٌ" (508)، وغير ذلك. ثم يدخل إلى موضوعه بكل سهولة ويسر دون الإطالة والإسهاب، يناقش قضايا وموضوعاته بطريقة سهلة موجزة، وبأسلوب شيق قريب من النفس والفكر، مستخدمًا الألفاظ البعيدة عن اللغة الصرفية الصعبة، وتجنب اللفظ الحوشي الغريب، بلغة الكتاب السهلة التي لا تحتاج إلى شرح أو توضيح كبير.

وطرح ابن عصفور في مُصنّفه كثير من المسائل الصرفيّة، وجاء على ذكر المادة الصوتيّة وهي مادة قيّمة، ولكنها لم تخرج عن المألوف إلا بما جاء عند القدماء فلم يصف لنا شيئًا جديدًا، ولم يتطرق للتغيرات الصوتية التي طرأت على لهجة أهل الأندلس في زمانه؛ بل التزم بما جاء عند سيبويه، ولم يذكر لنا ابن عصفور من الأندلسيين في مصنّفه إلا الزبيدي من العلماء. (509)

ومع ذلك فلكل عالم أو صرفي بعض الهفوات أو السقطات، وسأتي على ذكر نموذج من هفوات ابن عصفور في بعض إحالاته، وتناقض بعض آرائه وقصوره في بعض المسائل الصرفية وأخطائه العلمية، كقوله في الإبدال: «فأما قول نصيب:

فلو كنت وردا لونه لعسقتني ولكن ربي سأنني بسواديا» (510)

فإنه لم يبدل الشين سينا، بل كان له لثغ في الشين (511)

⁵⁰⁷ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 22.

⁵⁰⁸ المرجع نفسه، ج 1، ص 224، ص 304، ص 306.

⁵⁰⁹ الطيار، الدراسات اللغوية في الأندلس، ص 240.

⁵¹⁰ قباوة، ابن عصفور والتصريف، ص 191.

لذلك بقي ابن عصفور مثار جدل بين علماء عصره، ومن جاء بعده، فهو صاحب مكانة علمية متميزة بين أقرانه؛ إذ لقب بخاتم النّحاة والصرفيّين، ولا يمكن أن ننسى فضله بما قدم للعربية من مؤلفات وشروحات ومختصرات.⁽⁵¹²⁾

2- مظاهر التجديد في كتاب "ارتشاف الضّرْب" لأبي حيّان:

يعد كتاب "ارتشاف الضّرْب من لسان العرب" من أبرز الكتب المختصرة التي ألفها أبو حيّان تلبية لخدمة الصّرف العربيّ وعُد من المطولات، وكَتَبَه من أجل تيسير كثير من المسائل اللغوية على دارسيّه ومتعلّميّه، وأراد أبو حيّان أن يختصر كتابه "التذيل والتكميل" الذي ألفه في شرح التسهيل لابن مالك وقد عُسر على طلابه، وطلبوا منه شرحه لإزالة ما استعصى عليهم وإزالة الاستدلال والتعليل، فألف مصنفه "ارتشاف الضرب من لسان العرب" وجاء هذا الكتاب تكميلاً لكتابه الأول "التذيل التكميل" كي يستوفي بعض المسائل التي لم يذكرها في كتابه الكبير.⁽⁵¹³⁾

وفي معنى هذه التسمية، يقول أبو حيّان: "ولما كمل هذا الكتاب خلوا مبانيه من التّنبّيج والتعقيد حُلُوا معانيه للمفيد والمستفيد، سمّيته "ارتشاف الضّرْب من لسان العرب"⁽⁵¹⁴⁾، والضّرْب عند ابن منظور : هو غسل البرّ... والضّرْب بتسكين الراء لغة فيه؛ حكاه أبو حنيفة، قال: وذلك قليل⁽⁵¹⁵⁾. وبهذا يكون معنى التسمية هو نقص الغسل وامتصاص الغسل من كتاب لسان العرب وكلامهم، ويكون النطق للكلمة الضّرْب بالتحريك.

وأما منهج أبي حيّان فيقوم على براعة التبويب والتقسيم والتفضيل والتنظيم والترتيب للموضوعات التي يتناولها في كل كتاب من كتبه، وظهر هذا واضحاً في مصنفه الارتشاف إذ

⁵¹¹ ولد أباه، تاريخ النحوي العربي في المشرق والمغرب، ص 191، 284.

⁵¹² المرجع السابق، ص 287.

⁵¹³ الحديثي، أبو حيان النحوي، ص 134.

⁵¹⁴ أبو حيان، إرتشاف الضرب من لسان العرب، ج 1، ص 4.

⁵¹⁵ ابن منظور، لسان العرب، ج 1، ص 637 .

تحدث عن أبواب النحو والصرف، ثم بدأ بالتعريف به، وتناول الموضوعات، وقسمها إلى فصول وقضايا جزئية، وتطرق إلى حديث النحاة وبيّن آراءهم، وقام بتقسيمها إلى مذاهب مع إيراد أدلة كل فريق، ثم أخذ بالرأي الأقوى والذي يراه مناسباً⁽⁵¹⁶⁾. لذلك اهتم أبو حيان في مصنفاته بضرب الأمثلة وتنوع الشواهد وهو أسلوب تعليمي اتبعه في تقريب المادة العلمية وتبسيطها في ذهن الدارسين⁽⁵¹⁷⁾.

ومن اجتهادات أبي حيان أنه خالف ابن عصفور في ما جاء على وزن "فَعِيل" الذي لا يدل على اسم الفاعل بمعنى مفعول، نحو قَتِيلٌ وَجَرِيحٌ وَخَصِيْبٌ وَصَرِيْعٌ، ولا يعمل عَمَلُ المفعول، فلا يقال: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَرِيْعٍ غَلَامَةٌ أَيْ مَصْرُوعٌ، إلا أن ابن عصفور أجاز إعماله إعمال مفعول، ويحتاج إثبات ذلك إلى السماع، ولا يقدم إلا بالسماع⁽⁵¹⁸⁾.

إلا أن أبا حيان أجاز عَمَل "فَعِيل" بأن تأتي بمعنى مَفْعُول كـ "قَتِيل"، وتأتي بمعنى مَفْعِل كـ "عَقِيد" من أَعْقَدْتُ الْعَسْلَ، وَجَمَعُهُمَا يَعْمَلُ، فنقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَتَلَى رَجَالَهُ وَعَقْدَى إِبْلَهُ . ويقول أبو حيان : بأنه لا يُقَاسُ بِنَاءُ فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ؛ بَلْ يَنْوِبُ فَعِيلٌ عَنْ مَفْعِلٍ .⁽⁵¹⁹⁾

كذلك ذهب أبو حيان بقوله : إن المصادر لا تُصَغَّرُ قَبْلَ الْأَسْمَاءِ، وذلك في قوله :إن "رُوَيْدٌ" هو تصغير "إِرْوَادٍ" تصغير ترخيم، لا تصغير "رُود" وهو اسم فعل بمعنى "المُهْل"، خلافاً للفراء في دعواه ذلك، و"رُوَيْدًا" تصغير "مُرُود" لَأَنَّ اسمَ الفاعل مُصَغَّرٌ.⁽⁵²⁰⁾

ومن ذلك كانت غاية أبي حيان واضحة تمثلت في التسهيل والتجديد للمسائل الصرفية التي طرحها في مصنفه، إذ ذكر صعوبة الصرف ووصفه بصعب المرام، وليس بالسهل؛ بل مستعصٍ على الأفهام، لا ينفذ في معرفته إلا العقل السليم.⁽⁵²¹⁾

⁵¹⁶ بدرية، اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة، ص39.

⁵¹⁷ المرجع السابق، ص50.

⁵¹⁸ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج5، 2288.

⁵¹⁹، المرجع نفسه، ج5، 2288.

⁵²⁰ المرجع السابق، ج5، ص2299 ، ص2300 .

والمنتبع في مصنفاته يجد أن أبا حيان رجل عظيم له مواقف كثيرة في علوم اللغة العربية، وله عدة آراء متنوعة ومتطورة تتضح من خلال المطالعة وعند الرجوع إليها أثناء الدراسة.⁽⁵²²⁾

1- محتوى الكتاب وأبوابه:

قسم أبو حيان مصنفه هذا إلى قسمين، الأول: في أحكام الكلم قبل التركيب، والثانية : في أحكامها حالة التركيب. وبدأ أبو حيان الكتاب في قوله: "وربما أنجز بعض من أحكام هذه مع أحكام الأخرى لضرورة التصنيف، وتناسب التأليف، وقصدت بذلك _ يعلم الله _ تسهيل ما عَسُرَ إدراكه على الطلاب"⁽⁵²³⁾. ويفهم من كلام أبي حيان أن مقصده من تأليف كتابه هذا هو "التسهيل والتجديد"، وإزالة ما تعسر على طلابه في الصّرف العربيّ.

ومن المعلوم أنّ دراسة الأصوات تُوصِل إلى فهم الصّرف، لذلك تقدم أبو حيان بالحديث في مواد الكلم متفقا مع سيبويه في تقسيمها إلى "اسم، وفعل، وحرف"، و ذكر حروف الهجاء، وسمّاها حروف المعجم، وتطرق إلى الخلاف في عددها وهي عنده سبعة وعشرون حرفا، وقسم مخارج الحروف إلى ستة عشر مخرجا وصفاتها مع ذكر آراء الصرفيين والنحاة السابقين فيها، وتطرق إلى أبنية الأسماء والأفعال وتفرد بذكر الأبنية مع الاستقصاء والحصص لها.⁽⁵²⁴⁾

أما الجملة الثانية : فقد تحدث فيها عن أحكام الكلم حالة التركيب وهي الإعرابية، وغير الإعرابية، ثم تناول ما كان في أحكام الكلمة حالة التركيب التي هي إعرابية . وعرج أبو حيان

⁵²¹ المرجع نفسه ، ص3.

⁵²² الحديثي، أبو حيان النحوي، ص 586.

⁵²³ الأندلسي أبو حيان ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 4.

⁵²⁴ المرجع نفسه، ص 4-21.

بالكلام على اللغة، وأبوابه هي : باب الإعراب، وباب النكرة والمعرفة، وباب المبتدأ والخبر وما يدخل عليهما من أدوات وأفعال ... وما إلى غير ذلك.⁽⁵²⁵⁾

وعمل أبو حيّان على ترتيب موضوعات كتابه وتبويبها، واهتمامه بقواعد اللغة وأحكامها، وذلك من خلال دقة العرض، وسهولة الترتيب، إذ قام بحصر ومعالجة موضوعات الكتاب الواحد، وجمع بين المتجانس منها، وركز على المعلومات والمبادئ التي تضمنتها الأبواب الصرفية والنحوية، لذلك قدم الصرف على النحو، وكان سباقاً إلى ذلك النهج خلافاً لما اعتاده الصرفيون، كما مزج ثقافة المغرب بثقافة المشرق، وهذا المنهجُ فريدٌ من نوعه بين النحاة في التأليف⁽⁵²⁶⁾. لذلك يبدو أن أبا حيان ينهج منهجاً علمياً في عرضه لموضوعات كتابه وجاء تبويبها تماشياً مع منهجه في التيسير .

وختم أبو حيّان مُصنّفه بالتحدّث عن باب الضرائر التي تُجَوِّز للشاعر من الشعر ما لا يَجُوز في الكلام. كما أن موضوعات الارتشاف لا تختلف عن موضوعات "التذييل والتكميل" إلا في التبويب والتفصيل لكنّ أبا حيّان بوب كتابه تبويباً جديداً، وقد جاء كتاب الارتشاف شاملاً إذ ظهرت فيه رغبة صاحبه بالتيسير على طلابه وللدارسين، ويمكن لنا أن نلمس هذه الظاهرة من خلال دارسته وتفحص أبواب كتابه. كما اعتمد أبو حيّان على مؤلفات وكتب نحوية وصرفية ولغوية كثيرة، وكذلك على آراء النحاة القدماء وأصبح الارتشاف سجلاً حافلاً بجميع الآراء، وأصبح ذا قيمة عالية في الدراسات الصّرفيّة، وهذا ما حدا بالسيوطي إلى أن يُلخصه في كتابه همع الهوامع للإفادة منه، ومن خصائص مُهمّة أبيّ حيّان.⁽⁵²⁷⁾

2- الاستشهاد بالقرآن والشعر والأمثال:

⁵²⁵ الحديثي، أبو حيان النحوي، ص 134 - 137.

⁵²⁶ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 46، 65.

⁵²⁷ الحديثي، أبو حيان النحوي، ص 134، 137، وعصيدة، جهود نحاة الأندلس، ص 49.

استشهد أبو حيان في كتابه "الارتشاف" بجميع أنواع الاستشهادات المعروفة كالاستشهاد بالقرآن الكريم والأحاديث النبوية والشعر العربي الفصيح ولغات القبائل والأمثال، وتقول خديجة الحديثي: إن أبا حيان قد اعتمد على القرآن الكريم في تفسيره كتاب "البحر المحيط" الذي اهتم بألفاظ القرآن وتراكيبه، واهتم بالرد على مؤولي ألفاظه، ومحرفي ومغيري كلمه، كما أخذ من القراءات ما تواتر منها وما صح عن قرائها الثقات. (528)

لذلك اعتبر الشاهد القرآني المصدر الموثوق به في التقييد واستخلاص قواعد الصرف، الذي اعتمد عليه أبو حيان في استخلاص القواعد النحوية واللغوية لأن القرآن الكريم أفصح الكلام المنثور وهو من أهم مصادر السماع عند الصرفيين، لذلك يساعد الاستشهاد الدارسين والطلاب على فهم وتوضيح دراساتهم الصرفية والنحوية ليصلوا إلى مرادهم في السهولة والتيسير دون التعقيد، كما هو الحال في بعض المصنفات النحوية والصرفية التي يصعب علينا فهمها لكثرة ما تحتويه من تأويلات وتعقيدات. (529)

وأما باب الإدغام فقد اعتمد أبو حيان على الشاهد القرآني فجاء ببعض الآيات القرآنية المجتزأة، فلم يذكر لنا اسم السورة الكريمة، ولا رقم الآية، بل ذكر كلمات متقطعة من الآيات كما في قوله تعالى: ﴿ فَاطْهَرُوا ﴾ (530)، ﴿ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ ﴾ (531)، "، و ﴿ إِنَّا قُلْنَا ﴾ (532)، ﴿ يَظْهَرُونَ ﴾ (533)، ﴿ أَن يُصْلِحَا ﴾. (534) (535)

⁵²⁸ الحديثي، أبو حيان النحوي، ص 417.

⁵²⁹ بدرية، اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة ص 144.

⁵³⁰ سورة المائدة: الآية، 5.

⁵³¹ سورة الأعراف: الآية، 130.

⁵³² سورة التوبة: الآية، 38.

⁵³³ سورة الزخرف: الآية، 33.

⁵³⁴ سورة النساء: الآية، 128.

⁵³⁵ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص 349.

وأما الاستشهاد بالحديث الشريف فكان أبو حيان لا يجوزه ؛ لأن الرواة جَوَّزوا النقل بالمعنى، لكثرة ما وقع من اللحن بسبب الرواة الذين كانوا من غير العرب، إلا أنه عاد واستشهد بالأحاديث بكتابه التفسير المحيط، واعتمد على رواية الأخبار والقصص التي يفسر بها الآيات القرآنية بما كان مؤيداً منها بحديث نبوي.⁽⁵³⁶⁾

وقد اعتمد أبو حيان كثيراً على الشعر كي يحتج به في اللغة والنحو والصرف، كما اتضح ذلك في كتابه الارتشاف؛ إذ احتج بشعر الشعراء الذين اعتمد عليهم البصريون دون غيرهم، ومن أمثلة ذلك ⁽⁵³⁷⁾، قول الشاعر :

هو الخبيثُ عَيْنُهُ فَرَّارُهُ (رجز)

مَمْشَاهُ مَشْيُ الْكَلْبِ وَارْدِجَارُهُ ⁵³⁸

فقد كان يذكر البيت الشعري كاملاً وأحياناً يذكر الصدر ومرة العجز، إلا المولدين فقد ذكر لهم أشعاراً لمجرد الاستشهاد والتمثيل، دون أن يثبت بها قاعدة ولم يضع عليها حكماً، لكنه كان يستدرك بعد ذكر البيت الشعري بأنه لا يعلم إن كان ممن يستشهد بشعره أم لا، أو إن كان عربياً أم لا. ⁽⁵³⁹⁾

وتخلص الباحثة إلى أن أبا حيان خط لنفسه مذهباً تَقَرَّد به وتَمَيَّز عن غيره من العلماء الذين سبقوه أو عاصروه، فليس هو بصريحاً دائماً ولا ظاهرياً؛ بل كان يتبع من يرى أن الصواب والصحة في اتباعه، ويختار الرأي الذي يراه مناسباً. وهكذا تجلت لنا رؤيته بوضوح رغبة منه في تيسير

⁵³⁶ الحديثي، أبو حيان النحوي، ص 430، 431، 436.

⁵³⁷ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 1133.

⁵³⁸ المبرد، محمد بن يزيد، الكامل، ط1، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1997م،

ج4، ص 560.

⁵³⁹ الحديثي، أبو حيان النحوي، ص442.

وتجديد الصرف وتسهيل أبوابه ومسائله، فكانت له نظرة واضحة في مقاييس الصرفيين وتعليقاتهم وتأويلاتهم التي لم يكن يرضى بها، ويرى أن العلل لا فائدة فيها، ولا تزيده إلا تعقيداً.⁽⁵⁴⁰⁾

⁵⁴⁰ المرجع السابق ، ص452.

المبحث الثاني: الأعلام المجددون:

انشغل علماء الصّرف الأندلسيون بالبحث عن عوامل جديدة تساعدهم في التخلص من تعقيدات الصّرف العربيّ، ومن خلال دراساتهم وأبحاثهم في دروس الصّرف وعلمه، تمكنوا من الوصول إلى طرق جديدة في تعلّم الصّرف وتعليمه بطريقة ميسرة سهلة جديدة. لذلك كثر الأعلام المجددون في الأندلس الذين دوى ذكرهم في الكتب والمصنفات؛ لأنهم أنشأوا مصنفاتهم الصّرفيّة بكل دقة، وإحكام وبرزت المصنفات والألفيات الطويلة بشكل ملحوظ، فأغنوا المكتبات العربية بمؤلفاتهم، وساعدوا على النهوض بعلم جديد. (541)

ومن ذلك أجاد الأندلسيون البحث عن سبل التيسير والتجديد في الصرف العربي، فقد عكفوا على شرح الكتب والتأليف ونظم المتن، ومن أبرزهم:

1- ابن مالك :

صنّف ابن مالك ضمن أوائل الصرفيين الأندلسيين الذين تلمسوا بالعربية في بلاد الأندلس والمشرق وأتقنوها، وأصبح ابن مالك مولعاً بنقل غريب العربية وحوشها، وحفظ ونظم أشعارها (542). وكان يسعى إلى التجديد والابتكار في تطوير الصرف والنحو عن طريق إعادة تنظيم أبوابه وترتيب مسائله الصرفية. (543)

واعتاد ابن مالك أثناء تأليفه للكتب والمصنفات أن يذكر جميع التفاصيل والدقائق كما في كتابه "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، لكنه كان يعود إلى شرحه وتوضيحه في كتاب آخر مختصر لما سبق، ويتمثل هذا في كتابه عمدة الحافظ وعدة اللافت " إذ اقتصره على ذكر رؤوس المسائل الصرفية، فلم يتطرق إلى ذكر التفاصيل ولم يعرض للخلافات، أما مؤلفاته النثرية فقد اتبع تصنيف

⁵⁴¹ الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 259.

⁵⁴² الهيتي، خصائص مذهب الأندلس خلال القرن السابع الهجري، ص 327.

⁵⁴³ الحديثي، أبو حيان النحوي، ص 313، 314 .

النظم كما هو في كتابه "الكافية الشافية" ثم "الخلاصة المعروفة بالألفية" متخذاً الأساليب التعليمية التجديدية المتمثلة في نظم اللغة، وفنونها ليسهل على المتعلمين والمبتدئين تعلمها وحفظها.⁽⁵⁴⁴⁾

وقدم ابن مالك السماع على القياس، وتوسع في النقل عن القبائل العربية التي لم تكن ضمن دائرة من يوثق بسلامة لغتهم، كلخم وقضاعة وخزاعة⁽⁵⁴⁵⁾؛ إذ توسع بقبول كل ما سُمع من كلام العرب، وذلك بقوله: "مُصَيِّبَةٌ ومصابوب، فهو الأصل، ويقال أيضاً: مَصَايِبُ بإبدال الهمزة من حرف اللين وهو مخالف للقياس؛ لأنَّ هذا الإبدال لا يستحقه من حروف المد إلا الزائد، كصَحيفة وصَحائف⁽⁵⁴⁶⁾". و جَمَعَ "حَكَمَ" "حُكَّامَ"، و"حَفَظَ" "حُفَاطَ"، و"بَرَّ" "بَرَّةَ".⁽⁵⁴⁷⁾ وعمل على حذف عين "فَعِيلَ" من بنات الياء والواو جمعياً للتخفيف مثل: "لَيْنَ"، و"مَيْتَ".⁽⁵⁴⁸⁾

واستشهد بالقرآن والحديث، واعتُبر من الذين أكثروا الاستشهاد بالحديث الشريف محاولاً بذلك حل الإشكالات التي وردت في الأحاديث على إثبات قواعد وأقيسه جديدة في الصرف العربي، لذلك انتقد أبو حيان كثرة احتجازه بالحديث.⁽⁵⁴⁹⁾

نظم ابن مالك ألفيته المشهورة وهي منظومة شعرية تضمنت كل مسائل النحو والصرف وبلغ عدد أبياتها ألف بيت وأكثر، وختم الألفية في الإعلال والحذف، وفصل في الإدغام، وكان كثيراً ما يقوم بتعديل آرائه ليأتي بما هو سهل وجديد⁽⁵⁵⁰⁾. وسعى إلى إعادة تنظيم وترتيب أبواب كثيرة من

⁵⁴⁴ عبد الرحمن، ممدوح، المنظومة النحوية "دراسة تحليلية، دار المعرفة الجامعية، ص20، 2000.

⁵⁴⁵ السيوطي، الاقتراح، ص 45، 46.

⁵⁴⁶ ابن مالك، (ت672هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 317.

⁵⁴⁷ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص41.

⁵⁴⁸ الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج1، ص38، والسيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع، ج2، ص218، ص 19.

⁵⁴⁹ الهيتي، خصائص مذهب الأندلس، ص 202، 203، والحديثي، المدارس النحوية، ص 349.

⁵⁵⁰ عبد الرحمن، المنظومة النحوية "دراسة تحليلية، دار المعرفة الجامعية، ص2.

المسائل الصرفية⁽⁵⁵¹⁾. وقام على شرحها عدد كبير من الصرفيين والتي امتازت بتعديل آرائه السابقة وأثبت ما يرى صحته.⁽⁵⁵²⁾

كما وافق ابن مالك⁽⁵⁵³⁾ الكوفيين في جواز منع المصروف في الشعر واتخذة أساسا في التقعيد الصرفي والنحوي في منهج التأليف ونلمس هذه السمة بمقارنة مؤلفاته مع كتاب سيبويه والمفصل للزمخشري وغير ذلك، والمنع في الاختيار لورود السماع في ذلك كثيرا، وهو مخالف لأكثر البصريين⁽⁵⁵⁴⁾ حيث منعه مطلقا من الشعر. كما ذهب ابن مالك إلى أن المركب إذا ختم بمثل مفاعل، أو بذي ألف تأنيث كمحاريب ومساجد أو عبد بشرى، أو عبد حمراء إذا ركبنا وسمي به، ثم ذكر فإنه يمنع من الصرف.⁽⁵⁵⁵⁾

وخالف ابن مالك رأي البصريين في جواز حذف الياء من مفاعيل وإثباتها في غيره. وأجاز ابن مالك مذهب البصريين في قلب الياء واوًا، أو ما كان منقلبًا عن ياء في التصغير؛ كراهة اجتماع الياءات فيقال في بيت، وشيخ، وناب، على التوالي : بُويت، وشُويخ، ونُويب، أما البصريون فمنعوا ذلك حيث أوجبوا إقرار الياء⁽⁵⁵⁶⁾. ويجد المتتبع لآراء ابن مالك يجده أنه يخالف رأي البصريين مرة ومرة يوافقهم.

أما أسلوبه فامتاز بالدقة في التنظيم في جميع أبواب كتبه، فكان يبدأ بتعريف عنوان الباب الذي يعالجه ثم يبين أحكامه. إذ اتضح هذا في كتابه "الخلاصة" الذي انماز بأسلوبه السلس،

⁵⁵¹ الحديثي، أبو حيان النحوي، ص 313، 314 .

⁵⁵² عبد الرحمن، المنظومة النحوية، ص2.

⁵⁵³ السيوطي، همع الهموامع في جمع الجوامع ، ج1، ص122.

⁵⁵⁴ ابن الأنباري، الأنصاف، ج2، ص493، مسألة 70.

⁵⁵⁵ السيوطي، همع الهموامع في جمع الجوامع ، ج1، ص119.

⁵⁵⁶ المرجع نفسه، ج3، ص 342

لمبالغته في الاختصار، فكان جيد النظم لبعده عن التعقيدات والتأويلات، كي يسهل تذوقه، وحفظه على الدارسين.⁽⁵⁵⁷⁾

أ - منهجه:

عمل ابن مالك على توسيع دائرة السماع لاعتماده على لغة الحديث الشريف وإكثاره من الاستشهاد بالقرآن الكريم في مؤلفاته، وبرهن أن جميع الصيغ الواردة في الحديث الشريف لها شواهد من أشعار العرب التي يستشهد بها في اللغة والنحو والصرف التي أجمع الصرفيون عليها⁽⁵⁵⁸⁾. كما أجاز الاستشهاد بالحديث الشريف وأولاه أهمية كبرى في كثير من كتبه، وأورد في كتابه شرح التسهيل أحد عشر ومئتي شاهد من الأحاديث الشريفة، وكذلك حوى كتابه شرح الكافية أكثر من سبعين حديثاً.⁽⁵⁵⁹⁾

كما قدم ابن مالك السماع على القياس وتوسع في النقل عن القبائل العربية التي لم تكن ضمن دائرة من يوثق بسلامة لغتهم، كلخم وقضاة وخزاعة⁽⁵⁶⁰⁾، إذ توسع بقبول كل ما سُمع من كلام العرب، وذلك بقوله: "مصيبية ومصاوب، فهو الأصل، ويقال أيضا مصائب بإبدال الهمزة من حرف اللين وهو مخالف للقياس لأنّ هذا الإبدال لا يستحقه من حروف المد إلا الزائد، كصحيفة وصحائف".⁽⁵⁶¹⁾

⁵⁵⁷ ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 319، 321

⁵⁵⁸ المرجع السابق، ص، 316.

⁵⁵⁹ الجندي، أحمد محمد، موقف أبي حيان الأندلسي من الاستشهاد بالحديث في كتابه : منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك"، عدد3، مجلد1، مجلة التراث النبوي، ص188، 189.

⁵⁶⁰ السيوطي، الاقتراح، ص45، 46.

⁵⁶¹ ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص317.

ب - مؤلفاته:

ملأت شهرة ابن مالك الآفاق بمؤلفاته نظمًا ونثرًا فتفوق على سابقيه ومعاصريه، ومن هذه المؤلفات "الكافية الشافية"؛ إذ اعتمد على السماع في كتابتها وشرحها، وأما مصنفه "الألفية" فهو ملخص للكافية وكتب عليها عدة شروح استقرأها "كشف الظنون"، ومن شروحها شرح ابن الناظم وشرح المرادي وشرح الأشموني. ومن كتبه "الفوائد وتسهيل وتكميل المقاصد"، جمع فيه بإيجاز قواعد النحو والصرف مع الاستقصاء؛ بحيث أصبح يُغني عن المطولات، فالطلبة مدينون لابن مالك على ما ترك من مؤلفات قيمة أثرى فيها المكتبة العربية. فمؤلفاته وأقواله تناقلها العلماء في كتبهم مشاركة ومغاربة. (562)

ومن هنا اشتهرت مؤلفات ابن مالك وأصبحت أوسع انتشارا "الكافية الشافية" و"الخلاصة" و"تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" فكل مؤلف له سماته التعليمية الخاصة به، والتي عملت على رغبتهم في التيسير والتسهيل (563). وأما "الكافية الشافية" فهي موسوعة شاملة جمعها من دراسته الواسعة، ونظمها في ألفين وسبعمائة وخمسين بيتا ونيف، وشرحها (564)، وهي ذات أسلوب علمي تربوي أفاد منها الدارسون فأنكبوا عليها، ونالت منزلة علمية توازي كتاب سيبويه، وجمل الزجاجي وإيضاح الفارسي. (565)

لذلك أطلق على ألفية ابن مالك "الخلاصة"، حيث أقبل عليها رواد العلم يحفظونها ويتعلمون منها، يقول خفاجة: "وقد أقبل الناس إقبالا زائدا يحفظونها، ويتعرفون أحكامها ولذا أكثر العلماء من

⁵⁶² الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 262، 263.

⁵⁶³ ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 313، 314.

⁵⁶⁴ ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 314.

⁵⁶⁵ المرجع السابق، ص 315، 316.

شرحها" (566). وأقبل عليها العلماء والدارسون بالشرح والتعليق والإعراب واعتبرت مصدرا مهما من مصادر التعلم في الأندلس وغيرها، وقد قام عدد كبير من الصرفيين والنحاة بشرحها .

وأما "كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" فتكمن أهميته بالتسهيل على الطلاب كونه يمثل الآراء النهائية لابن مالك، فهو حصيلة ثمرة فكره، لذلك استمد الصرفيون منه علوم الدرس الصرفي الأندلسي، واعتمدوها في تثبيت وحل المسائل الصرفية والعويصة منها، واعتبر العلماء هذا الكتاب مقدسا ككتاب سيبويه، ومنهم أبو حيان الذي ذكره في كتابه البحر المحيط ووصفه بأنه أفضل ما وضعه المتأخرون من المختصرات. (567)

وقد أشار ابن الناظم عند شرحه لألفية ابن مالك إلى سهولة ويسر مؤلفاته، وعزا ذلك إلى موهبته الفذة وطبيعته السهلة، بقوله: " ويرجع سر السهولة واليسر، وقرب المأخذ في جميع ما ألفه ابن مالك - بالإضافة إلى موهبته الفذة، وطبيعته السهلة - إلى ما مر به التأليف من مراحل جعلته أيسر أسلوبا وأقرب تناولا" (568). وهذا دلالة على تعقيد الصرف ومسائله في نظر الدارسين والمتعلمين قبل عهد ابن مالك، مما جعله يسير بخطى التجديد والتبسيط والابتعاد عن كثرة التعليقات والتأويلات الجدلية التي سار عليها الأقدمون.

لكنَّ أبا حيان كان مولعا بمصنفات ابن مالك فاعتمد عليها ومنها التكميل في شرح التسهيل، والتخييل الملخص من شرح التسهيل، وهو تلخيص لشرح ابن مالك وأما كتاب التذييل والتكميل فهو شرح للتسهيل" ويكفيه إجلالا أن كتاب "ارتشاف الضرب" ما هو إلا اختصار لهذا الكتاب⁽⁵⁶⁹⁾. إلا

⁵⁶⁶ خفاجة، محمد عبد المنعم، قصة الأدب في الأندلس، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، 1962، ص220.

⁵⁶⁷ ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص، 315.

⁵⁶⁸ ابن الناظم، أبو عبد الله (ت672هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، "د. ط"، دار الجيل، بيروت، 1998م، ص9.

⁵⁶⁹ ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص، 315.

أن ألفية ابن مالك وجميع مصنفاته نالت مكانا مرموقا بين مثيلاتها لشهرتها ودورها في تطوير الصرف العربي وتسهيله على الطلاب.

5- ترتيب أبواب الصرف والنحو:

اهتم ابن مالك بالترتيب وتناسب الأبواب في مؤلفاته، إذ تميزت بحسن ترتيبها ووضوح تقسيماتها ومعناها، وسهولة لغتها، وسار علماء النحو والصرف على مذهب ابن مالك في التبويب والتصنيف لأبواب الصرف والنحو، وهي طريقة سائدة ومنتشرة بين الصرفيين، وذلك لأن ألفيته تسير وفق منهج صحيح في التبويب، ومن أجل ذلك اتجه ابن مالك نحو التجديد والابتكار في منهج التأليف والترتيب بما يناسب غرض الألفية التعليمية، إذ ارتضاه الكثيرون ممن جاءوا بعده وساروا على نهجه، واتبعوا طريقته في التبويب. (570)

أعاد بعض الصرفيين ترتيب أبواب الصّرف والنَّحو على نظام الألفية⁽⁵⁷¹⁾، ومنهم الشيخ أحمد بن عبد الفتاح الملوي صاحب كتاب " الأنوار البهية في ترتيب الرضي على الألفية". وأما في العصر الحديث فقد قام المحقق محمد عبد الخالق عضيمه، بتحقيق كتاب المقتضب للمبرد وفهرسه وفق ترتيب ابن مالك في ألفيته والذي تضمن جميع الأبواب النحوية والصرفية، وكان ميله واضحا إلى التجديد والابتكار ومراده التسهيل على طلابه والدارسين. (572)

⁵⁷⁰ الحداد، الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، ص 57.

⁵⁷¹ ابن مالك، ألفية ابن مالك ومنهجها وشروحها، ص 5.

⁵⁷² الحداد، الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، ص 57.

د- المسائل التي عالجها:

حظيت المسائل الصرفية بعناية ابن مالك واتضح نظمه في باب المقصور والممدود: قال في شرح التسهيل : فإن كان أعجميا نحو: عيسى، أجازوا فيه الوجهين، لاحتمال الزيادة وعدمها⁽⁵⁷³⁾. إلا أن أبا حيان⁽⁵⁷⁴⁾ وابن خروف⁽⁵⁷⁵⁾ وافقا الكوفيين في مسألة "مد الاسم المقصور" في ضرورة الشعر، في حين أجاز جمهور الصرفيين قصر الاسم الممدود؛ فمذهب جمهور الكوفيين⁽⁵⁷⁶⁾؛ إجازة مد المقصور في الضرورة الشعرية؛ لكن الفراء قال بعدم القياس على الاسم المقصور، إذ وجب قصره، فلا يجوز مده ألَبته، نحو: فَعَلَى سَكْرَى؛ لأنه مؤنث سَكْران وَعَطَشَى مؤنث عَطْشان، وبهذا خالف الأندلسيون جمهور البصريين في منعهم مد الاسم المقصور مطلقاً. ولم يجيزوا ذلك حتى في ضرورة الشعر⁽⁵⁷⁷⁾. كما ذهب البصريون إلى منع المد المقصور، ولكنه ضرورة غير مستحسنه، في مثل قول الشاعر:

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فلا فَقْرٌ يَدُومُ ولا غَنَاءُ⁽⁵⁷⁸⁾

وغناء اسم مقصور في الأصل، وأصله : غنى، وقد مد لضرورة الشعر.

وأما في مسألة التصرف والجمود فذهب ابن مالك إلى موافقة الكوفيين وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين حول تردد كلمة "دام" بين التصرف والجمود. والخلاف في "دام" حيث ذهب

⁵⁷³ ابن مالك، شرح التسهيل، ص23.

⁵⁷⁴ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص 276، 277.

⁵⁷⁵ السيرافي، ضرائر الشعر، ص 38، 41، وأبو حيان، ارتشاف الضرب لسان من العرب ج3، ص276؛ المرادي، المعروف بابن أم فاسم (ت749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ط1، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، مصر، القاهرة، 2001م، ج5، ص16.

⁵⁷⁶ السيرافي، ضرورة الشعر، ص96؛ والأنباري، الإنصاف، ج2، ص745، وابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص558، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص236، 237، ج3، ص276.

⁵⁷⁷ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص276، 277، والحداد، الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، ج3، ص447.

⁵⁷⁸ ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص183، لا يعرف قائله .

البصريون إلى القول بأنها تتصرف؛ مستدلين بقولهم: أدوم لك ما تدوم لي. أما الفراء فذهب بقوله:
بعدم تصرف "دام". (579)

وتميز ابن مالك بتجديداته بأن أعاد الأمور إلى أوضاعها المناسبة، فلم يهتم بالتمارين غير
العملية، وعمل على أدراج الأبنية المشتقة في الأفعال في نطاق العوامل. كما تناول أبواب
التصريف، والجموع والإمالة والتصغير، والإبدال والإدغام في آخر أبواب الخلاصة. (580)

ومع ذلك فإن ابن مالك لا يلتزم بما يقول أحياناً فخالف برأيه الخليل وسيبويه فيما ذهباً إليه،
ويتضح هذا في حديثه عن "ال" المعرفة حيث يرى أن همزة أل المعرفة همزة قطع، وأنها بحرفيها
حرف واحد، ولا يصح التعبير عنها بالألف واللام، واستدل بقولي الخليل وسيبويه بأنهما عبرا عنها
ب "ال" ولم يعبرا بالألف واللام، وذكر أمثلة كثيرة من كتاب سيبويه تؤيد رأيه. (581)

لكنه يعود ويرجح رأي الخليل وسيبويه ويعبر عن "ال" بالألف واللام في مواضع متعددة من
كتابه وشرحه، فهو يقول: وتتوب الفتحة عن الكسرة في جر ما لا ينصرف، إلا أن يضاف أو
يصحب الألف واللام أو بدلها (582) ويؤكد هذا أنه يعتبر (الألف واللام) حرف واحد . وكان من
عاداته أن يقول عند استدلاله على مسألة من مسائله، بقوله: " وقولي... وفي قولنا ... وقلت
... ونبهت ... بقولي، وأشرت بقولي... وتناول قولي... " إلى آخر هذه التعبيرات. (583)

والناظر في منهج الكوفيّين يجد اعتمادهم على السماع واضحاً في جل كتاباتهم ومصنفاتهم،
وابتعادهم عن التعليل، إذ يلمح تأثير الأندلسيّين بالكوفيّين بشكل كبير، ويتضح عدم ميل الأندلسيّين

⁵⁷⁹ درين، محمد بن عمار، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، جامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي،
السعودية، الرياض،، 2006 رسالة دكتوراه ج2، ص 836، 837.

⁵⁸⁰ ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص، 274.

⁵⁸¹ ابن مالك، شرح التسهيل، ص25.

⁵⁸² ابن مالك، شرح التسهيل، ص41.

⁵⁸³ المرجع السابق، ص25.

إلى المنطق والبحث الفلسفي إلا أن المناخ الفكري بالأندلس اتسم بعدائه - النسبي - للفلسفة والنظر العقلي إلى ما وراء الظاهرة⁽⁵⁸⁴⁾، ولاحظ أبو حيان أثناء إقامته في مصر اشتغال أهلها بالفلسفة والمنطق؛ بعكس علماء الأندلس فقد اتجهوا نحو التيسير والتجديد، ولم يكن أحد من علماء عصره يعمل بهذا المنطق الفلسفي إلا القليل كابن مضاء وابن مالك للتخلص من العلل كالثواني والثالث، بل كانوا يسمونه " المفعَل " خفية⁽⁵⁸⁵⁾. ومن الملاحظ أن العلل الصرفية كانت في أول نشأتها بعيدة عن التكلف مرتكزة على السجية العربية البسيطة، ومعتمدة في مجملها على المعنى والذوق العربي، ونهجهم في طلب الخفة، وفرارهم من القبح والثقل إلى غير ذلك.⁽⁵⁸⁶⁾

2- السهيلي :

هو عبد الرحمن بن الخطيب أبي محمد عبدالله الخثعمي السهيلي، قال ابن دحية: "هكذا أُملى على نسبه الخثعمي السهيلي "إلا أنه اشتهر بالسهيلي⁽⁵⁸⁷⁾، ويرى السهيلي في فنون العربية ؛ لغتها وأخبارها، وتصنيفاتها وغريبها⁽⁵⁸⁸⁾. وانماز بالنحو والصرف⁽⁵⁸⁹⁾، كما تحدث ابن دحية عن مدى اتساع ثقافة السهيلي فكان ملما بالعلوم الشرعية والفكرية والفلسفية، بقوله: " فازدهرت فيها العلوم الشرعية والفكرية والفلسفية وكانت حركة العلوم دؤوبة آنذاك ".⁽⁵⁹⁰⁾

فقد أوتي السهيلي ملكات متعددة الجوانب والاتجاهات، لذلك بلغ من العلم مبلغه، فتجده يعيب وينتقد معاصريه مثل: ابن خروف، وابن مضاء القرطبي، وذلك من خلال بعض المحاورات

⁵⁸⁴ الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص209.

⁵⁸⁵ الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط، ج5، ص149-150، والملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص205.

⁵⁸⁶ النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص64، 65.

⁵⁸⁷ السهيلي، نتائج الفكر، ص20.

⁵⁸⁸ السهيلي، الروض الأنف، ص25، 26.

⁵⁸⁹ السهيلي، نتائج الفكر، ص21.

⁵⁹⁰ المرجع السابق، ص21.

والنقاشات والمساجلات العلمية التي دارت بينهم، وهذا ما دعا السهيلي إلى إنكار بعض المسائل التي لم يسبقه أحد في إنكارها، فذهب معاصروه إلى وصفه بالجاهل والمقلد لإنكاره ما جاؤوا به من علوم. (591)

واستمد السهيلي براعة النظم من النص القرآني كونه سُنِّي العقيدة وقارئاً لغوياً بارعاً، معتمداً في دراساته على القياس، فاستشهد بالقراءات القرآنية الثابتة والمتواترة والشاذة، ونظر إلى القرآن بأنه مجمع أسرار البلاغة العربية جميعها، وليس النحوية منها، وخلص إلى نتائج فكرية صحيحة كانت ثمرة جهده، لذلك كان السهيلي صاحب عقلية فذة وبصيرة ثاقبة. (592)

وأما الحديث فجعله مصدرًا سماعيًا كما هو مألوف عند الأندلسيين، واستشهد به في اللغة والنحو، مشترطاً صحة الرواية في الحديث الشريف مستدًا إلى كتاب "الموطأ" للإمام مالك، فضلاً عن تحريره الصدق والأمانة بالرواية الصحيحة، إلا أن السهيلي يرتابه الشك، والخوف في صحتها، بدليل قوله: ورد في الحديث " جاء الأولين والآخرين " فقال: " ولا أحسب الرواية صحيحة " (593). وقوله في رواية "حمار أتان" بدون تنوين أتان . فكان يقول: "وأما من رواه بغير تنوين فهو في مذهبنا لا يجوز والرواية عندي منكرة"، لذلك أنكر السهيلي هذه الرواية وأقر بعدم تجويزها (594) وأما الشعر فكان له نصيب ضئيل عند السهيلي فكان إما لإثبات قاعدة أو تأكيد مسألة، أو ترجيح رأي، فقد اتضح استدلاله بالشعر الجاهلي؛ لكنه أبدى تحفظاً على الاستدلال بشعر المولدين. (595)

⁵⁹¹ البناء، محمد إبراهيم، أبو القاسم ومذهبه السهيلي، ص 57.

⁵⁹² ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 245.

⁵⁹³ السهيلي، أمالي السهيلي، ص 76.

⁵⁹⁴ المرجع السابق، ص 62.

⁵⁹⁵ ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 247.

أ- منهجه:

عُرف السهيلي بنظرته الثاقبة واطلاعه الواسع في مطالعته للكتب النحوية والصرفية⁽⁵⁹⁶⁾، والسهيلي كغيره من العلماء الذين اعتمدوا على اللغة أساساً للبحث والإبداع والاستنباط في المسائل الصرفية، لذلك نَقَلَ عن المتقدمين مثل سيبويه والمبرد⁽⁵⁹⁷⁾، فكان مجيداً في استخدام العبارات الجديدة السهلة في الجملة، متأثراً بملاح شيوخه، ومنهم: ابن الطراوة، وأبي محمد القاسم بن حمدان اللذان زرعا في السهيلي حرية الرأي، وضرورة العودة الحتمية إلى أصول اللغة، وكما تأثر السهيلي بشيوخه فهناك من تأثر به، وتتلذذ على يديه ومن أبرزهم: أبو علي الرندي، وأبو محمد بن عطية المالقي، والشلوبين، وغيرهم⁽⁵⁹⁸⁾.

تأثر السهيلي بمنهج النحويين والصرفيين القدامى أمثال: سيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم ممن سبقوه، فكان يوافقهم مرة ويخالفهم مرة أخرى، ويحمل عليهم في كثير من المسائل الصرفية والنحوية، لكنه اعتاد عند طرحه للمسألة الصرفية أن يسلك أسلوب الحوار الجاد في موضوعه كالمسائل والمجيب، وهذا يدل على مرونة منهجه في المناقشة؛ يقبل الدليل، وكثيراً ما كان يذهب إلى صواب الرأي، لذلك انماز منهجه بالسهولة والتيسير والتجديد.⁽⁵⁹⁹⁾

⁵⁹⁶ نصر، مسائل النحو والصرف في أمالي السهيلي، ص 131.

⁵⁹⁷ إبراهيم، أبو القاسم السهيلي ومنهجه النحوي، ص 67.

⁵⁹⁸ نصر، مسائل النحو والصرف في أمالي السهيلي، ص 131، وإبراهيم، أبو القاسم السهيلي ومنهجه النحوي، ص 67، 68.

⁵⁹⁹ نصر، مسائل النحو والصرف في أمالي السهيلي، ص 131.

ب - مؤلفاته:

اهتم السهيلي بالعلم والأدب، ومنحه الله سرعة الحفظ والإدراك، وتميز عن غيره من علماء عصره، فكان له كثير من الآراء والوقفات العلمية والشروحات المميزة في ثنايا كتبه⁽⁶⁰⁰⁾. ويلحظ المتتبع لمؤلفات السهيلي أنه لم يعتمد علوماً معينة ؛ بل درس علم النحو واللغة والتفسير والفقه، وغير ذلك. لذلك امتازت مؤلفاته بوحدة الموضوع، فتجد مصنفه " نتائج الفكر " يدور حول موضوعات مختلفة في الصرف والنحو امتزجت بثقافات متعددة، كما عمل على تبويب مؤلفه "نتائج الفكر" وفق تبويب أبواب كتاب الجمل للزجاجي، وذلك لاستمالة قلوب دارسيه رغبة منه في تجديد مسأله الصرفية والنحوية، وتحدث في مؤلفه "الفرائض" عن مصادر المواريث وأصولها، أما مؤلفه "التعريف والإعلام" فتناول المبهمات في القرآن الكريم، كما اختص "الروض الأثف" في شرح السيرة النبوية، وكان أول من اتجه إلى هذا النوع من الشروحات الذي نال شهرة كبيرة، وطبع غير مرة، وله الكثير من المؤلفات القيّمة.⁽⁶⁰¹⁾

واهتم السهيلي بأنواع العلوم كافة، فلم يتوقف عند النحو والصرف فقط؛ بل تعدى ذلك إلى موضوعات لغوية كثيرة، لذلك امتاز أسلوبه بالجدية والنشاط في كل مسألة عرج إليها، وهو قادر على معالجة فكرته العلمية بسهولة وتيسير.⁽⁶⁰²⁾

ج- المسائل الصّرفيّة التي عالّجها:

تناول السهيلي مجموعة من المسائل التي تدل على اهتماماته الصرفية وإسهاماته في هذا المجال، لذلك لم يعتن بذكر توجيهات غيره من العلماء أمثال أبي البركات الأنباري والعكبري، بل

⁶⁰⁰ إبراهيم، أبو القاسم السهيلي ومنهجه النحوي، ص120.

⁶⁰¹ السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 15، 16.

⁶⁰² المرجع السابق ، ص16، 17.

كان صاحب نظرة ذاتية في جميع المسائل التي تناولها في مصنفاته، وكثيرًا ما تجده يخرج برأي متفرد جديد، وعند أخذه برأي غيره تجده يضع له مقدمات وشروحات تمثل موقفه من المسألة، ويبين رأيه فيها، ومن درجة دقته وجديته تشعر بأن الآراء المنتقاة أو المسائل المطروحة منسوبة إليه.⁽⁶⁰³⁾

ومن ذلك رأيه في هذه المسألة والتي نسب إلى نفسه تصغير كلمة "لؤي"، بقوله: وأما لؤي، فقال ابن الأنباري واللّائي هو الثور الوحشي .. وهو عندي تصغير لَأْيٍ، اللَّأْيُ البطء، كأنهم يريدون معنى الأناة، وترك العجلة "⁽⁶⁰⁴⁾. كذلك أورد رأيًا في تسمية الدهر، وذلك ما جاء في قول الشاعر خالد بن حق:

تَمَخَّضَتِ الْمُنُونُ لَهُ بِيَوْمٍ أَنَّى؛ وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامٍ⁽⁶⁰⁵⁾

والمُنُون: المنيّة، وهي من أسماء الدهر، وهو من مَنَنْتُ الحبلَ إذا قطعته⁽⁶⁰⁶⁾، ويقصد به الموت كما في قول أبي ذؤيب الهذلي في رثائه أولاده الخمسة :

أَمِنَ الْمُنُونِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبٍ مَن يَجْزَعُ⁽⁶⁰⁷⁾

والمُنُون على وزن فَعُول إذا كان بمعنى فاعل فيقال : امرأة صَبُور وشَكُور، فمعنى المنون المقطوع.⁽⁶⁰⁸⁾

⁶⁰³ السهيلي نتائج الفكر، ص 21، 22.

⁶⁰⁴ الطيار، الدراسات اللغوية في الأندلس، ص 159.

⁶⁰⁵ والشعر منسوب إلى عمرو بن حسان من بني الحارث بن همام ابن مرة .

⁶⁰⁶ السهيلي، الروض الأنف، ص 316.

⁶⁰⁷ الضبي، المفضل بن محمد، المفضليات، ط6، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ص 421.

⁶⁰⁸ السهيلي، الروض الأنف، ص 316، 317 .

كذلك تميز السهيلي عن غيره من الصرفيين الأندلسيين بأنه اكتفى بالعلمية لمنع الصرف عند الضرورة، وتوصل إلى هذا الرأي من قياس التمثيل خلال حديثه عن دلالة التنوين.⁽⁶⁰⁹⁾

ونفى السهيلي أن يكون التنوين علامة تَمَكَّنْ؛ وإنما هو علامة انفصال المعرف عما بعده، لذلك جعل حكم الأسماء والأعلام كحكم سائر المعارف في استغنائه عن التنوين، وهي دلالة لعدم وجود إضافة، فما لا يضاف لا يحتاج إلى تنوين، فلا حاجة إلى تنوين حينئذٍ، ويومئذٍ...".⁽⁶¹⁰⁾ ؛ والدليل على ذلك عند فصل حينئذٍ، ويومئذٍ، لذلك نونوا لما أرادوا فصل إذ عن الجملة.

وكما جيء به خوفاً أن يتوهم أن الاسم مضاف إلى ما بعده⁽⁶¹¹⁾. ويرى أن المضمرة والمبهم، والمعرف بالألف واللام لا ينون، وإذا نون العلم فإنما ينون لِعِلَّةٍ، لذلك كان الشعراء يتركون صرف العلم إذا كان بِلَعْلَةٍ أو بِدُونِ عِلَّةٍ، ومن ذلك قول الشاعر حسان :

شَلَّتْ يَدَا وَحْشَى مِنْ قَاتِلِ

ويرى السهيلي أن ترك التنوين في المعارف أصل، وأن دخول التنوين في الأسماء إنما هو علامة لانفصالها عن الإضافة، وأن المضاف لا يحتاج إلى تنوين، وعزا قبولها للتنوين إنما هي علامة لصرفها، وتفرد السهيلي، بقوله: "قالمانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة للانفصال، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل.

وهذا دليل على أن الاسم غير مضاف لما بعده، أو غير متصل به، وهذه إشارة إلى أن المعرف لا يحتاج إلى إضافة، ويتبين لنا أن الأصل في الأسماء الممنوعة من الصرف أنها منونة، وذهب عنها التنوين وهي دلالة على التعريف لاستغناء الأسماء عن الصرف.⁽⁶¹²⁾

⁶⁰⁹ البناء، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص235.

⁶¹⁰ السهيلي، أمالي السهيلي، ص 235، 236.

⁶¹¹ البناء، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص235.

⁶¹² المرجع السابق ، ص235.

واعتمد بهذا القياس في الضرورة الشعرية، فأجاز منع العلم من الصرف، وخالف البصريين، في حين ذهب الكوفيون إلى إجازة منع الاسم من الصرف عند الضرورة سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، لذلك اتخذ منهج الكوفيين سبيلاً له، ورغم ميله للكوفيين وتفرد بآرائه إلا أنه استعمل المصطلح البصري "الممنوع من الصرف" ومصطلح الخفض الكوفي . كما كان يرى أن القياس إذا منع من الصرف أن يجرّ بالفتحة.⁽⁶¹³⁾

وكان السهيلي من أبرز منتقدي العِلل، لذلك رفض عِلل الصرفيين فيما يختص بـ "لا ينصرف من الأسماء" إذ فضل القصر على السماع من العرب، وجعله أحسن من كثرة التعليل والحشو في الكلام، وهذا الجديد عنده دون وضع قواعد جديدة للتعليل، وأن ما لا ينصرف منع من الكسر نظراً لمنعه من التثوين⁽⁶¹⁴⁾. وأما موقف صرفيي الأندلس من التعليل، فلم يخرجوا عن موقف الجمهور، ومنهم: ابن خروف، وابن عصفور، وابن مالك، فكانت الأندلس ساحة صراع في الفقه والفلسفة والصرف والنحو.⁽⁶¹⁵⁾

لذلك يلحظ أن علة الممنوع من الصرف بجميع أبوابه تستغني عن التثوين، وإذا ذهب التثوين بقي الخفض، وذلك خوفاً من أن يلتبس بالمضاف إلى المتكلم، وإذا تحلى بالألف واللام أمن اللبس، فيعود الخفض دون الحاجة إلى التثوين.

والناظر في كتب السهيلي يرى أنه ابتعد عن كثرة الآراء في المسألة الواحدة ؛ بل اتبع منهجاً مختلفاً عن باقي نحوي عصره بتفرد بآرائه.

وأما مسألة الأعلام المؤنثة وسرّ تجردها من التثوين، فقد ذهب السهيلي إلى أن: عائشة وفاطمة ونحوهما لا ينصرف، وإن كان منقولاً عن منصرف ومنقولاً عن مؤنث إلى مؤنث، لكن حكم

⁶¹³ البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص235.

⁶¹⁴ ابن خروف، شرح جمل الزجاجة، ج، ص132.

⁶¹⁵ الملح، نظرية التعليل في النحو العربي، ص209.

التاء تختلف إذا كان في اسم الرجل، ويرى أن المعنى الذي كان قبل العلمية معدوم في حال العلمية، و تأنيث المرأة إنما وجد لذاتها لا للعلامة التي هي اسمها. لكن السهيلي يرى أن الاسم الذي فيه علامة تأنيث مخالف للحكم قبل النقل. كما كان في المذكر أن جميع الأسماء الأعلام في المؤنث لا تتصرف، لكنه وجد في الحديث المسند أن عناقاً اسم امرأة مصروف، وهذا ما قيد في أصول الحديث . (616)

وعلل السهيلي هذا الكلام بأن في الاسم العلم المؤنث خاصية تمنعه من التثوين، كما في قولهم: "حذام ورقاش" ويرى أن هذه الأسماء من المحبوبات، وأن ترك التثوين يشعرك بهذا المعنى، وربما يشعرك بشيء من الارتياح والتحبب إلى نفسك يضاف إليها. (617)

والجدير بالذكر أن طرح السهيلي لهذه المسائل إنما ينبع من فهمه اللغوي والصرفي لتلك المسائل التي اتضحت في عدة حالات منها:

أولاً: قام بطرح رأيه الخاص لتفسير الممنوع من الصرف محاولاً بطلان العلل التي أوردها الصرفيون للممنوع من الصرف واحدة فواحدة.

ثانياً: عمل على تطبيق رأيه في كل حالة من حالات الممنوع من الصرف.

ثالثاً: أضاف السهيلي رأياً خاصاً جديداً به للمسائل الصرفية وهو أن الممنوع من الصرف في الأسماء أن تستغني عن التثوين الذي يعتبر علاقة الانفصال، ويشعرك بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به.

لذلك وجد السهيلي أن عدم التثوين يذهب الخفض خوفاً من التباسه بالمضاف إلى المتكلم، كما أكد أن دخول "ال" أو ألف واللام أو الإضافة تأمن حدوث اللبس، ويعود إلى الخفض وحده،

⁶¹⁶ السهيلي، أمالي السهيلي، ص32

⁶¹⁷ المرجع السابق، ص32، 37.

وعدم التتوين، لذلك لم يمس السهيلي حالات المنع من الصرف نفسها ؛ بل اكتفى بالدوران حولها بالتعليل لها، فجاء بتعليلات جديدة كعلل عدم انصراف سكران وغضبان من الصفات لأنه مضارع لباب حمراء وصفراء، وإذا نظرنا إلى هذه المضارعة لا نجد بينها وبين المعنى شيئاً، وكذلك اللفظ فهي بعيدة كل البعد، لأن آخر غضبان وسكران ألف ونون، وآخر حمراء وصفراء ألف وهمزة، والهمزة بعيدة في المخرج عن النون "، والمانع من صرف مضارعة للمثنى لفظاً ومعنى "، وذلك بالدلالة على مضاعفة السكر والغضب ونونه مقابلة لنون المثنى . وكذلك العلم المركب نحو "بعلبك" فقد امتنع عن التتوين لاستغنائه عنه؛ لأنه لا يضاف إلى اسم مركب والذي لا ينون لا يخفّض . ثم حاول جاهداً فرضها على اللغة وتطبيقها على الحالات المنقولة عن العرب، وهذا الكلام ينطبق على كافة سبل التيسير والاجتهاد على الصرف والنحو عند كافة الأندلسيين.⁽⁶¹⁸⁾

3- الزُّيْدِي:

هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج الزبيديّ الإشبيليّ، ولد سنة "316هـ"، أخبرنا ابن حزم أن جده قدّم إلى الأندلس في وقت مبكر، وأن والده توفي وعمره سنتان، إذ تأصلت به الجذور الأندلسيّة وكانت واضحة في شخصيّته، وعاش الزبيديّ في القرن الرابع الهجري وكان له أثر كبير في علم النحو والصرف وكل همه الدرس والتأليف، ولم يعرف عنه أنه تدخل في شؤون الحكم آنذاك فولي قاضياً ؛ بل دأب على تأليف معظم كتبه في عهد الحكم المستنصر والتي يدور معظمها في فلك النحو والصرف، وظهر هذا جليّاً في مؤلفاته، مما أدى إلى إبراز آرائه الصرفية

⁶¹⁸ الطيار، الدراسات اللغوية في الأندلس، ص245، 244.

وكانت متأرجحة بين البصريين والكوفيين رغم ميله للبصريين. فكان له الأثر الكبير في تكوينه الفكري والثقافي⁽⁶¹⁹⁾، وأجمت الروايات من أنه توفاه الله في إشبيلية سنة "379هـ".⁽⁶²⁰⁾

وفي بداية القرن الرابع ازدهرت الحضارة الفكرية في الأندلس، وبرزت ملامح النهضة العلمية فيها، لذلك استغنى الطلاب عن الرحلة إلى المشرق؛ لأن الأندلس أصبحت بيئة ثقافية ملائمة، ومركزاً نشطاً من مراكز العلوم توافرت فيها المكتبات الضخمة العامة والخاصة. وسطع نجم الزبيدي العالم اللغوي المتخصص الذي يعد من أوائل علماء اللغة المميزين في الأندلس، فقد كان الزبيدي من تلامذة أبي علي القالي، وأبي عبد الله محمد بن يحيى الرياحي، الذين يُصنّفون بتلامذة المبرد أو خيرة علماء عصرهم. وكان من أبرزهم في علم الصّرف والنحو وحفظ اللغة، ولم يكن بالأندلس شبيهه يعاصره في زمانه وربما كان اختيار الحاكم المستنصر له ليكون مؤدباً لولي العهد "هشام المؤيد" دفعه إلى وضع كتابه الواضح"، وقد نظمه كي يصبح كتاباً مدرسياً، كما عرّف الزبيدي بأنه واحد من رجال الطبقات، وكُتّاب التراجم والسير، لذلك عرّفه القدامى وأخذوا عنه.⁽⁶²¹⁾

وبرز الزبيدي في المجتمع الأندلسي في سن مبكرة، وتنوعت ثقافته فكان أديباً فقيهاً ومؤرخاً عالماً بالسير والأخبار، ووصفوه بأنه شيخ الأندلس، ولازم حكامها لمكانته العلمية المرموقة، واقترح عليه التأليف فكان متشددًا كثير الغيرة على اللغة يمقت العامية كثيرا. ودأب على علوم الدين من تفسير وفقه، وأصبح من العلماء الكبار؛ إذ ساهم في نقل النواذر، وتميز بسرعة الحفظ والإدراك، ويحسب له أنه ألف في الاستدراك على أكبر عالَمين في اللغة هما الخليل وسيبويه، إذ استدرك

⁶¹⁹ العزاوي، أبوبكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة، ص19، وعبد الفتاح، عبد الفتاح فتحي، التاريخ والمؤرخون في مصر والأندلس في القرن الرابع الهجري - العاشر الميلادي دراسة تحليلية مقارنة، منشورات محمد علي ببيزون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص471.

⁶²⁰ الزبيدي، لحن العوام، ص12.

⁶²¹ العزاوي، نعمة رحيم، أبوبكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة، ص49، ص50.

عليهما ما سهوا عنه من أبنية ومفردات، واتضحت قدرته على فهم وشرح الكلام العويص وتفسيره. (622)

وتبوأ الزبيدي مكانة رفيعة في علوم العربية ؛ إذ وصفه الثعالبي بأنه "كان أحفظ أهل زمانه للإعراب والفقه واللغة والمعاني والنوادر" (623). كما عُرف الزبيدي بأسلوبه التعليمي السهل، فتوافد عليه الطلبة ينهلون من علمه، ومن أبرز تلاميذه ابنه الوليد محمد، الذي ولي قاضيا بالمَريّة، كما عكف على دراسة كتابه "مختصر العين". أما تلميذه الثاني فهو أبو القاسم إبراهيم بن محمد زكريا الزهري والمعروف بابن الإفليلي. (624)

1- منهجه:

غلب على الزبيدي المنهج التعليمي، فابتعد عن التعليل في كثير من المسائل الصرفية والنحوية، واستعان بالأمثلة التعليمية التي كثر دورانها بين الناس لتوضيح القواعد الصرفية، والمتتبع في مصنفه الواضح يجد ابتعاده عن الاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، في حين استشهد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية في مصنفه "لحن العوام" ليبرهن للناس صحة ما يقول، وخطأ ما يدور على ألسنة الناس مما أحدثوه من تغيرات في الأصوات والصيغ واختلاط بين الكلمات من حيث الوزن والاشتقاق والتصريف. (625)

2- مؤلفاته:

اشتهر الزبيدي بغزارة علمه في اللغة والنحو والصرف، وكذلك التراجم، وعلوم الدين وغيرها، وعرف عنه قلة مؤلفاته، ورغم قلتها فإنها تميزت بقيمتها العلمية الكبيرة، لذلك اصطبغت مؤلفاته

⁶²² المرجع السابق، ص 36-72.

⁶²³ الزبيدي، أبي بكر محمد بن الحسن، لحن العوام، ص 7.

⁶²⁴ المرجع السابق، ص 7، 17، 19.

⁶²⁵ الزبيدي، لحن العوام، ص 36، 37.

بالبطابع التعليمي السهل، ومن أبرزها: "مختصر كتاب العين"، وقد أثنى عليه أكثر العلماء والدارسين لما أفاد من معلومات ساعدت في تيسير العربية، وأهم ما قام به التنظيم والتبويب، فقد عمل الزبيدي على تصويب بعض هفوات الخليل مثل ما جاء في العين : رجل عقيم ورجال عقماء، فصوب الزبيدي هذا الجمع بقوله: رَجَالٌ عُقْمَى.⁽⁶²⁶⁾

وأما كتاب الأبنية فهو يبحث في دلالة البنية ومعناها، وكذلك كتابه "الواضح في النحو" فقد وضع لغايات تعليمية، وكذلك كتاب "طبقات النحويين واللغويين"، فهو من الكتب التي ذاع صيتها، وأخذ العلماء يدرسون وينقلون منه، كما وضع كتاب "لحن العوام" الذي حرص فيه على سلامة اللغة وتنقيتها مما يشوبها من الكلام الدخيل؛ لذلك عني بالاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وتجنب الوقوع في المزالق اللغوية فذهب إلى معالجة كثير من تلك القضايا، وهذا أدى إلى ترسيخ مكانة الزبيدي بين الدارسين، ومن ثم قام ألبير مطلق بكتابة فصلٍ عن الزبيدي في مصنفه "الحركة اللغوية في الأندلس" إلا أن هناك الكثير من المخطوطات والمصنفات التي فقدت، ولم تصل إلينا.⁽⁶²⁷⁾

ج- المسائل التي عالجها:

نظر الزبيدي إلى أن اللغة وحدة واحدة، لذلك عالج في كتابه "الواضح" موضوعات من الصرف، وقد تحدث عنها في باب تخفيف الهمزة، بقوله: "واعلم أن من العرب من يقلب الهمزة ياء فيقول: قريت، وأخطيت وتوضيت. وذلك قليل لا يقاس عليه".⁽⁶²⁸⁾

⁶²⁶ الزبيدي، أبو بكر، معجم مختصر العين، تحقيق علال الفاسي وآخرون، (د. ط)، الناشر دار الأوراق وشؤون الإسلامية، 1963م، ص 176.

⁶²⁷ العزاوي، أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة، ص 5، 6.

⁶²⁸ المرجع السابق، ص 16.

والناظر في كتاب "الواضح" يرى أنه شامل للمسائل النحوية والصرفية والصوتية، وما يهملنا هنا معرفة بعض المسائل الصرفية التي تطرق إليها الزبيدي؛ إذ تبين أنه لم يتبع منهاجاً معيناً أو مدرسة صرفية بعينها من المدارس البصرية والكوفية ؛ بل كان يسير وفق منهج اختطه لنفسه، قاصداً بذلك مقصد السهولة والتجديد لتعليم الناشئين، في حين عالج الزبيدي عدة مسائل صرفية أبرزها : باب ما لا ينصرف من الأسماء، وباب ما لا ينصرف مما لحقته ألف التأنيث المقصورة، وكذلك مما لحقته ألف التأنيث الممدودة ...، وباب التصغير، وباب التضعيف، وباب التصريف، وبعض القضايا الصوتية كباب إدغام الحروف بعضها مع بعض، وباب ما يدغم من الحروف وما لا يجوز إدغامه في غيره، وما لا يجوز أن تدغمه، وباب النون الخفيفة والتنوين في الإدغام، وغير ذلك. (629)

ومن ذلك ذكر عبد الكريم خليفة محقق كتاب "الواضح" في مقدمته الذي غلبت عليه السمة التعليمية التي جمعتها من خلال تدريسه لطلابه في الأندلس ، ونبعت من فكر غزير بالعلم فكان عالماً من علماء عصره في اللغة العربية، لذلك سلك سبيل اليسر والسهولة. في حين ذكر لنا خليفة بعض الأمثلة التي نهجها الزبيدي في التجديد، وسأذكر واحداً منها وهو أن كلمة "حبذا" والتي معناها المدح وأصلها كان "حبُ ذا" ؛ ولكن لكثرة دورانها على ألسنة الناس أصبحت كلمة واحدة "حبذا". (630)

كما عمد الزبيدي إلى اختصار كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي في كتاب سماه "مختصر العين" حين كلفه الحكم المستنصر بتأليفه وجمعه، وذلك عناية منه بالعلم ورغبة في نشره والانتفاع به؛ إذ أراد به السهولة والخفة في الجمع، وحفظه من قبل طلابه، لذلك اختصره الزبيدي

⁶²⁹ الزبيدي، لحن العوام ، ص148، 155، 211، 232، 255، 271.

⁶³⁰ ولد أباه ، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 561، 562، 564.

بطريقة فنية حيث حذف ما يستغنى عنه مبقياً على أصول الكتاب وروحه؛ فعمل الزبيدي على الأخذ بعيونه وتلخيص ألفاظه، وحذف حشوه، واسقاط فضول الكلام المتكررة فيه، لتقرب بذلك فائدته، وليسهل حفظه، ويخفف على الطالب جمعه⁽⁶³¹⁾. وأراد بذلك الزبيدي الإصلاح فيما يراه مختلاً في الكتاب وإعادة تبويبه وتصنيفه وأن يضع كل شيء في مكانه الصحيح وفق رؤيته العلمية، بدليل قوله : " ومذهبنا أن نُصلِحَ ما أَلْفَيْنَاهُ مُخْتَلًا في الكتاب وأن نُوقِعَ كُلَّ شيءٍ مَوَاقِعُهُ ونضعُهُ في بابِهِ إن شاء الله. (632)"

ودأب الزبيدي على معالجة ما وقعت عينه عليه من الكلمات لتصحيحها مثل كلمة " الفقاعي" ويقصد بها الأحمر الذي يخالطه بياض في مادة "ققع" وكانت في كتاب العين في مادة "ققع" . (633)

كما قام باختصار كثير من الصيغ القياسية عن طريق حذف المصادر والأفعال المضارعة والجموع القياسية، وقام بحذف كثير من القواعد والأحكام اللغوية وأسماء اللغويين والرواة التي يرى أنه لا حاجة لها ربما لكثرة تكرارها في كتاب العين. (634)

وفي كتابه لحن العوام خطأً الزبيدي قولهم: "بَزيم" مما جاء على وزن "فَعِيل"، وهي الحديدة التي تكون في طرف حزام السرج التي يُسَرَجُ بها الفرس، والصواب أن تقول: "إِيزيم" على وزن "إِفْعِيل" ويقال: إنها في لغات أخرى "إِيزَام"، وجمعها "أَبَازِيم" أفاعيل. (635)

وكذلك استعماله للمد والقصر وذلك في قولهم للمكان الذي ترسو فيه السفن: في مثل قولهم : "مينه"، إلا أن الصواب "ميناً" بالقصر، والعرب بنت منه "مِفْعَلاً" فتقصر، والقصر فيه أكثر،

⁶³¹ الزبيدي، معجم مختصر العين، ص 7.

⁶³² المرجع نفسه، ص 8.

⁶³³ أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 199.

⁶³⁴ المرجع السابق، ص 199.

⁶³⁵ الزبيدي، لحن العوام، ص 73.

و"ميناء" بالمد على وزن "مِفْعَال". كما أنه اسم مشتق من الوَيْ، بمعنى الفتور والسكون ؛ وكان السفن جَرَتْ حتى فَنَرَتْ، وهو مكان سكتها ووقوفها: "ميناء".⁽⁶³⁶⁾

وقد نبه الزبيدي إلى أن العامة في المشرق وقعوا في الخطأ في قولهم : قَدُوم بالتشديد، وجمَعُوها على أنها "قَدَادِيم". وكذلك قال بعضهم : "قَادُوم" فيلحِقُونَ الألف، ويَجْمَعُونه على قَوَادِم، ويقول الزبيدي إن الصواب عندهم "قَدُوم" على وزن "فَعُول".⁽⁶³⁷⁾

د- التصغير عند الزبيدي:

لجأ الأندلسيون إلى التصغير في مواضع قليلة من مصنفاتهم كي يتحقق فيه أمن اللبس، لذلك تناسى القدامى هذه الظاهرة، فلم يسيروا إليها، ولم يصنفوا فيها إلا في مواضع قليلة جداً، والقول ذاته عند الدارسين المحدثين الذين اكتفوا بإصلاح مسائل التصريف المختلفة لتسهيلها على المتعلمين، مع علمهم بما يشوب تلك الألفاظ من تعمية وإبهام ؛ لأن هدفهم الصيغ التصغيرية وأمثلة المصنوعة، وليس ما تحمله من معان ودلالات لضرورتها في التخاطب والتأليف. ولو شاعت صور التصغير المختلفة في الكلام العربي لأخفت معاني كثيرة من الألفاظ المصغرة التي تلقي غيرها في الصيغ التصغيرية فتصبح لغة إلباس وتعمية؛ لكن غايتها الوضوح والتيسير على الدارسين.⁽⁶³⁸⁾

وذهب الزلادغامبيدي إلى أن التصغير هو تحويل الاسم المعرب إلى صيغة تكون على ثلاثة أبنية: فُعِيل : يكون على ثلاثة أحرف، وفُعِيلَعِل : يكون على أربعة أحرف، وفُعِيلَعِلَعِل : يكون على خمسة أحرف ورابعة حرف لين .

⁶³⁶ المرجع السابق، ص 75.

⁶³⁷ الزبيدي، لحن العوام، ص 140.

⁶³⁸ الحموز، عبد الفتاح أحمد، باب التصغير في مظان النحو واللغة بأمثله النثر المصنوعة تُؤسم العربية به بالتعمية والإلباس، الناشر جامعة مؤتة، المجلد 3، العدد 31/2، الأردن، 1988م، ص 148، 149، 150.

ومن ذلك ما يراه الزبيدي في باب تصغير الاسم الخماسي الصحيح أن الاسم مكون من خمسة حروف صحيحة يحذف الحرف الخامس، ويصغر تصغير الرباعي، وإن كان كذلك فيجوز حذف الحرف الخامس أو الرابع بتعويض الياء من المحذوف أو بغير تعويض، كما في قولك فَرَزْدَقٍ فَرَزْدَقٍ فَرَزْدَقٍ. وفي سفرجل سفيرج، وفي جحمرش جَحِمِر فيكون التصغير. (639)

ويرى "الحموز" غير ذلك، فيقول: إن حذف الحرف الرابع أو الخامس في هذا الباب يلبسه بمصغر الرباعي الذي أصوله الأربعة هي أصول الخماسي الأربعة ذاتها بعد حذف الحرف الخامس أو الرابع حملا على ما مرَّ، ومن خلال دراستنا للعربية يتضح أن هناك ألفاظا عربية من أربعة أصول هي أصول الخماسي ذاتها بعد حذف الحرف الرابع أو الخماسي في التصغير، ومن هنا يَلْتَبَسُ تصغير الرباعي في تصغير الخماسي، ومما يزيد الموضوع غموضاً أن تصغير الخماسي نفسه فيه لَبَسٌ من حيث عدم الدلالة على المراد بعد الحذف، ولا يمكن للقارئ العادي أن يعي الموضوع إلا أن يكون ممن يعرفون قواعد التصغير، ومن تلك الألفاظ الهمرجل وهو "السريع من الأبل" والهمرج والهمرجة، وغير ذلك. (640)

وظهر أن التصغير يكاد يكون قليلا في الكلام العربي لو قارناه بغيره من الأبواب الصرفية الأخرى كجمع المذكر السالم أو النسب أو جمع التكسير. لذلك يرى العربي عدم الإكثار منه خوفا من إشاعة الإلباس والإبهام في كلامهم، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى صعوبة التخاطب بين المتكلم والسامع لعدم وضوح المعنى، وأنه لا يلجأ إليه إلا إذا تحقق أمن اللبس. (641)

⁶³⁹ الزبيدي، الواضح، ص246.

⁶⁴⁰ الحموز، باب التصغير في مظان النحو واللغة بأمثلة الثرة المصنوعة تؤسم العربية به بالتعمية والإلباس، ص 157، 158.

⁶⁴¹ المرجع السابق، ص150.

4- ابن عصفور الإشبيلي:

هو علي بن مؤمن بن محمد بن أحمد بن عصفور، أبو الحسن الأندلسي ولد في أشبيلة عام (597هـ)، وأخذ العربية والأدب في الأندلس حتى تمكن من زمامها، لذلك عُد إمامًا في العربية، ومن تلاميذه أبي علي الشلوبين؛ وهو أبرز أعلامها في القرن السابع الهجري، وتوفي في تونس سنة (669هـ)، في حين تتلمذ على يديه قاسم بن علي البطليوسي، وأبو الحسن الدباج، وأبو الفضل الصفار وغيرهم. (642)

وكانت اهتماماته واضحة في الدراسات النحوية والصرفية وقيل فيه إنه: "إمام بهذا الشأن في المغرب والمشرق، وهو حيث حل فعلمه نازل بالمحل الرفيع، ومقابل بالبر الفائق" (643). ولأن ابن عصفور كثير القراءة والاطلاع كان من أصبر الناس على المطالعة استطاع أن يؤلف كتباً نحوية وصرفية غزيرة عمت الفائدة بها (644)، منها سرقات الشعراء، والمقرب، والممتع في التصريف، وشرح المقرب، وشرح الجمل للزجاجي وتدل مصنفاته على أن له مشاركة في علم المنطق، ولأجل ذلك حسن إيراده فيها تقسيماً وحدوداً واستعمالاً للأدلة. (645) واقتصر في مصنفه "الممتع في التصريف" على دراسة المجرد والمزيد من الأسماء والأفعال، ثم عرج على معالجة مسائل الإبدال والإدغام، وجاء بمسائل الإعلال في باب الإبدال، و مما يؤخذ عليه عدم تطرقه لباقي المسائل الصرفية.

والناظر في مؤلفات ابن عصفور وخاصة مصنفه "الممتع في التصريف"، يجد سمة التسهيل والتنظيم واضحة فيه، وكذلك معالجته للمسائل الصرفية، وكيفية عرضها بشكل منظم داعياً إلى

⁶⁴² ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص 4، 5.

⁶⁴³ ابن عصفور، أبي الحسن علي بن مؤمن، (ت669هـ)، المقرب ومعه مثل المقرب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 30.

⁶⁴⁴ السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص 357.

⁶⁴⁵ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص 5، ص 27.

تجنب اللحن واللغو الذي جاء في اللغة، فهو يتخطى تاريخ عصره، ويكون مقدمة للوضوح والبيان والتيسير، ونستشف من مقدمة كتاب "الممتع الكبير" إشكالية عميقة تتعلق بتيسير العلم وبسطه منهجيا؛ بحيث يكون أكثر سلاسة وإفادة.⁽⁶⁴⁶⁾

ويبدو أن ابن عصفور تأثر بغيره من الصرفيين والنحاة، واعتمد عليهم في كثير من المسائل الصرفية والنحوية وسعى للإتيان بها بقالب جديد مطور معتمداً على جهابذة العلماء مثل سيبويه، وابن جني، وأبي علي الفارسي وغيرهم. إلا أنه وضع مذهباً جديداً دعا به إلى التجديد والتيسير في دراساته ومصنفاته، دون أن يغفل عن دراسات اللغويين الآخرين.

وبهذا تتضح براعة ابن عصفور في طريقة عرضه للمادة الصرفية؛ إذ اختط لنفسه أسلوباً يتسم بالوضوح واللغة السهلة القريبة من أذهان المتعلمين، مع ابتعاده عن الركاكة والضعف الذي يعيب الكلام⁽⁶⁴⁷⁾. 'ومن الغريب أن ابن عصفور لم تظهر عنده معالم المدرسة الأندلسية في مصنفه "الممتع في التصريف"، وإنما كان متأثراً بسيبويه في كتابه، وكانت هذه الظاهرة واضحة بشكل كبير.

⁶⁴⁶ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص31، 32.

⁶⁴⁷ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص5 .

المبحث الثالث: المسائل الصرفية التي تم التجديد فيها.

مفهوم التجديد:

التجديد لغة: الجدة هي نقيض البلى، ويقال شيء جديد، وأجدّه. وتجدد الشيء صار جديداً وهو نقيض الخلق، والجديد ما لا عهد لك به⁽⁶⁴⁸⁾. أو هو "جدّ" : جدد الشيء: صيره جديداً⁽⁶⁴⁹⁾. والتجديد هو الشيء الذي صار جديداً.

وأما المعنى الاصطلاحي: فهو إعادة الشيء وتجديده مع المحافظة على أصوله وثوابته الأولى من التغيير، بمعنى أنه لا ينال جذور الشيء، وإنما يعاد ويظهر بلباس جديد⁽⁶⁵⁰⁾. لذلك ينبغي علينا عدم التمسك بالقيم الماضية التي تؤدي الى السهولة والتكرار وضمور الوعي.⁽⁶⁵¹⁾ ومما تقدم يبدو أن التجديد يعني إعادة ترميم الشيء البالي، وليس خلق شيء لم يكن موجوداً، وبهذا المعنى فإن التجديد في مجال الفكر أو غيره هو أن تعيد الفكرة أو الشيء الذي بلى، إلى حالته الأولى يوم كان أول مرة⁽⁶⁵²⁾. ويتضح أن التجديد يأتي بقصد عرض القديم بصورة أفضل وأيسر. والتجديد يدعو إلى تجاوز فكرة التيسير وصولاً إلى تغيير في المنهج بصرف جديد، ولا يعني دائماً الانسلاخ من القديم، والعزوف عنه برمته، بل هو محاولة لتفسيره تفسيراً جديداً وإعادة الأصول

⁶⁴⁸ ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص563، مادة جدد.

⁶⁴⁹ أنيس، إبراهيم وآخرون، معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط4، القاهرة، 2004م، (د.ت) ج1، ص110. مادة جد.

⁶⁵⁰ العلي، محمد بن عبد العزيز، الحداثة في العالم العربي دراسة عقدية، رسالة دكتوراه، جامعة محمد بن سعود، الرياض، 1993هـ، ج1، ص37.

⁶⁵¹ المرجع السابق، ص39.

⁶⁵² صبر، فاضل كريم، مشروعية التجديد في الفقه، بحث منشور، مجلة الجامعة العراقية، ع35/3، ص231.

بما يلائم العصر ويبقى على القديم⁽⁶⁵³⁾. والتجديد أو التيسير والإصلاح وغيرها، مصطلحات انتشرت في العصر الحاضر، لكن العلماء والدارسين اختلفوا بالاتفاق على مدلولاتها، وثمة فرق بين مدلول كل مصطلح، وإن كانت تصب كلها في مجرى تجديد الدرس الصرفي.⁽⁶⁵⁴⁾

وهذا الاختلاف بين آراء المفكرين والدارسين والنقاد المعاصرين في تحديد هوية المصطلح، جاء من أجل تحسين تدريس الصرف وتعليمه للحفاظ على اللسان العربي، ووصل الحديث بالقديم، وأدى إلى تنوع عبارات العلماء في تعريفه.

والدرس الصرفي يقوم على دراسة تغيرات الكلمة، في معالجة نوعي التغيير؛ مما يؤدي إلى تغيير المعنى، كصيغة المشتقات والتشبيه والجمع والتصغير ونحوها، وما لا يؤدي إلى تغيير في المعنى، كالإعلال والإبدال والقلب ونحوها.⁽⁶⁵⁵⁾

وكان الدرس الصرفي قد استقل عندما جاء المازني بأول مؤلف يضم أبواباً صرفية تقتصر على دراسة هيئة الكلمة وأسماء (التصريف)⁽⁶⁵⁶⁾. ولم يقتصر ابن جني على متابعة سابقه ممن دونوا بعض التغيرات التي تؤدي إلى تغيير واضح في الدلالة الصرفية، بل ذهب إلى تصريف الأبنية واشتقاق بعضها من بعض، بقوله: "التصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية أشد الحاجة؛ وبهم إليه أشد الفاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا

⁶⁵³ العزاوي، نعمة رحيم، جهود الجوّاري في تجديد النحو، بحث منشور، مجلة الضاد، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ج2، 1989م، ص6، ص54.

⁶⁵⁴ العكيلي، حسن منديل حسن، محاولات التيسير النحوي الحديثة دراسة وتصنيف وتطبيق، دار الكتب الطبيعية، لبنان، بيروت، 1971م، ص5.

⁶⁵⁵ عبد الدايم، محمد عبد العزيز، نظرية الصرف العرب- دراسة في المفهوم والمنهج - حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية 21، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2001م، ص15.

⁶⁵⁶ كريزي، مجلي محمد أحمد، اتجاهات التجديد في البحث الصرفي المعاصر (دراسة في المنهج)، مجلة الدراسات الشرقية، ع53، ج2، 2014، ص671، 672.

يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به⁽⁶⁵⁷⁾. وهذا ما سار عليه ابن عصفور في مصنفه (الممتع في التصريف)⁽⁶⁵⁸⁾، وغيره من العلماء الذين قدموا التغييرات الصوتية على التغييرات الاشتقاقية والتصريف، ولعلها البذرة الأولى في محاولات التجديد لدى الأندلسيين.

لذلك اعتبر علم الصرف من أدق العلوم وأعسرها لما تناول من المواضيع العويصة، وشهد به أكثر المتقدمين والمتأخرين، ولم يأخذ نصيبه من التأليف كما أخذ قسيمه النحو وذلك بسبب غموضه⁽⁶⁵⁹⁾. كما اهتم كثير من الدارسين الأندلسيين بالظاهرة الصرفية، وحاولوا تحديد الأسباب التي وقفت وراء هذا التيار التجديدي، إلا أنهم اختلفوا اختلافاً كبيراً في تفسير هذه الظاهرة. فقد ذهب بعضهم إلى التركيز على دور النزعة العقلية، ورجح آخرون ذلك إلى ميل الأندلسيين إلى التجديد أو تيسير القواعد النحوية والصرفية وتبسيطها لضرورات التعليم.⁽⁶⁶⁰⁾

وذهب التيار التجديدي إلى الكتب والمصنفات التراثية، وعمل على صياغة الدراسات اللغوية بطريقة مختلفة عما كانت عليه، ولم يقدم شيئاً جديداً ينضاف إلى الفكر الصرفي، فبقيت الدراسات كما جاءت بها كتب التراث، ولم يصل الأمثلة من التجديد إلا نصيب ضئيل. حيث اكتفى الدارسون في هذا الاتجاه باختصار القواعد والشرح والتعليقات وحذفها، واستعمالها بأسلوب سهل بسيط، واهتمت بالجانب التعليمي العملي دون الجانب المنهجي النظري ولم يجرؤ أحد على استبدال نموذج جديد بالنموذج القديم.⁽⁶⁶¹⁾

⁶⁵⁷ ابن جني، المنصف في التصريف لأبي عثمان المازني، ج1، ص2

⁶⁵⁸ ابن عصفور، المتع في التصريف، ج1، ص31.

⁶⁵⁹ الغامدي، درس الصرفي المعاصر، طبيعته وإشكالاته، ص 315.

⁶⁶⁰ حرفان، التجديد والتقليد في الأندلس، من خلال باب مالا ينصرف عند السهيلي والشاطبي، ص4.

⁶⁶¹ العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية، 2003م، ص، 7، ص25.

والداعي إلى تجديد الصرف هو ما أصابه من مبالغة في القياس والتأويلات والتعليقات والمصطلح الصرفي عند الصرفيين. والعلل الصرفية في الأغلب تعزى إلى أسباب لسانية بحتة مدارها اجتناب الثقل وطلب الخفة، أخذًا بما يجرى عليه العرب في نطقهم.⁽⁶⁶²⁾

وفي المحصلة يتبين أن حركة التجديد والتيسير كانت ضمن حدود التفكير اللغوي التقليدي، فهؤلاء تعلموا على أيدي من سبقوهم من النحاة أو الصرفيين، أو تأثروا بمنهجهم، أو حاولوا التأثير ببعض المدارس النحوية مثل مدرستي البصرة والكوفة⁽⁶⁶³⁾. وهذا الملمح كان واضحًا بمنهجهم كما هو الحال عند ابن عصفور في مصنفه (الممتع في التصريف)، وكذلك عند غيره؛ سواء من سبقه، أو عاصره، أو جاء بعده.

⁶⁶² إلياس، منى، القياس في النحو العربي مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي على الفارسي، ط1،

دار الفكر، دمشق، 1985م، ص 47، 48.

⁶⁶³ العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة، ص22، 23، 25.

المسائل الصرفية التي تم التجديد فيها:

1- الإدغام:

الإدغام من أكثر الظواهر الصوتية انتشاراً في اللغة العربية، وهو عبارة عن تغيرات صوتية تحدث عند التقاء بعض الأصوات المتماثلة والمتقاربة والمتجانسة في المخارج تصل إلى درجة تغير الصوت، في حين اعتبر الإدغام إدخال الحرف بالحرف؛ إذ لجأت إليه العربية طلباً للخفة؛ لأنها تكره توالي الأمثال، وقد دُرِسَ هذا الموضوع عند القدماء بشكل مفصل. وعلى ضوء ذلك يعرض البحث إدغام المتقاربين، و نسبته إلى أهل الحجاز، ثم الإدغام على غير قياس.

أ- إدغام المتقاربين:

تناول ابن عصفور مجموعة من المسائل الصرفية في كتابه "الممتع في التصريف"، حيث لفت نظر الدارسين المعنيين بالدراسات الصرفية، وبين ما فيها من خلال الدراسة والتحليل، وقد تأثر ابن عصفور في مصنفه "الممتع في التصريف" بآراء المدرسة البصرية دون أن يكون متعصباً ضد الكوفيين والبغداديين، وجمع في تناول المسائل بين العقل والنقل، ووقف بين القياس والسماع، وبين المفرد من الشاذ، واتضح هذا في مسألة إدغام السين في الشين بعدم تجويز ذلك في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾⁽⁶⁶⁴⁾، محتجاً بأصلين من أصول الإدغام لدى البصريين بقوله: "فمنهم من روى أنه أدغم، ومنهم من روى أنه منع. والذي عليه البصريون أن إدغام السين في الشين حين حكم لا يجوز. وأيضاً فإن الإدغام يؤدي إلى الجمع بين ساكنين، وليس قبل الأول حرف مدّ ولين".⁽⁶⁶⁵⁾

⁶⁶⁴ مريم: الآية 3.

⁶⁶⁵ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، 354.

أما ابن يعيش (ت553هـ) فأجاز إدغام الشين في السين⁽⁶⁶⁶⁾. وعُرف الإدغام بأنه: " هو تقريب صوت من صوت، فقد يقع في المتقاربين كما قد يقع في المثليين.⁽⁶⁶⁷⁾

ووافق الرضي (ت684هـ) رأي ابن عصفور في قوله: " فإن أبا عمرو يدغم السين فيها في قوله تعالى: (الرأس شيئاً) مع أنها من حروف الصفير، لكونهما من حروف التقشي والانتشار وكأنهما من مخرج واحد، ونحاة البصرة يمنعون إدغام الشين في السين".⁽⁶⁶⁸⁾

ونستشف مما سبق أن علماء العربية القدامى متفقون على الإدغام، فهم مجمعون على أن طلب الخفة، والعمل من جهة واحدة يمثلان هدف الإدغام. كما أنهم مجمعون على الإدغام في المتقاربين أو المثليين، بسبب موضوع الثقل الذي يريدون التخلص منه؛ ولأن اجتماع المثليين والمتقاربين يؤدي إلى عسر في النطق، والأصل في الإدغام هو إدغام ساكن في متحرك وليس إدغام ساكنين.⁽⁶⁶⁹⁾

ب- نسبة الإدغام إلى أهل الحجاز:

استشهد ابن عصفور بلهجات العرب على نحو ما صنع في الاستشهاد بلغة أهل الحجاز في حديثه عن الإدغام، فقال: "اضرب بكرا"، لأنه لا فاصل بين المثليين، فهو أثقل من أن لو فصلت بينهما حركة، فإن الإدغام لا يؤدي إلى تغيير شيء...، والبيان لغة أهل الحجاز⁽⁶⁷⁰⁾. ويرى سيبويه أن جميع ما أدغم فيه ساكن يجوز لك فيه الإدغام إذا كان متحركاً، كما هو الحال مع المثليين.⁽⁶⁷¹⁾

⁶⁶⁶ ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العلي، الناشر وزارة الأوقاف، العراق، 1982م، ج2، ص680.

⁶⁶⁷ ابن يعيش، شرح المفصل، ج10، ص123.

⁶⁶⁸ الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص288.

⁶⁶⁹ قذاح، نجيه، ابن عصفور وجهوده الصرفية، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2001، ص92، 95.

⁶⁷⁰ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص332.

⁶⁷¹ سيبويه، الكتاب، ج4، ص473.

وقد ذكر سيبويه رأيين لفك الإدغام، سواء كان فعل أمر أو مضارع مجزوم في قوله: "بسكون الآخر في المثليين أن يبين أهل الحجاز في الجزم فقالوا: أردد ولا تردد. وهي اللغة العربية القديمة الجيدة. ولكن بني تميم أدغموا ولم يشبهوها برددت" (672). والرأي الآخر هو الإدغام ونسبه إلى تميم وبعض القبائل العربية. (673)

ويجيز ابن السراج إدغام المتحرك الذي يتحقق فيه الإدغام ساكنًا كما هو في حال المثليين بقوله: "إنَّ جَمِيعَ ما أُدْغِمَتْهُ وَهُوَ ساكِنٌ يَجُوزُ لَكَ فِيهِ الإِدْغَامُ إِذَا كَانَ متحركًا كما تفعلُ ذلكَ في المثليين وحالهُ فيما يحسنُ فيه، ويقبَحُ الإِدْغَامُ وما يكونُ فيه حَسَنٌ، وما كانَ خَفِيًّا، وهو بزنته متحركًا قَبْلَ أَنْ يخفى كحالِ المثليين... (674). وتعليل ابن عصفور بفك الإدغام عند أهل الحجاز كره التقاء الساكنين (675). وذكر سيبويه أن فك الإدغام جاء على لهجة أهل الحجاز وتميم العربية القديمة الجيدة، وهذا يتلاءم مع طبيعة سلاتتهم وألسنتهم اللغوية التي تميل إلى السرعة في الكلام.

ج-الإدغام على غير قياس:

رُوي عن بعض القراء أنهم أدغموا في بعض الآيات الكريمة على غير قياس كقوله تعالى: ﴿الرُّعْبَ بِمَا﴾ (676). حيث يقول ابن عصفور: " ذكر فيه ما أدغمته القراء، مما ذكر أنه لا يجوز إدغامه. فمن ذلك قراءة أبي عمرو: "الرُّعْبَ بِمَا" بإدغام باء "الرُّعْب" في الباء التي بعدها، مع أن قبل الباء حرفًا ساكنًا صحيحًا، وقد تقدّم أنه لا يجوز عند البصريين، وحملوا قراءة أبي عمرو على الإخفاء على غير قياس. (677) كذلك الحال في الآية ﴿مِنْ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ﴾ (678) تُعْرَجُ المعارجُ،

⁶⁷² المرجع السابق، ج4، ص473، 466.

⁶⁷³ المرجع نفسه، ج4، ص 530 ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، 127.

⁶⁷⁴ ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص 427.

⁶⁷⁵ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج2، ص656.

⁶⁷⁶ سورة النور: الآية، 15 .

⁶⁷⁷ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص455.

وخرجها أبو عمرو على الإخفاء، لأن الإخفاء قريب من الإدغام⁽⁶⁷⁹⁾. ونلاحظ أن هناك فرقاً بين الإخفاء والإدغام، ففي الإدغام يقلب الحرف الساكن، وأما في الإخفاء فلا قلب فيه، وبهذا فإن حمل الآية على الإدغام هو الصواب.⁽⁶⁸⁰⁾

ويتفق ابن عصفور مع سيبويه (ت180هـ)؛ إذ يقول: إذا كان الحرف الساكن الذي قبل أول المثليين من الحروف الصحيحة، فلا يجوز إسكان أول المثليين لأجل إدغامه بالآخر، لئلا يلتقي ساكنان. لهذا يمنع الإدغام⁽⁶⁸¹⁾. ولكن سيبويه يُجَوِّز ذلك للمتكلم إن أراد التخفيف أن يخفي بقوله: "ولكنك إن شئت أخفيت، وكان بزنته متحرّكاً... وذلك قولك : ابن نوح، واسم موسى، لا تدغم هذا"⁽⁶⁸²⁾. وهذا ما قصده سيبويه بالإخفاء، وهنا اختلاس لحركة الحرف لا حذفها وإسكانه.

2- الإبدال :

والإبدال عند ابن عصفور هو وضع الشيء مكان غيره، على تقدير إزالة الأول وتحتيته⁽⁶⁸³⁾. وحروف البديل لغير إدغام، والتي يجمعها قولك: "أُجِدَّ طُوِيْتُ مِنْهَا"⁽⁶⁸⁴⁾. فمن ذلك الإبدال على غير قياس إذا كان بعدها ساكناً، فِرَارًا من اجتماع الساكنين، نحو ما حُكي عن أبي

⁶⁷⁸ المعارج: الآية، 3.

⁶⁷⁹ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص ج2، 719.

⁶⁸⁰ السليم، فريد بن عبد العزيز الزامل، الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، ط1، جامعة القصيم، دار ابن الجوزي، 2006م، ص 430.

⁶⁸¹ الناصر، عبد المنعم، شرح صوتيات سيبويه دراسة حديثة في النظام الصوتي من خلال نصوص كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، 2012، ص224.

⁶⁸² سيبويه، الكتاب، ج4، ص438.

⁶⁸³ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص33.

⁶⁸⁴ المرجع السابق، ح1، ص213.

أيوب السخّتياني⁽⁶⁸⁵⁾، من أنّه قرأ: "ولا الضَّالِّينَ" فهَمَز الألف وحَرَكها بالفتح؛ لأنَّ الفتح أخفُّ الحركات ونحو ما حكى أبو زيد في كتاب الهمز من قولهم: شَابَّةٌ ودَابَّةٌ. (686)

وافق ابن عصفور (ت 669هـ) رأي ابن جني (ت 392هـ) بقوله: فأما إبدالها من الألف، فنحو ما حكى عن أبي أيوب السخّتياني أنّه قرأ قوله تعالى: "ولا الضَّالِّينَ" فهَمَز الألف، ذلك أنّه كره اجتماع الساكنين : الألف واللام الأولى، فحرك الألف لالتقاءهما، فانقلبت همزة ؛ لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج، لا يتحمل الحركة، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه، وهو الهمزة⁽⁶⁸⁷⁾. وقياسه و"الضَّالِّينَ" ؛ لأن الألف لا تبدل همزة إلا إذا وقعت بعد ألف زائدة، وهنا لا يوجد غير ألف واحده.

وقد علل القرطبي هذه الرواية بقوله: إنها لغة⁽⁶⁸⁸⁾. وكذا الحال في دَابَّةٌ وشَابَّةٌ : وقياسه دَابَّةٌ ؛ لأن الألف لا تُبدل همزة إلا إذا وقعت بعد ألف زائدة، وهنا لا يوجد غير ألف واحدة.

ويرى ابن عصفور أن إبدال الزاي من الصاد هو تفرد لقبيلة كلب دون غيرها من القبائل العربية، بدليل قوله: وأما الزاي فأبدلت من الصاد إذا كان بعدها قاف أو دال، فقالوا في مصدق ومصدوقة، ومزدق ومزدوقة، وإنما تَفْعَل ذلك كلب"، وعللوا هذا أنها لغة من لغات العرب⁽⁶⁸⁹⁾. في حين نسب سيبويه هذا الأمر إلى العرب الفصحاء، ولم ينسبه إلى قبيلة بعينها؛ إذ اعتبرها زايًا خالصة، كما عملوا على ذوبان الإطباق في الإدغام، وذلك بدليل قوله: "سمعنا العرب الفصحاء

⁶⁸⁵ هو أيوب بن تميمه كيسان السخّتياني البصري (ت 131هـ)، سيد فقهاء عصره، وتابعي من النّسّاك الزهاد والحفاظ، كما روي عنه نحو 800 حديث.

⁶⁸⁶ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص214.

⁶⁸⁷ ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص72.

⁶⁸⁸ القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري (ت 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، ط1، تحقيق عبد

الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، 2006، ج1، ص233.

⁶⁸⁹ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج2، ص557.

يجعلونها زايًا خالصة، كما جعلوا الإطباق ذاهبًا في الإدغام، وذلك قولك في التصدير التزدير وفي القصد: الفزد وفي أصدرت: أزدت⁽⁶⁹⁰⁾. ويعلل الأسترياذي الأمر بأن حرف الزاي مجهور كالدال، ويتوافق مع الصاد والسين في المخرج والصغير نحو: يَزْدُل، وكقول حاتم: "هكذا قَزْدِي أَنَا"، أي: يَسْدُل، وهكذا قَصْدِي أَنَا⁽⁶⁹¹⁾. ويتلاءم ذلك بتبديل الصوت المهموس (الصاد) إلى نظيره المجهور وهو الزاي، وهذا يتناسب مع طبيعة القبائل البدوية التي منها كلب، والمشهورة بغلبة الأصوات المجهورة عليهم، فضلًا عن نسبها إلى قبيلة كلب، وغيرها من القبائل العربية ككعب وعذرة وبنو القين⁽⁶⁹²⁾.

3-القلب:

خالف ابن عصفور رأي سيبويه وابن جني في أن الأصل في مسألة "اطمأن" هو "طأمن"، وذلك بتقديمه الميم على الهمزة، وتضعيف النون. وعارض ابن عصفور رأي الجرمي، في أن اطمأن هو الأصل و"طأمن" مقلوب منه قبل التضعيف، حيث يقول ابن عصفو: وهو الصحيح عندي لأن أكثر تصريف الكلمة أتى عليه. فقالوا: "اطمأن ويطمئن ومطمئن" كما قالوا «طأمن يطمأن فهو مطأمن»، وقالوا «طمأنينة»، ولم يقولوا "طوء منينة"⁽⁶⁹³⁾.

وذهب ابن جني إلى أن حجة سيبويه فيه أن "طأمن" غير ذي زيادة واطمأن ذو زيادة⁽⁶⁹⁴⁾. كما خالف ابن عصفور الكوفيين في مسألة "جذب وجبذ" على أنهما لغتان وليس من القلب المكاني، محتجًا بقوله " فأما إذا كان للكلمة نظامان قد تصرف كل واحد منهما على حد تصرف

⁶⁹⁰ سيبويه، الكتاب، ج4، ص412.

⁶⁹¹ الاسترياذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص886.

⁶⁹² ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل (ت774هـ)، تفسير ابن كثير القرآن العظيم، ط1، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 1993م، ج1، ص144.

⁶⁹³ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص58.

⁶⁹⁴ ابن جني الخصائص، ج2، ص76.

الآخر، ولم يكن أحدهما مجردًا من الزوائد والآخر مقترنًا بها، ولم يكن في أحد النظمين ما يشهد له بأنه مقلوب من الآخر، فإن كل واحد منهما أصل بنفسه، وذلك (جذب وجذب) لأنه؛ يقال: يجذب، ويجذب، وجاذب وجاذب ومجبوب، وجذب وجذب". (695)

واتفق ابن عصفور مع سيبويه في قوله: في ذات الأمر بأن جذبت وجذبت ونحوه ليس من القلب، وكل واحدٍ منهما على حدته،⁽⁶⁹⁶⁾. ويتفق مع ابن جني حين رأى أنهما أصلان لا قلب فيهما قولهم: جذب، وجذب؛ ليس أحدهما مقلوبا عن صاحبه⁽⁶⁹⁷⁾. وذهب الزبيدي لمخالفة ابن عصفور ورأى أنهما ليس أحدهما مقلوبا عن صاحبه، بل إنهما يتصرفان جميعًا تصرفًا واحدًا، تقولُ جَذَبَ يَجْذِبُ جَذْبًا.... (698)

وذهب قدامى اللغويين إلى أن القلبَ على نوعين: الكلمة والقصة، كما أشار أحمد ابن فارس في الصحابي⁽⁶⁹⁹⁾. لكن أبا منصور الثعالبي، بقوله: إن القلب من سنن العرب في الكلمة وفي القصة. أما في الكلمة فكقولهم: جَذَبَ وَجَبَذَ وَضَبَّ وَبَضَّ وَبَكَلَ وَلَبَكَ وَطَمَسَ وَطَسَمَ. وأما القصة فكقول الفرزدق: كما كانَ الزَّناءُ فريضةَ الرَّجْمِ. أي كما كان الرَّجْمُ فريضةَ الزَّنا ... (700)

ويلحظ هنا أن ابن فارس أشار إلى قضية القلب بين الكلمتين دون أن يذكر الأصل منهما. ويخالف ابن عصفور في هذه الآراء حين يرى أنهما لغتان وليستا من باب القلب، حيث أخذ ابن عصفور برأي ابن جني وخالف رأي ابن فارس.

⁶⁹⁵ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 80.

⁶⁹⁶ سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 381.

⁶⁹⁷ ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 442.

⁶⁹⁸ الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 9، ص 381.

⁶⁹⁹ ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص 247.

⁷⁰⁰ الثعالبي، عبدالله بن محمد (ت 430هـ)، فقه اللغة وسر العربية، ط 1، تحقيق عبد الرزاق المهدي، الناشر إحياء التراث العربي، 2002م، ص 247.

4-الهمزة:

1- ترتيب الهمزة:

من خلال ترتيب الهمزة بين حروف المعجم أثبت لنا علماء اللغة أنها أعمق الحروف وأقصاها على مستوى المخرج تليها الهاء، وعدّ سيبويه الهمزة حرفاً مستقلاً بذاته⁽⁷⁰¹⁾. وعدوا الألف حركة بسيطة تتحول إلى همزة حسب السياق الصرفي المعين. واتضح هذا من خلال الدراسات الصرفية التي تؤكد تبادل الهمزة مع الألف أكثر من تبادلها مع الهاء، بدليل أن مخرج الهمزة أقرب إلى الألف منها إلى الهاء، وهذا ما عليه سيبويه ورفاقه. والناظر في كلام ابن عصفور يجده على صواب حين عدّ الهمزة حرفاً.

ويرى ابن عصفور أن الهمزة تقع في بداية الكلمة وآخرها، ويشترط أن تكون الهمزة في آخر الكلمة حتى تكون أصلية ولا تكون زائدة . وذلك بدليل قوله: "الهمزة لا يخلو أن تقع أولاً، أو غير أول. فإن وقعت غير أول قضى عليها بالأصالة، ولا يحكم عليها بالزيادة إلا أن يقوم على ذلك دليل. وذلك أنّ الهمزة إذا وقعت غير أول، فيما عرف له اشتقاق أو تصريف، وجدت أصلية، ولم توجد زائدة، إلا في ألفاظ يسيرة. وهي : كما هو في شمال، شأمل بدليل قولهم "شملت الريح"، ولو كانت الهمزة أصلية لقالوا شأملت، وشمألت."⁽⁷⁰²⁾

وذهب ابن عصفور إلى الأخذ برأي سيبويه والمبرد⁽⁷⁰³⁾ وابن جني؛ إذ عد الهمزة في كل من

شمال و شأمل زيادة وليست من أصل الكلمة. وتقول: شملت وشمال⁽⁷⁰⁴⁾.

⁷⁰¹ سيبويه، الكتاب، ج4، 331-432.

⁷⁰² ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص 126.

⁷⁰³ المبرد، المقتضب، ج1، ص58.

⁷⁰⁴ سيبويه، الكتاب، ط3، ج4، ص248.

2- الهمزة وما يجاورها من الحروف:

ذهب ابن عصفور في عرض مسألة الهمزة وما يجاورها من الحروف بقوله: إنّ الهمزة أولاً، وإنّ الهاء والألف بعدها، وليست واحدة عنده أسبق من الأخرى⁽⁷⁰⁵⁾. وهذا ما ذهب إليه سيبويه، ولا خلاف بين ابن عصفور وسيبويه على هذا الترتيب، ومتى احتيج إلى تحريك الألف اعتمد بها على أقرب الحروف إليها، نحو "رسالة ورسائل" فقلبت همزة . فلو كانت الهاء معها من مخرج واحد لقلبت هاء، لأنها إذ ذاك أقرب إليها من الهمزة⁽⁷⁰⁶⁾، وقال سيبويه : إن مخرج الهمزة من أقصى الحلق إلى ما يلي الصدر، ولذلك ثقل إخراجها لتباعدها، ثمّ الهاء، بعدها الألف⁽⁷⁰⁷⁾. لكن الأخفش (215هـ) يرى خلاف ذلك؛ إذ اعتبر أن الهمزة والألف من نفس المخرج⁽⁷⁰⁸⁾. وذلك بمعنى أن الهمزة والألف بمرتبة واحدة لكن ابن عصفور خالف الأخفش ووافق سيبويه.

5- مسائل معجمية:

1- حروف المعجم :

قال ابن عصفور في عدد حروف المعجم: "فحروف المعجم الأصول تسعة وعشرون، أولها الألف وآخرها الياء، على المشهور من ترتيب حروف المعجم"⁽⁷⁰⁹⁾. وبذلك وافق رأي الجمهور، وخالف المبرد الذي عدها ثمانية وعشرين حرفاً، أولها الباء وآخرها الياء، ويُخرج الهمزة من حروف

⁷⁰⁵ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص 255 .

⁷⁰⁶ المرجع السابق، ج1، ص329.

⁷⁰⁷ سيبويه، الكتاب، ج4، ص433.

⁷⁰⁸ الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص6.

⁷⁰⁹ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص421.

المعجم⁽⁷¹⁰⁾. وقال ابن يعيش: "كان أبو العباس المبرد يعدها ثمانية وعشرين حرفاً أولها الباء ويدع الهمزة من أولها"، وحجته بذلك أن الهمزة لا صورة لها وإنما تكتب تارة وأوًا وتارة ياء وتارة ألفًا، فلا يعدها مع التي أشكالها محفوظة معروفة، فهي جارية على الألسن موجودة في اللفظ.⁽⁷¹¹⁾

ولكن ابن عصفور خالف رأي المبرد ووافق رأي سيبويه بقوله: " فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة والألف والهاء ...، وأضاف إلى حروف الهجاء الألف ذات المدّ، فصارت بها تسعة وعشرين⁽⁷¹²⁾". وفند ابن عصفور هذا الكلام بقوله: هذا الذي ذهب إليه أبو العباس فاسد، لأن الهمزة لو لم تكن حرفاً لكان "أَخَذَ" و"أَكَلَ" و"أَمَرَ" وأمثالها على حرفين خاصة، لأن الهمزة ليست عنده حرفاً. وذلك باطل لأن أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف: فاء وعين ولام. ونظرًا لعدم استقرار حال الهمزة على صورة واحدة أدى ذلك إلى كتابتها على حسب تسهيلها. ولولا هذا التغير لكانت على صورة واحدة، وهي الألف.⁽⁷¹³⁾

ب- مندوحة وانداح:

وإذا كان من عادة الصرفيين أن يأخذوا الكلام من كل مأخذ، ويجتلبوا المعاني من كل مجتلب، ويتلاعبوا بالكلام، فإن ذلك يجب أن يكون "على وجوه من الصحة، حتى لا يفهم الكلام على خلاف ما قصده القائل⁽⁷¹⁴⁾". وهذا ما يسمى الغموض الذي يؤثر سلباً في العملية الإبداعية، ويدفع بالعمل الإبداعي نحو الجمود والانغلاق. ومن ذلك يقول ابن عصفور: والذي يدل على

⁷¹⁰ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص421

⁷¹¹ ابن يعيش، شرح المفصل، ج10، ص126، والمبرد، محمد بن يزيد (285هـ)، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضييه، دار التحرير للطباعة والنشر، ج1، ص192.

⁷¹² سيبويه، الكتاب، ج4، ص431.

⁷¹³ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص156.

⁷¹⁴ القرطاجني، أبو الحسن حازم (٦٨٤هـ)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ط1، تحقيق محمد الحبيب ابن خوجة، دار الكتب الشرقية، تونس، ١٩٦٦م، ص18

غموضه كثرة ما يوجد من السقطات والهفوات فيه لجلة العلماء؛ إذ تعقب أبو عبيد القاسم ابن سلام في قوله: "مندوحة" على أنها مشتقة من "انداح"، فنعت ابن عصفور هذا القول بالفاسد؛ لأن انداح عنده على وزن انفعل ونونه زائدة، وأما مندوحة على وزن مفعولة ونونها أصلية؛ بينما لو كانت زائدة لكانت "مُنْفَعْلَةً" وهو بناء لم يثبت في كلامهم⁽⁷¹⁵⁾. وفي سعة الكلام مندوحة عن المذاهب الفاسدة.

لكن ابن عصفور ينحو برأيه مَحَى المدرسة البغدادية مُوافقاً رأي ابن جني بدليل قوله: إن "انداح" على وزن انفعل، وتركيبه من دوح، ومندوحة" على وزن مفعولة، وهي من تركيب "ن د ح" وجمعه أنداح. وأما أبو الفتح ابن جني فرفض أن تكون مندوحة من انداح، ولو كانت مشتقة لكانت على وزن منفعة⁽⁷¹⁶⁾. وعدّ السيوطي رأي ابن جني وابن عصفور فاسداً، وتعليقه للأمر بأن انداح على وزن انفعل وتركيبه مَنْدُوح، ومَنْدُوحَة مفعولة، وهي من تركيب نَدَح، والنَّدَح، وهو بمعنى جانب الجبل وطرفه وهو إلى السعة، وجمعه أُنْداح، ويرى أن هذين الأصلين بينهما تباين وتباعد لا يجوز أن يشتق أحدهما من صاحبه.⁽⁷¹⁷⁾

ج- سؤته وسوايه :

واختلف ابن عصفور مع الفراء والأخفش وذهب إلى فساد رأيهما في أن حذف اللام لم يجئ منه إلا "سؤته سوايه" والأصل سَوَائِيَّة كرفاهية⁽⁷¹⁸⁾. واتفق ابن عصفور مع سيبويه في عدم جواز حذف اللام من سؤته سوائية فقال: هي فعالية بمنزلة علانية. والذين قالوا سواية حذفوا الهمزة.⁽⁷¹⁹⁾

⁷¹⁵ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص 29.

⁷¹⁶ ابن جني، الخصائص، ج3، ص 286، 387، 343.

⁷¹⁷ السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج 2، ص 317.

⁷¹⁸ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج2، ص 514، ج1، ص 330.

⁷¹⁹ سيبويه، الكتاب، ج4، ص 379.

وكان ابن السراج قد أخذ برأي سيبويه حيث يقول: وسألتُ الخليلَ عن "سُوْتُهُ سَوَائِيَّةٌ فَقَالَ: هي: فَعَالِيَّةٌ بِمَنْزِلَةِ عَلَانِيَةٍ وَالَّذِينَ قَالُوا: سَوَائِيَّةٌ حَذَفُوا الْهَمْزَةَ وَأَصْلُهُ الْهَمْزَةُ"⁽⁷²⁰⁾ . كذلك الأمر عند العكبري إذ يأخذ برأي سابقة في حذف الهمزة مِنْهُ وَهِيَ لَامٌ ؛ قولهم سُوْتُهُ سَوَائِيَّةٌ وَالْأَصْلُ سَوَائِيَّةٌ مِثْلُ كَرَاهِيَةٍ وَرَفَاهِيَةٍ.⁽⁷²¹⁾

وذهب ابن يعيش إلى أنهما مخففان بقوله: "سُوْتُ الرَّجُلِ سَوَائِيَّةٌ وَمَسَائِيَّةٌ مَخْفَفَانِ، ... ف (سَوَائِيَّةٌ) أَصْلُهَا: سَوَائِيَّةٌ عَلَى زَنَةِ فَعَالِيَّةٍ، كَرَاهِيَّةٌ وَرَفَاهِيَّةٌ، فَحَذَفُوا مِنْهَا الْهَمْزَةَ الَّتِي هِيَ لَامٌ تَخْفِيفُ فَصَارَ وَزْنُهَا (فَعَالِيَّةٌ) مَحْذُوفُ اللَّامِ ."⁽⁷²²⁾

واتفق ابن عصفور مع سيبويه وابن السراج، وخالف الفراء والأخفش. ونلاحظ أن حذف الهمزة، التي هي لام الكلمة من "سَوَائِيَّةٌ" إنما هي للتسهيل والتجديد، وهذا الحذف في (سَوَائِيَّةٌ) محمول على حذفهم في الفعل أو طلبًا للخفة.

وخلاصة القول؛ إن ابن عصفور توخى السهولة والوضوح فيما ذهب إليه من آراء واتجاهات، وابتعد عن التصنع والتكلف والتعقيد، الذي كان سمة سابقيه من القدامى. كما عمل على المزج بين المذاهب اللغوية؛ إذ تفرد بوضع مذهب خاص به، استطاع أن يصبغ عليه الصبغة الأندلسية، ويسمه بأطياف البساطة والسلاسة والصفاء والنتيسير والتجديد، ليضعه بين أيدي العلماء والدراسين والباحثين.⁽⁷²³⁾

لذلك يبدو أن ابن عصفور قد أحاط بكل ما يحتاجه كل دارس أو عالم في دراساته اللغوية ومنها الصرفية ، فقد عرضه بأسلوب علمي تجديدي تعليمي ميسر؛ فعمد إلى إقامة حوار علمي بينه

⁷²⁰ ابن السراج، الأصول في النحو، ج 3، ص 298

⁷²¹ العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج 2، ص 366.

⁷²² ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف ، ص 373-374

⁷²³ قَدَاح، نجيه، ابن عصفور وجهوده الصرفية، ص 140-143

وبين قارئيه في جل مسائله الصرفية، وأشركهم في صياغة النتائج والمعلومات، وقام على إجابة ما في نفوسهم من تساؤلات ومشكلات ذات صلة بالموضوع، كما اتضحت عنده الصبغة الجدلية المنطقية في مناقشة المسائل الصرفية الخلافية، وهذا ما نجده في مصنفه "الممتع في التصريف" وإن كانت المسحة البصرية هي الغالبة عليه.

الفصل الثالث:

البحث الصَّرْفِيّ الأندلسيِّ ومناهج الدرس الحديث

المبحث الأول: البَحْث الصَّرْفِيّ الأندلسيِّ والمنهج البنيويّ

المبحث الثاني: البَحْث الصَّرْفِيّ الأندلسيِّ والمنهج الوظيفيّ

المبحث الثالث: البَحْث الصَّرْفِيّ الأندلسيِّ والمنهج التوليديّ والتحويليّ

المبحث الرابع: البَحْث الصَّرْفِيّ الأندلسيِّ والمنهج التداوليّ

الفصل الثالث

البَحْث الصَّرْفِيّ الأندلسيّ وَمَنَاهِج الدَّرْس الحديث

نهضت الدراسات اللغوية في العالم العربي في القرن العشرين متأثرة بعلم اللغة الحديث الذي ظهر في أوروبا على يد العالم اللغوي (فرديناند دي سوسير)⁽⁷²⁴⁾ ت ١٩١٣ م الذي يعد المؤسس الحقيقي لعلم اللغة الحديث، وهو رائد المدرسة الوصفية البنوية الحديثة التي مثلت ثورة في عالم الدراسات اللغوية، كما تجاوزت البنوية حدود قضايا اللغة ليمتد أثرها إلى مجالات علمية ومعرفية متعددة، لأنها اقتصرَت على الدراسات الفونولوجية للغات لكنها عادت وحولت مسارها⁽⁷²⁵⁾. ويلمح بدايات الوظيفية عند (مارتيني)⁽⁷²⁶⁾ والسلوكية عند (بلومفيلد)⁽⁷²⁷⁾، وظهرت المدرسة التوليدية التحويلية على يد (تشومسكي)⁽⁷²⁸⁾ الذي استقل من حيث المبادئ والموقع الجغرافي في نظريته، إذ عدت ثورة لغوية كبرى، بما قدمه من نهج جديد؛ حيث بهرت هذه الثورة اللغوية العلماء في أمريكا

⁷²⁴ والجدير بالذكر أن نظرية سوسير اللغوية لم يذع صيتها في أوروبا وأمريكا إلا بعد موته، ويعود الفضل لتلامذته، ومن المعوقات التي أدت لعدم انتشار نظريته تلك التعليقات السلبية التي قدمها بعض اللسانيين مثل ماييه (Malleit) وجرامون (Garmmont) وغيرهم، إذ كانت ميولهم تاريخية يتبنون المنهج الزمني في الدراسة اللغوية. لكن الفضل يعود في الانتباه إلى هذه النظرية والاهتمام فيها كمنهج لدراسة اللغة في ذاتها إلى العالم اللغوي جاكبسون وتروبتسكوي الروسيين. فقبل ظهور هذا الكتاب لم يكن هناك أي نظرية عامة، ولا أي مذهب مقبول للفونولوجيا. ينظر: الشايب، محاضرات في اللسانيات، ص 96.

⁷²⁵ العلوي، شفيقة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ط1، دار النشر لأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 2004، ص16.

⁷²⁶ ولد (أندرية مارتيني) سنة 1908م في مدينة سافو الفرنسية وتخصص باللغة الألمانية، كما عمل في جامعة السوريين منذ 1960م، واعتبر الوظيفيون أن دراسة اللغة هي البحث عن الوظائف التي تؤديها في المجتمع.

⁷²⁷ العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص5.

⁷²⁸ الشايب، فوزي حسن، محاضرات في اللسانيات، ط2، عالم الكتب الحديث، إريد، الأردن 2016م، ص96.

وأوروبا والشرق العربي، والتداولية عند شارل بيرس⁽⁷²⁹⁾، ومن ذلك استطاع أبناء العربية الاستفادة من الدراسات اللغوية الغربية الحديثة إلا أن موقفهم ظل متبايناً.⁽⁷³⁰⁾

واتسمت الدراسات اللغوية المختلفة في القرن العشرين من بداية عهدها عند سوسير حتى تشومسكي وبيرس بأنها تنطلق من الإيمان بأن اللغة عبارة عن نظام من العلاقات اللغوية ترتبط بعلاقات عضوية من التوافق والاختلاف.⁽⁷³¹⁾

واتضحت علاقة علم الصرف بمناهج الدرس الحديث، فعمل علم الصرف على إرساء الدراسات اللسانية والنقدية التي تضمنتها الدراسات العربية القديمة والدراسات الغربية الحديثة، فالعرب درسوه على أنه علم تضبط به الكلمة، أما الغرب فقد درسوه على أنه ضرب من ضروب الدراسة اللسانية.⁽⁷³²⁾

وأما الصرف ومصطلح "المورفولوجيا" فيعودان لمسمى واحد في الدراسة اللغوية؛ إذ يتوليان دراسة بنية الكلمة، ومعرفة أحوال البنية التي ليست بإعراب، وهما عبارة عن طرق اشتقاق للكلمة العربية بالمعنى الواسع، وكذلك معرفة معاني الصيغ، واستخدام الزوائد في صوغ الجموع وغيرها.⁽⁷³³⁾

⁷²⁹ بلانشيه، فيليب، التداولية من أوستن إلى غولمان، ط1، ترجمة صابر حباشنة، الناشر الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، 2007م، ص28.

⁷³⁰ البهنساوي، حسام، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، في مجالي مفهوم اللغة والدراسات النحوية، مكتبة الثقافة الدينية، جامعة القاهرة، 1994م، ص1، والعلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص5.

⁷³¹ خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص7.

⁷³² زغودة، إسماعيل، تأثير علم الصرف في الدرس اللساني المعاصر، جامعة حسية بن بوعلي، بالشلف، الجزائر، ص112.

⁷³³ شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص23، 24.

المبحث الأول: البحث الصَّرْفِيّ الأندلسيّ والمنهج البنيويّ:

اهتم علماء العرب بعلم الصَّرْف قديمًا وحديثًا، وكشفوا عن أهميته في الدرس الصَّرْفِيّ المعاصر مع إبراز دور هذا العلم في تشكيل المستويات الصَّرْفِيّة، لذلك أفادت اللسانيات "Linguistique" من علم الصَّرْف واستفادت منه، من خلال دراسة اللغة "Langue" من الناحية الصَّرْفِيّة⁽⁷³⁴⁾. فالمصطلح "مورفيم" لساني بحث ذو طبيعة صَّرْفِيّة، فجاء هذا المصطلح معرفًا ضمن إطار النظريات البنيوية، التي تشير إلى الوحدات اللسانية والمتضمنة لفرعي الدال والمدلول معًا.⁽⁷³⁵⁾ والبنية اشتقت في اللغات الأوروبية من الأصل اللاتيني "stuerere" الذي يعني البناء، وهذا لا يبتعد كثيرًا عن أصل الكلمة في الاستخدام العربي القديم ذي الدلالة على البناء والتركيب، في حين تصوره اللغويون الأندلسيون على أنه الهيكل الثابت للشيء. كما تميز الاستخدام القديم لكلمة البنية في اللغات الأوروبية بالوضوح لدلالته على الشكل الذي يتكون منه البناء، ثم تطورت لتشمل الطريقة التي تتكيف بها الأجزاء لتكون قولًا لغويًا، مع إضافة فكرة الترابط بين الأجزاء. ومن المعروف للدارس أن المبنى ينهار إذا لم يكن هناك تآلف وترابط بين تلك الأجزاء، لذلك فإن البنية هي ما يكشف عنها التحليل الداخلي للعناصر والعلاقات القائمة بينها، وذلك من حيث الوضع والنظام الذي تتخذه، وبكشف هذا التحليل عن جميع العلاقات الجوهرية والثانوية.⁽⁷³⁶⁾

والبنوية أساسًا طريقة للتفكير بالعالم المعني عمومًا بإدراك البنى ووصفها، يقول (جان بياجيه): إن البنيوية نشأت حين بيّن (سوسير) بأن سياق اللغة لا يقتصر على التطورية وأن تاريخ

⁷³⁴ زغودة، تأثير علم الصرف في الدرس اللساني المعاصر، ص112.

⁷³⁵ بربور، ماري نوال غاري، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ط1، ترجمة عبد القادر فهم الشيباني، الجزائر، 2007م ص72، 73.

⁷³⁶ فضل، صلاح، نظرية البنائية في النقد الأدبي، ط3، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1987، ص175.

الكلمة لا يعرض معناها الحالي⁽⁷³⁷⁾، إلا أن ترنس هوكر اعتبر تعريف (بياجيه) أفضل تعريف بملاحظته للبنية في نسق الكلمات والتي اشتملت على عدة أفكار، كالفكرة الكلية، وفكرة التحول، ثم فكرة الانتظام الذاتي، واعتبر البنية غير جامدة . فالقوانين التي تتحكم بها لا تقوم ببنائها، بل تجعلها بنائية، لذلك يتجنب تقليصها إلى مستوى الشكل السلبي، فعلى البنية أن تكون قادرة على العمليات التحويلية التي تتمازج من خلالها مع المادة الجديدة باستمرار. ومن ذلك فاللغة بوصفها بنية إنسانية مهمة قادرة على تحويل جمل أساسية متنوعة لتبقى اللغة تحتفظ بهذه الجمل في بنيتها الخاصة.⁽⁷³⁸⁾

1- الدراسة الوصفية للصرف العربي:

انتشر المنهج الوصفي في الدرس الصرفي بصورة أكبر من المنهج التاريخي؛ لأنه يصعب تتبع مسار الكلمات في العربية فتاريخ الكلمات يكتنفه الغموض، والأهم من ذلك كله أن المنهج التاريخي غير قادر على تفسير الخصائص البنيوية التي تتمتع بها اللغة العربية⁽⁷³⁹⁾. لذلك تطلق اللسانيات الوصفية على الدراسات اللسانية الحديثة التي تحاول أن تخلص النحو والصرف من التعقيدات التي أدخلت عليهما في عهودهما التاريخية الطويلة، وذلك في وصف النص الموجود وصفاً واقعياً دون تدخل خارجي من أجل وضع قوالب قواعدية لا تتفق مع طبيعته.⁽⁷⁴⁰⁾

والدرس الصرفي الحديث هو أحد فروع اللسانيات ومستوى من مستويات التحليل اللغوي اعتنى بالبنية، المتمثلة في الصيغ والمقاطع والعناصر الصوتية التي تؤدي معاني صرفية ، وأطلق

⁷³⁷ بياجيه، جان، البنيوية، ترجمة عارف منيمه وبشير أوبري، منشورات عويدات بيروت، باريس، ط4، 1985م، ص64.

⁷³⁸ هوكر، ترنس، البنيوية وعلم الإشارة، ط1، ترجمة مجيد الماشطة ، مراجعة ناصر حلاوي، 1986م، ص13.

⁷³⁹ عبد المقصود، عبد المقصود محمد، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ط1، الدار العربية للموسوعات، لبنان، بيروت، 2006م، ص41.

⁷⁴⁰ المرجع السابق، ص47.

عليه الدارسون المحدثون مصطلح المورفولوجي⁽⁷⁴¹⁾ (Morphology). وتكمن أهمية الدراسات الصرفية الوصفية البنيوية بأنها تعمل على إيضاح العلاقات بين الكلمات داخل الجمل وعلى تحليل البناء الداخلي للكلمات، وحصر المورفيمات المتصلة التي تلحق بكل نوع من أنواع الكلمات سواء كانت في بداية الكلمة أو وسطها أو آخرها. (742)

ويعد دخول مصطلح الوصفية في منتصف القرن العشرين إلى ساحة الدراسات اللغوية إشارة إلى انبثاق دراسات لغوية أخرى ، ومن ذلك انتشار مصطلح التوليدية على ألسنة الدارسين العرب وهو محاكاة للنظرية التوليدية، ومن ثم أخذ الدرس الصرفي الحديث منهجاً جديداً في النظر إلى الأبنية عن طريق فهم ودراسة اللسانيات الغربية، كما لا يخلو الدرس الصرفي الأندلسي من ملامح اللسانيات البنيوية وتلاقيه مع النظريات اللسانية الغربية العربية، إذ قاموا بإعادة وصف اللغة العربية القديمة ودراساتها بما يتلاءم مع متطلبات الدرس الصرفي، فدرسوا العربية بالمنهج الوصفي وأصبحت الوصفية السمة البارزة عند الدارسين الأندلسيين من أجل خروجهم بالصرف العربي إلى التجديد، الذي يقوم في دعوته إلى تبني المنهج الوصفي البنيوي.⁽⁷⁴³⁾

ويتضح أن علماءنا القدامى قد تنبهوا إلى العلاقة القوية بين الأصوات والتغيرات الصرفية، فقد قاموا بدراسة الأصوات العربية ومخارجها وصفاتها عند محاولتهم دراسة أبواب الإدغام والإبدال ونحوهما.⁽⁷⁴⁴⁾

⁷⁴¹ عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص93.

⁷⁴² المرجع السابق، ص97.

⁷⁴³ عيد، سلمان عباس، تقويم الفكر النحوي عند اللسانين العرب، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 1971، ص8،

112، 113.

⁷⁴⁴ عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص97.

2- حُضور المنهج الوصفيّ في الدرس الصّرفيّ الأندلسيّ:

شهدت دراسة البحث اللغويّ عند الأندلسيّين تحولات مهمة مفادها إعادة النظر في أعمال القدماء والوصول إلى حقيقة المادة اللغوية؛ إذ تعد مزيجاً بين التراث والمعاصرة.⁽⁷⁴⁵⁾

وتظهر أهمية الصّرف بصورة جلية في بناء الكلمة، ومدى التغير الذي طرأ عليها كما في، قولنا : "ضَرَبَ" فنلاحظ أثر الفتحة على بنية الكلمة، أو بالضمّة والكسرة في نحو "ضَرِبَ" وهذا التحول الداخلي في بنية الكلمة يضيف تحولاً آخر وهي صيغة المبني للمجهول، وكذلك عند إضافة "الناء والألف" في "تَضَارَبَ" والتضعيف "ضَرَّبَ"، كذلك زيادة "الناء" في "تَضَرَّبَ" والمصدر في "ضَرَبَ". وتمثل هذه الأصوات والحروف مادة الكلمة في اللغة العربية أو المورفيم وهي الوحدة الصّرفيّة ذات المبنى الصرفي الذي تشكلت منه الصور ووظائفها المتعددة.⁽⁷⁴⁶⁾

وتُظهر النظريات الحديثة في التحليل الصرفيّ البنيويّ، الفرق بين "ضَرَبَ" و"اضطرب" من ناحية البنية الصّرفيّة هو الفرق بين "قرب" و"اقترب"، بيد أن التغير ليس واحداً من الناحية الصوتية بالرغم من اتحاد الوظيفة في بنية اللغة، "قالنّاء" تأتي بقرب "القاف" وهذا نتج عنه مقارنة صوتية بينهما، وكذا الحال في الطاء، فهناك جوار صوتي آخر ينطبق عليها.⁽⁷⁴⁷⁾ وهذا أقرب إلى علم الأصوات، وجاء على صيغة افتعل وما حدث فيها، لكن العلماء وجهوا النقد إلى الصرفيّين لِتَمَسُّكِهِمْ بفكرة الأصل والفرع، مما أدى للجوئهم للتأويل والتقدير والتوهم.⁽⁷⁴⁸⁾

⁷⁴⁵ المرجع السابق، ص55.

⁷⁴⁶ النحاس، مدخل إلى دلالة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، ص12.

⁷⁴⁷ عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في اللسانيات الوصفية، ص114.

⁷⁴⁸ المرجع السابق، ص122، 123.

لذلك اعتبرت الدراسة الصوتية من أفضل الأعمال اللغوية عند الأندلسيين والعرب من حيث المنهج وطرق الدراسة، كما أنها تدخل في إطار ما يسمى بالفونولوجيا أو وظائف الأصوات⁽⁷⁴⁹⁾. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعد الصيغة الصرفية وسيلة من وسائل الإثراء اللغوي، وبذلك يمكننا إضافة عدد كبير من الكلمات الجديدة للدراسات الصرفية.⁽⁷⁵⁰⁾

والناظر في التراث الأندلسي يجد أن هذه الطريقة في التفسير قد سادت في كثير من نصوصهم الصرفية التي تحدثت عن تفسير التحول الداخلي في بنية "قال" وغيرها⁽⁷⁵¹⁾، فيعد تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغير دالا على الكلمة نحو تغييرهم "قَوْلَ" إلى "قَالَ"؛ يقول ابن عصفور: إن القدماء لم يفعلوا ذلك كي يأتوا بمعنى جديد خلافا للمعنى الأصلي لكلمة "قَوْلَ".⁽⁷⁵²⁾

وهذا التغير الذي حصل في بنية المورفيم الداخلية هو تغيير بنيوي ذاتي، ويظهر أن علماء الأندلس كانت تعنيهم هذه التحولات والتغيرات الداخلية في بنية الكلمة؛ لذلك لجأوا إلى الميزان الصرفي لتطبيق الدراسات اللغوية الصرفية الخاصة بالفعل الثلاثي "فَعَلَ" الذي يعد ميزانا لكل الصيغ، قالوا: إن أصل "قام" "قَوَمَ" وليس لأن "قَوَمَ" هذه من تعليلات اللغويين، ومن الطبيعي أن يكون أصل "قام" هو "قام"، وأن أصل "باع" هو "باع" نفسها، وأن "مدَّ" أصلها "مدد" و"قضى" أصلها "قضي" أو إلى غير ذلك. وأما الوصفيون الذين كانت نظرتهم للغة صارمة، فلم يصفوا لنا أحوال الفعل الثلاثي من الخارج، وذهبوا إلى أن اللغوي الذي يصر على أن "قام" هي "قام" و"باع" هي "باع" نفسها عليه أن يقدم لنا تفسيراً لزيادة الألف أو حروف المضارعة في الأفعال مثل: "يَقُومُ" و"يَبِيعُ"،

⁷⁴⁹ السامرائي، عمر رشيد شاكر، دراسات لسانية، ط1، جامعة سامراء، كلية التربية، العراق، 2017م، ص140.

⁷⁵⁰ النحاس، مدخل إلى دلالة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، ص14.

⁷⁵¹ السامرائي، دراسات لسانية، ص140.

⁷⁵² ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص32.

كما لا نستطيع أن نتجاهل أن "الطاء" في "اضطرب" و"اضطرب" ليست "طاء" وإنما أصلها "تاء"، دون أن يكون تفسيرها وصفيًا. ويرى علماء الأندلس أن لهذه الصيغ أصلاً في اللفظ، ثم يفسرون هذه الظواهر اللغوية كيف تبدلت وتغيرت صورها في الاستعمال تفسيراً بنيوياً من خلال دراساتهم اللغوية والصرفية. (753)

واهتمت البنيوية بمعرفة التغيرات التي تطرأ على بنية الصيغة كالسوابق واللاحق والدواخل "الحشو" لتعطي معاني مختلفة للمفردات في التراكيب المختلفة، كما تعمل على إثراء اللغة، بيد أن هذه اللواحق تخضع لنظام التحول الداخلي في الكلمة، ونوع من التوسع في الأفعال الثنائية أو الثلاثية، وهي وسيلة لصياغة عدد من الأبنية الصرفية، ومن ذلك الفعل "ضَرَبَ" (754) الدال على وقوع الحدث في الزمن الماضي الذي يدل على معنى شعبي ثقافي هو الضرب "العقاب"، و"ضَرَبَ" "بتشديد الراء" وهي دلالة بصيغة جديدة على المعنى الأصلي وهو "الضرب" في وقت معين، وتعطي زيادة في المعنى، لأن صيغة "ضَرَبَ" تدل على القيام بالفعل والتكرار، وإذا زدنا على هذه الصيغة، وقلنا. "تَضارب"، أو زدنا لاحقه، فقلنا: "ضرباً"، فهذه صيغ مزيدة بمعان جديدة عن طريق إدخال الحركات القصيرة والطويلة على الحروف الصامتة "ض ر ب"، في حين أن الصيغ المجردة لا تمتلك خاصية الزيادة. (755)

ونذكر من ذلك اللواحق التي تلحق باللغة العربية، وتقوم بوظائف تصريفية كاللاصقة "التاء" التي وردت عند ابن عصفور في أول الكلمة كما هي في "تَغَافَل" و"تَفَاعَل" و"تَجَاهَل"، وما

⁷⁵³ خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص190.

⁷⁵⁴ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 166.

⁷⁵⁵ أحمد، كمال حسين، المنهج الوصفي وتطبيقاته في الدرس اللغوي الحديث، بحث منشور، ع44، مجلة ديالي 2010، ص378، 379، والنحاس، دراسات الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، ص46،

تَصَرَّفَ منها، ونحو: "تَقُومُ" و"تَخْرُجُ" و"التاء" التي في "افتعل" و"استفعل" وما تصرف منه⁽⁷⁵⁶⁾. وكذلك ياء النسبة والتاء المربوطة للمصدر الصناعي. ويتضح أن الزيادة في بنية الكلمة تُحوِّل البناء من معنى إلى معنى آخر، كما هو الحال في التحول الداخلي الذي يجري على المورفيم القائم بين الحركات القصيرة والطويلة وهي لاصقة اشتقاقية في وسط الكلمة من أجل توليد صيغة "اسم الفاعل" من الفعل الثلاثي، نحو: كَتَبَ إلى "كاتب".⁽⁷⁵⁷⁾

ويلحق بما تقدم همزة الوصل، التي زيدت ليوصل بها إلى النطق بالساكن إضافة إلى تأديتها لدلالة أخرى، وكذلك الهاء المزيدة فيما كان من الأفعال على حرف واحد في الوقف، نحو "قِه"، و"عِه". فلا يمكن النطق بحرف واحد، فلا بد من حرف يبتدأ به وحرف آخر يوقف عليه، أو للمد كما هو في كلمة "كتاب".⁽⁷⁵⁸⁾

وتبدو اللواحق التصريفية عند ابن عصفور ضمن دراسة بنية الكلمة العربية في كتابه الممتع، وجاءت هذه الدراسات في سياق بنيوي واضح من خلال مصنفاته . ويظهر أن هذه التحويلات الصرفية القائمة على الأبنية من زيادة وحذف وحشو، هي سمات تلمس المكونات البنيوية والتحليل التركيبي للمفردات، وما يلحق بها من سوابق ولواحق لا يكون اعتباريا؛ بل تكون هذه الزيادة موجودة تؤدي وظائف معينة لإثراء المعنى اللغوي.⁽⁷⁵⁹⁾

كما بلغت عناية ابن عصفور بالدراسات الصرفية من ناحيتي الشكل والمعنى عناية كبيرة، وأن ما توصل إليه من وصف وتقسيم للبنية العربية تَمَثَّلَ بنظرية لغوية عبرت عن عمق منهجه البنيوي، ولاحظ التحويلات الداخلية التي طرأت على البنية العربية من خلال الانتقال إلى قالب وزني

⁷⁵⁶ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 272.

⁷⁵⁷ أحمد، نُورُود حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م، ص 193.

⁷⁵⁸ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 203، 205.

⁷⁵⁹ أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 217.

جديد يحدث مع أوزان التصغير والتكسير، وما له من أثر في تغير شكل البنية الصرفية، بقوله: إنهم صغروا "صمحمًا" قالوا: "صُمِمِحُ" قاموا بحذف الحاء الأولى، والعربية بطبعها تحذف الزائد على اعتبار أن الثانية هي الزائدة والأولى هي الأصلية؛ لأنه لا يحذف الأصل في التصغير، ويبقى الزائد، والحذف الذي حدث في البناء المراد منه تحول في دلالة البناء من حالة إلى أخرى، تأكيد دلالة الحالة الجديدة، وتدل زيادة الحاء الأولى على تحول الدلالة من الكثرة إلى القلة، على صيغة "فُعْيَعِيلٍ"، فقد تم تحول دلالي للبناء بعد زيادة الحاء وجرى تحويل شكلي، وهو تغير عين البناء من السكون إلى الفتح.⁽⁷⁶⁰⁾

ويرى ابن عصفور أن هذا التصغير ليس له مسوغ أن يحذف الأصلي ويترك الزائد، واعتبر ذلك عارضاً ولا يعتد به، واستدل على ذلك في قوله "افتقار": "فتيقير" بحذفهم همزة الوصل فكأنك صغرت "فتقارا" و"فتعال" ليس من أبنيه كلامهم . وذهب ابن عصفور إلى أن المفروض أن يصغر "صُمِمِحُ" مع أن هذا البناء غير مستعمل في العربية، إلا أن ابن عصفور يؤكد على أن الحاء الزائدة هي الأولى في صمحمح.⁽⁷⁶¹⁾

والتقى العلماء المحدثون مع العلماء الأندلسيين برفضهم تفسير الصرفيين العرب القدماء من أن حذف الواو من "قُولُ" لالتقاء الساكنين، وقاموا بدراستها ضمن المنهج البنيوي كما فسروا أن التغيير الذي حدث داخل المورفيم على أنه تغيير ذاتي لا علاقة للخارج به، واعتُبر هذا افتراضاً ولا أساس له، ورجحوا تفسير التغيير الصوتي بالمنهج الوصفي البنيوي نفسه، لذلك فالتركيب المقطعي (ص ح ح ص) ممنوع في هذه اللغة إلا في حالتين اثنتين هما: حالة الوقف، وإذا كان الصامت الأخير أحد متمائلين مدغمين وكان المتمائثلان أصليين في الكلمة الواحدة، نحو "ضالّين" : (ص ح

⁷⁶⁰ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص306، وأحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 226.

⁷⁶¹ المرجع السابق، ص306، والمرجع السابق، ص226.

ح ص + ص ح ح ص) ودأبة: ص ح ح ص - ص ح ص)، ويتضح مما سبق أن التركيب المقطعي في العربية منع وقوع الصيغة "قول" ولم يحذف شيء من الصيغة.⁽⁷⁶²⁾

وذهب ابن عصفور بقوله: أما "قام" وأمثاله فيُقَدَّر أنه كان الأصل "قَوَمَ" واستحالت الواو ألفاً، إلا أنها حذفت وجعل مكانها الألف⁽⁷⁶³⁾. وبهذا فإن التحليل البنيوي الذي حصل داخل المورفيم هو أن الواو قد استقلها الناطق الأندلسي، وعوض مكانها الألف بتكرارها لتحقيق الإيقاع المناسب لبناء الكلمة، لذلك ذهب ابن عصفور إلى أن الواو قد حذفت وأبدلت الألف مكانها.⁽⁷⁶⁴⁾

ويبدو أن جذور المنهج الوصفي "البنيوي" ممتد إلى أعماق الدرس الصرفي القديم، دون النظر إلى قول الأندلسيين بأنهم كانوا على صواب في كل ما قالوه، أو قول البعض بأنهم لم يلجؤوا إلى الفلسفة والمنطق، وبذلك فإن اللغويين الأندلسيين لم يجانبهم الصواب مما اعتبره البنيويون انحرافاً عن المنهج اللغوي الصحيح. لذلك فقد أحدثت البنيوية تياراً نقدياً في الفكر اللغوي الحديث قامت على مبادئ علمية جديدة تختلف عن الأصول والمبادئ التي قام عليها الفكر القديم.⁽⁷⁶⁵⁾

كما عملت البنيوية الوصفية على تفكيك الكلمة من الداخل لذاتها دون النظر إلى العالم الخارجي، ويظهر ذلك في المثال التطبيقي في كلمة "طفلان"، فعمل على زيادة "ا، ن" والتي تتكون من تتابعات فونيمية يمكن تجزئتها إلى "ط، ف، ل، ا، ن"، وهي بالأصل تتكون من مورفيمين هما طفل الذي له تتابعه الفونيمي ومحتواه الدلالي، والمقطع (ا، ن) الذي يدل على التنثية، فلو حاولنا أن نجزئ المورفيم الحر "طفل" والمورفيم المتصل "ان" الذي يدل على التنثية؛ لتغير التتابع الفونيمي وضاع المعنى المراد من الفونيم الحر والفونيم المتصل. وهذا التحليل هدفه هو الصور اللفظية

⁷⁶² عبد المقصود، دراسة البنية الوصفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص124.

⁷⁶³ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص33.

⁷⁶⁴ السامرائي، دراسات لسانية، ص137.

⁷⁶⁵ خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص191.

وتصنيفها على أسس معينة ثم تصنيف العلاقات الناشئة بين الفونيمات داخل الكلمة، وهو إدراك دور هذه الفونيمات التي تقوم به داخل الكلمة.⁽⁷⁶⁶⁾

وفي ذلك يقول حلمي خليل: بالرغم من أن معظم الوصفيين لم يستخدموا مصطلح البنيوية إلا أنهم بما قدموه من أبحاث ودراسات حول تحليل اللغة كانوا يتبنون النظرية البنيوية أو مناهج علم اللغة البنيوي في التحليل اللغوي⁽⁷⁶⁷⁾. وظهرت ملامح البنيوية "الوصفية" في استبعادهم الأصول الفلسفية في التحليل واستبعاد التأويل والتقدير والتفسيرات العقلية الأخرى.⁽⁷⁶⁸⁾

وأخيراً لم يستطع علماء العربية المحدثون أن يجعلوا من البنيوية الوصفية منهجاً جديداً يطبق على اللغة العربية، إلا أنها كانت منهجاً نقدياً اتخذت من الدراسات التقليدية موضوعاً لها ولم يستطيعوا إزاحة هذا النظام التقليدي المتبع في مجال تعليم العربية؛ بل بقي في كثير من الدراسات المدرسية والجامعية.⁽⁷⁶⁹⁾

⁷⁶⁶ عبد المقصود، دراسة البنية الوصفية في ضوء الدراسات اللسانية، ص78.

⁷⁶⁷ خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص198، والنحاس، مدخل إلى دراسة الصرف العربي (على ضوء اللسانيات اللغوية والمعاصرة)، ص 46.

⁷⁶⁸ عبد المقصود، دراسة البنية الوصفية في ضوء الدراسات اللسانية، ص78

⁷⁶⁹ خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، 240، 241

المبحث الثاني: البحث الصّرْفِيّ الأندلسيّ والمنهج الوظيفي:

جاء المنهج الوظيفي على يد العالم اللغوي (مارتيني) سنة 1908م، الذي تخصص في اللغة الألمانية، وعمل في جامعة السوربون، ونتج عن هذا المنهج الاهتمام بدراسة الظواهر الصوتية في إطار ما يعرف بالاتجاه الفونولوجي "laphonologie" الذي أسسه تروبتسكوي وطوره جاكسون⁽⁷⁷⁰⁾. واهتم (مارتيني) بالنتائج العلمية المحققة في الدراسات الفونولوجية عمل على تطويرها لأهمية الدراسة التركيبية الوظيفية في حقل الأصوات من أجل ضبط العلائق الوظيفية بين الوحدات اللسانية والتركيبية⁽⁷⁷¹⁾.

واعتنى المنهج الوظيفي بكيفية استخدام اللغة بوصفها وسيلة اتصال؛ يستخدمها أفراد المجتمع للتوصل إلى أهداف معينة، دون أن يكون منفصلاً عن النظام اللغوي نفسه؛ بل يربط بين النظام اللغوي والمعاني⁽⁷⁷²⁾. وتميز المنهج الوظيفي عن غيره من المناهج اللسانية بتصورهم أن البنى الصرفية، والقواعدية، والدلالية محكومة بالوظائف التي تؤديها في المجتمعات التي تعمل فيها، وهذا خروج عن مبدأ (سوسير) والبنويين وهو أن تدرس اللغة لذاتها دون النظر للمحيط الخارجي للكلمة، فالوظيفية ترى عدم الفصل بين البنية اللغوية، والسياقية، والوظيفية التي تؤديها تلك البنية، وفي ذلك عُدت مدرسة (براغ) أفضل من مثّل هذا المنهج الوظيفي⁽⁷⁷³⁾.

⁷⁷⁰ العلوي، محاضرات في المدارس المعاصرة، ص16، 17.

⁷⁷¹ حساني، أحمد، دراسات في اللسانيات التطبيقية حقل تعليم اللغات، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المكزية - بن عكنون - الجزائر، 2009م، ص 15.

⁷⁷² قدورة، مبادئ اللسانيات، ص297.

⁷⁷³ علي، محمد محمد يونس، مدخل إلى اللسانيات، ط1، دار الكتب الوطنية بنغازي ليبيا، 2004 م، ص70.

وتركز الوظيفية على التواصل المعرفي عن طريق الاهتمام بظروف الاستعمال اللغوي؛ إذ استُخدم المنحى الوظيفي للدلالة على كل العلاقات التي يمكن أن تكون داخل الجملة أو المركب كي يميز بين ثلاثة مستويات وظيفية: التركيبية، الدلالية، والتداولية⁽⁷⁷⁴⁾. ويرى أحمد المتوكل أن ما يميز المنهج الوظيفي عن غيره من المناهج الوظيفية اللغوية عدة أمور، أبرزها: إذا كانت اللغة بنية أو نسقاً من الخصائص الصورية "صوتية، صرفية، تركيبية معجمية،" فمن مقوماتها أنها تؤدي وظيفة معينة داخل المجتمعات البشرية، و تعمل على التواصل بين مستعمليها. (775)

ومن ذلك إذا أرادوا القيام بتحليل وظيفي لنصوص لسانية، توجب عليهم أن يحصوا مجموعة تلك الوحدات اللغوية، والعمل على ترتيبها من حيث الشبه والاختلاف بعمل مقابلة بينهما لمعرفة الوظيفة التي تقوم بها، ويتضح ذلك من خلال المثال الآتي:

قال الرجلُ

سافر الرجلُ

ذهب الرجلُ

وعند النظر إلى المفردات داخل هذه الوحدات اللسانية المختلفة من حيث البناء، يتضح من هذا التقابل التفاوت الدلالي بينهما، ويدل ذلك على أن لكل كلمة وظيفة داخل التركيب.⁽⁷⁷⁶⁾

⁷⁷⁴ قدورة، مبادئ اللسانيات، ص298، وعيساني، عبد المجيد وآخرون، ملامح المنهج الوظيفي في تعليمه النحو العربي في المدرسة الجزائرية، مجلة إشكالات، معهد والآداب اللغات بالمركز الجامعي، تامنغست، الجزائر، عدد 10، 2016، ص211.

⁷⁷⁵ المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان، الرباط، 1995م، ص14.

⁷⁷⁶ العلوي، محاضرات في المدارس المعاصرة، ص18.

1- ملامح المنهج الوظيفي عند الأندلسيين:

يزخر التراث الأندلسي بالمتون والمختصرات والمصنفات الأصيلة، لذلك فقد اشتهرت هذه المتون والمؤلفات في تاريخ الصرف الأندلسي كي يعتمدها الدارسون في دراساتهم، لذلك تفرد الأندلسيون بهذا النمط التأليفي المتماسك لينتقي التراث الأندلسي بالتراث الإنساني، لكن العلماء الأندلسيين انطلقوا من مبادئ وظيفية في مصنفاتهم التراثية المختلفة " النحو والصرف، البلاغة، والأصول...".⁽⁷⁷⁷⁾ والتي جعلت أهم وظيفة للغة هي الوظيفة التواصلية التي تقام بين مرسل للكلام ومتلق يستقبله، كما اعتُبر الملمح الوظيفي الأندلسي أساساً لنظرية النحو والصرف الذي ناقش مفهوم الكلمة والجملة، وربط بين البنية والوظيفة.⁽⁷⁷⁸⁾

وتمكن الأندلسيون من وضع قواعد أساسية لإجراء ملامح منهجية وظيفية لضبط العلاقات الوظيفية القائمة بين الوحدات اللسانية التركيبية، لذلك عدّوا العلاقات بين المفردات في أي نظام لغوي مضبوطة بضوابط سياقية، تكاد تكون مألوفة في المناهج اللسانية المعروفة، ومنها ما يكون في المفردات المستقلة، فهي وحدات مكتفية بذاتها تتضمن دلالات وظيفية في بنيتها المستقلة مثل، "غدا، اليوم"⁽⁷⁷⁹⁾،... وغير ذلك، ومن ذلك يتبين أن العلاقة التي تربط اللفظة المستقلة ببقية المفردات قائمة على أساس دلالة ذاتية مع أنها غير قائمة على أساس الموقع السياقي للكلام، ويتضح في الآتي:

لا تَقْلُواها، وادْلُواها دَلُوا إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ، غَدُوا
أو قوله: وانصُرْ، عَلَى دِينِ الصَّلِيبِ، وعابِدِيهِ، الْيَوْمَ، أَلَكُ

⁷⁷⁷ البب، إبراهيم، من ملامح النحو الوظيفي في كتب التراث العربي، مجلة جامعة البعث، مج 39، عدد 16،

2017، ص14

⁷⁷⁸ المرجع السابق، ص13

⁷⁷⁹ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص391، 336، ص 484

ويبدو أن لفظة "اليوم" في هذا التركيب غير مقيدة بالموقع الواردة فيه؛ إذ يمكن لها أن تظهر في مواقع أخرى مثل:

مذُ اليوم⁽⁷⁸⁰⁾

وهذه القدرة على الانتقال من موقع إلى آخر ناتجة عن اكتفاء اللفظة بذاتها وهي قادرة على تحديد وظيفة عناصر أخرى غير مستقلة بنفسها، وتعمل على ضبط العلاقة التركيبية لهذه العناصر غير المستقلة كالوظيفية التي تؤديها حروف الزيادة أو حروف العلة وغيرها في النظام الصرفي.⁽⁷⁸¹⁾

ومن هنا وصفت دراسات الأندلسيين بأنها اهتمت بملامح المنهج الوظيفي للجملة والمفردة لاهتمامهم بدراساتها ضمن مفهوم التواصل.

التطبيقات على المنهج الوظيفي:

يندرج المنهج الوظيفي ضمن النظريات اللسانية الحديثة، ومن رحمها ولد النحو والصرف الوظيفي، ويعود ذلك إلى عده بحوث وأعمال لسانية، وزيادة على ذلك لا يمكن أن تخفي حقيقة أن التراث الصرفي قد حمل في ثناياه أفكارًا وظيفية في إطار وصفه للظواهر اللغوية⁽⁷⁸²⁾. لذلك يتقاطع في أحيان كثيرة مع ما جاء به الفكر الأندلسي، والعمل على دراسة بعض الملامح الوظيفية في التراث اللغوي الأندلسي، أبرزها:

- الوظائف الدلالية للجموع العددية:

⁷⁸⁰ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 418.

⁷⁸¹ حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية حقل تعليم اللغات، ص 15، 16، 17.

⁷⁸² المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص 13.

غلب على الصرف الوظيفي تسميته بالوظائف الدلالية التي تم رصدها من خلال المدخل المعجمي نفسه، فمثلا الحديث عن طبيعة العدد ووضعه داخل الصرف يترتب عليه التوضيح، لذلك تجد من الأسماء ما يدل على الجمع بمعناه دون أن تلحقه علامة جمع...⁽⁷⁸³⁾، وجاء عند أبي حيان قوله: هذا قول كثير من أهل اللغة، وهو ما جاء على وزن فَعَال: هَجَانٌ ودِلَاصٌ⁽⁷⁸⁴⁾. للواحد والجمع والتقدير في الحركات مختلف، وقال أبو عبيد: هَجَانٌ لفظ مفرد يقع للواحد والجمع، كما لا يطلق هَجَانٌ، ودِلَاصٌ على المثني لا يقال: ناقتان هَجَانٌ ولا دِرْعَانٌ دِلَاصٌ.⁽⁷⁸⁵⁾

ويبدو أن هذه الأسماء تتمتع بخاصية كونها لا مفرد لها من لفظها كباقي الأسماء الدالة على الجمع.

وأما ما يميز جمعي المذكر والمؤنث السالمين عن المفرد، فهو إضافة اللواحق ؛ أي "حروف الزيادة" الواو والنون"، و"الياء والنون" والألف والتاء، وتتمثل هذه الجموع التي تجتمع في الدراسات الصرفية وإسناد النبر والتنغيم والموقع الذي تقع فيه المفردة"، فينطبق هذا الكلام على جميع أصناف الجموع، ويكون باستطاعتنا أن نصوغ القاعدة الصرفية المسؤولة عن إلحاق علاماته. وأما جموع التكسير بنوعيه "جمع القلة وجمع الكثرة"، والنون اللاحقة آخر جمع التكسير، فيما كان وزن "فُعْلَان" و"فُعْلَان" نحو: قُضْبَانٌ وغِرْبَانٌ⁽⁷⁸⁶⁾ فإن تكوينه يستلزم، أولويات اشتقاقية تماثل الأولويات الواردة في تكوين المحمولات الفرعية المتمثلة في "الأوزان المأخوذة من الأوزان الأصول ، كالفاعل المأخوذ

⁷⁸³ المتوكل، قضايا اللغة العربية، ص 81.

⁷⁸⁴ وهو قولهم ناقة هجان ودرع دلاص. ينظر: شرح الشافية، ص، 136.

⁷⁸⁵ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص 432.

⁷⁸⁶ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص 171.

من الفعل". وبهذا يلتقي الملمح الأندلسي مع ملامح المنهج الوظيفي في النظريات اللغوية الحديثة.⁽⁷⁸⁷⁾

ومن خصائص المفردات ما يمثل له في المدخل المعجمي ذاته، ومنها ما يرصد عن طريق قواعد اشتقاقية "قواعد تكوين"، ومنها ما يتوزع بين المعجم وقواعد التكوين وهي "قواعد التعبير الصرفية"⁽⁷⁸⁸⁾، وهذا كله يرتبط بتعريف مكوناتها وتحديد وضعها ووظيفتها داخل المنهج الوظيفي، كما يؤكد المتوكل أن هذا لا يعد اشتقاقاً بل يعد صرفاً وظيفياً، وكما يرى أن تبنيه للمنهج الوظيفي بقصد إعادة وصف قواعد النحو والصرف العربي وفق مفاهيمه النظرية ليلتقي مع التراث الأندلسي.⁽⁷⁸⁹⁾

الموضوعات :

1- حذف جزء من الكلمة :

يُعد الحذف ظاهرة لغوية إنسانية؛ إذ يميل المتكلمون إلى حذف بعض العناصر المتكررة، أو حذف ما يتمكن السامع من فهمه اعتماداً على القرائن المصاحبة، وتُحذف العناصر لوجود قرائن معنوية أو مقالية تدل عليه، ومن ذلك يسعى الحذف إلى منح النص جزءاً من عدم التعرية كي يكون للمتلقي دور في عملية الفهم والإفهام؛ لذلك تفرض الوظيفية التواصلية ذكر الكلمات والجمل أو حذفها، ويكون لدلالة معينة لن تكون موجودة إلا في قيامه بذلك الحذف.⁽⁷⁹⁰⁾

ومن ذلك يأتي حذف جزء من الكلمة في كثير من المواطن، ويكون الحذف لوظائف تواصلية قد كثر استعمالها عند العرب، وربما يحذف من الكلمة للدلالة على غرض معروف أو

⁷⁸⁷ المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص 95، 96 .

⁷⁸⁸ القواعد الصرفية والقواعد التركيبية.

⁷⁸⁹ المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات العربية، ص 95، 96، 97، وبوراس، ياسين، مشروع أحمد المتوكل

في النحو الوظيفي- الوظائف الدلالية- بحث منشور، جامعة مولود تيزي وزو، ص 2

⁷⁹⁰ الملمح، اللسانيات الوظيفية أصابع مختلفة ليد واحدة، ص 248، 249

يكون هذا لتعبير فني مقصود، وربما يكون كل حرف وضع أو حذف لقصد، وأحياناً يكون لإيجاز أو تطويل، ويذكر خميس الجزة: "أنه يحذف من الفعل للدلالة على أن الحدث أقل مما لم يحذف منه، وأن زمنه أقصر، ونحو ذلك، فهو يقتطع من الفعل للدلالة على الاقتطاع من الحدث، أو ربما يحذف منه في مقام الإيجاز والاختصار بخلاف مقام الإطالة والتفصيل"⁽⁷⁹¹⁾. وهذا ما جاء في تفسير أبي حيان في البحر المحيط؛ فقد فسر ذلك عند حذف التاء تخفيفاً لقربها من الطاء⁽⁷⁹²⁾، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾⁽⁷⁹³⁾. وذلك عندما قام ذو القرنين ببناء السد، فأضاف زُبَرَ الحديد والنحاس المنصهر، وربما يكون التسلق أسهل على هذا - وإن كان لم يتحقق لهم - من إحداث نقب فيه لمرور الجيش، حيث عبّر عن الحدث الأيسر والأقصر في مدة إنجازه بالفعل القصير، فقال: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾، بخلاف الفعل الشاق الطويل، فإنه لم يحذف منه، فقال: ﴿وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾. ومثل هذا كثير في القرآن الكريم.⁽⁷⁹⁴⁾

ويظهر أن المقام يستدعي أن يُحذف جزء من الكلمة لتأدية وظيفة تواصلية، كالإيجاز، وإذا استدعى المقام التفصيل يتوجب عدم الاقتطاع، ومن ذلك لا يمكن أن ترصد الخصائص إلا إذا ربطت بالوظيفية، ويأتي هذا من قدرة المتكلم على معرفة القواعد الصرفية مثل الصوتية والدلالية والتركيبية والتداولية في العملية التواصلية.⁽⁷⁹⁵⁾

⁷⁹¹ الجزرة، خميس كمال وآخرون، نفعات في إعجاز القرآن الكريم البياني، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، تلّاع العلي، عمان، الأردن، 2010، ص57.

⁷⁹² الأندلسي أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج7، ص228

⁷⁹³ سورة الكهف، الآية 97

⁷⁹⁴ شارف، الطاهر، أثر الوظيفة التواصلية في البنية الصرفية العربية، رسالة ماجستير جامعة محمد خيضر بمسكرة، الجزائر، 2013م، ص59.

⁷⁹⁵ الجزرة، نفعات في إعجاز القرآن الكريم البياني، ص57؛ المتوكل أحمد، اللسانيات الوظيفية، المدخل النظري، ص91، 92.

ويبدو التصور الذي قدمه الوظيفيون لحذف التاء من الآية الكريمة السابقة إنما جاءت للتخفيف لتصل إلى السامع، ويظهر أنه يلتقي مع المنهج الوظيفي الذي يقوم على المطابقة بين اللفظ والمعنى في الدرس اللساني الحديث.

2 - التصغير والنسب:

تتميز اللغة العربية بمرونتها وإنتاجها للكلمات، والعمل على صوغ أي تركيب من تركيبات العربية، واعتبر التصغير قاعدة منتجة للكلمات خلافاً للغات الأخرى كالفرنسية التي لا تعتبر منتجة، إذ إن المفردات المصغرة المتوافرة في هذه اللغة يجب أن يمثل لها في المعجم ذاته كما لو لم تكن مفردات مشتقة. (796)

وهذا ما جاء عند ابن مالك في تصغير الثلاثي إما لذات الشيء نحو حجر "فَعَلَ" حجير أي: حجر صغير، وَرَجُلٌ، رُجُلٌ على وزن فُعَيْل (797). والمعنى يتصف بالسمة الدالة عليه من الفعل "المحمول" الذي يأتي على وجه التقليل أو التحقير أو الاستعطاف. (798)

لذلك تجد أن التصغير والنسبة يلتقيان في مشرب واحد. فالنسبة تكون في الأسماء أو الصفات بإضافة ياء مشددة في آخر الكلمة " كما جاء عند ابن عصفور، بأنهم قالوا: "تَسْمَعُ بالمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ" فحَقَّقُوا، والأصل "المُعِيدِي". وتكون الياءان للنسب على حدّهما في "فُرْشِي". (799)

⁷⁹⁶ المتوكل، قضايا اللغة العربية اللسانيات الوظيفية، ص 95 .

⁷⁹⁷ المرادي ، توضيح المقاصد المسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج3، ص 1419.

⁷⁹⁸ المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص 94.

⁷⁹⁹ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص70.

وكذلك جاء التصغير بشأن التحقير، نحو قولك: زَيْدٌ، وَرُجُلٌ فتضعُ من شأنه، وكذلك ما جاء لتقليل ذاته نحو: كَلْبٌ، أو دُرَيْهَمَاتٍ، أو يأتي لتقريب زمانه نحو قُبَيْلٌ وَبُعَيْدٌ، أو مسافته نحو فُؤَيْقٌ وَثُحَيْتٌ أو منزلته كأَخِي وَصَدِّيقِي. (800)

ويؤكد المتوكل على أن التصغير معني بالتحقير والاستطاف، وهما لا ينتميان إلى مصطلح "الدلالة الموضوعية" ؛ بل هما مفهومان تداوليان لا مفهومان دلاليان وإنما يتعلقان بالسياق أو الموقف؛ لذلك يمكن القول: إن التصغير له جوانب تداولية لا يقل عن غيره. (801)

وبذلك يكون هذا مما رُفِضَ أصله وهذه طريقة لإنتاج اللغة بحيث يستطيع المتكلم أن يستخدمها كلما أراد التعبير عن النسبة عن طريق الاشتقاق؛ لذلك يعتبر التصغير والنسب منتجين، وهذا الملمح يتوافق مع ما جاء عند ابن عصفور، وابن مالك، وأبي حيان وغيره من علماء الأندلس ليتلاءم مع المنهج الوظيفي. (802)

لذلك انطلقت الوظيفية من دراسة الصيغ التركيبية في النصوص المنطوقة أو المكتوبة لتكون الوظيفية هي الأساس للتعبير عن الفكر الوظيفي.

وهذا ما تسعى إليه الوظيفية في كون اللغة تؤدي وظيفة تواصل بين المتكلم والمتلقي، وهذه النزعة مألوفة في الاتجاه اللساني الذي يتتبع أثر سوسير في إبراز الوظيفة التواصلية للغة. وقد نشأ هذا الاتجاه مبكراً في أحضان النشاط اللساني للمدارس اللسانية الحديثة. (803)

⁸⁰⁰ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب في لسان العرب، ج1، ص351.

⁸⁰¹ المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص117.

⁸⁰² المرجع السابق، ص 96.

⁸⁰³ حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية حقل تعليم اللغات، ص13.

وصفوة القول، يظهر من خلال الدراسات اللغوية الأندلسية وجود أثر للوظيفية في مصنفاتهم لتلتقي مع المنهج الوظيفي ومع نظرية المتوكل الوظيفية من خلال ربطها بوظيفتها التواصلية كي تكون قادرة على وصف اللغة، وتوضيح دورها في عدم إبعاد المتكلم أو المخاطب كما تفعل البنيوية. كما لوحظ هذا في الدراسات القديمة وفي النظريات غير التداولية الحديثة، لذلك عملت اللسانيات الوظيفية على سد هذه الثغرة.⁽⁸⁰⁴⁾

⁸⁰⁴ عيساني، ملامح المنهج الوظيفي في تعليمه النحو العربي في المدرسة الجزائرية، ص130.

المبحث الثالث: البحث الصَّرْفِيّ الأندلسيّ والمنهج التوليديّ والتحويليّ:

اهتم تشومسكي بالنحو التوليدي التحويلي، عندما كان طالباً في معهد ماساشوست فقدم بحثاً حول مدار لغة بانيني، وبحثاً آخر حول مورفولوجيا اللغة العبرية، وسرعان ما توالى بحوثه شبه التحويلية إلى أن خرج بكتاب "البنى التركيبية" سنة 1957م، وتخصص هذا الاتجاه في اللسان الأمريكي، وتغير من المنهج الوصفي "البنوي" إلى المنهج التحويلي.⁽⁸⁰⁵⁾

ولاحظ تشومسكي أن المنهج البنيوي الذي يقوم على دراسة الفونيمات والمورفيمات لا يلتقي مع دراسة الجملة؛ لأنه لا يستطيع تفسير حدود الجملة التي تتمتع بعدد غير متناه من الجمل، بل ظل قاصراً على شرح العلاقات التي يمكن أن تقوم بين مختلف الجمل، كما لا يوجد حد لعدد الجمل الجديدة التي يمكن إنشاؤها؛ لذلك بقي المنهج البنيوي غير قادر على تفسير تلك التغيرات.⁽⁸⁰⁶⁾

وقامت النظرية التي طرحها تشومسكي على أبسط القواعد، في توليد عدد غير محدود من الجمل، وهي السمة الإبداعية لدى المتكلم القادر على إنتاج وتفهم عدد غير متناه من الجمل لم يسبق سماعها من قبل، وهي خاصية بالإنسان دون غيره، والسمة الإبداعية مجموعة من القواعد الضمنية لدى كل إنسان يتكلم لغة معينة، كما أنه قادر على أن يعبر وأن يفهم جميع ما يراه ويسمعه من الجمل، والقواعد الضمنية مخزن من العبارات والجمل، وتمثل قدرة الإنسان غير المحدودة، بل المتجددة في كل زمان ومكان، وأما مفهوم الكفاية اللغوية عند تشومسكي فتتمثل في قدرة الفرد على إنتاج وفهم الجمل منذ طفولته خلال مراحل اكتسابه للغة؛ لذلك تمثلت القواعد في مستويين الأول:

⁸⁰⁵ العلوي، محاضرات في مدارس اللسانية المعاصرة، ص 46، الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، لبنان، بيروت، 1979م، ص109.

⁸⁰⁶ عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1997، ص189.

المستوى التركيبي وهو تعاقب مجموعة من الكلمات، والمستوى الثاني الفونولوجي ويعنى بتتابع مجموعة من الفونيمات.⁽⁸⁰⁷⁾

ومن ذلك قام المنهج التحويلي على ركيزتين أساسيتين، هما: التوليد والتحويل، لكن التوليد ارتبط بمفهوم رياضي في ذهن تشومسكي بمعنى توليد قيم لا نهاية لها، فهو ليس مفهوما معياريا لقواعد اللغة، دون فرض الصواب والخطأ بالنسبة للكلام الفعلي الذي يستعمله الناس، وهذا ما كان واضحا في قواعد نظرية تشومسكي التي ابتعدت عن المعيارية التقليدية، وعن الوصفية، إلا أنها قواعد أساسية للجملة ذات شكل تجريدي نظري تكونت منها قواعد النظرية الجديدة، ولم تلتزم بالصواب والخطأ بالنسبة للاستعمال الفعلي للغة⁽⁸⁰⁸⁾. كما ثار تشومسكي على المذهب السلوكي، وعلى التقليد البلومفيدي واتباعه، مثل: هاريس وهوكيت، وتبنى مسارا جديدا يعاكس المسار اللغوي السلوكي الذي يقوم على دراسة اللغة، ووصفها مع إهمال الجانب العقلي.⁽⁸⁰⁹⁾

كما يظهر أن هذا المسار في الدرس الأندلسي كان واضح المعالم في تقديمه للدراسات اللغوية، وتمكنه من تقديم جملة من الاقتراحات، والدراسات اللغوية الجديدة المتعلقة بطبيعة البنيات الأندلسية الصرفية فجاءت مضاهية للنظريات الغربية الحديثة من حيث الشكل والمضمون.⁽⁸¹⁰⁾

1- أوجه الالتقاء بين المنهج الصرفي الأندلسي ونظرية تشومسكي:

تناولت النظرية التوليدية التحويلية عدداً من القضايا والمسائل اللغوية والصرفية المهمة التي تربط بينها وبين جهود علماء الأندلس الصرفيين في دراستهم للصرف العربي، ونظريات البحث

⁸⁰⁷ قدورة، مبادئ اللسانيات، ص315، 316، و زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص 44.

⁸⁰⁸ زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص45.

⁸⁰⁹ الشايب، محاضرات في اللسانيات، ص395.

⁸¹⁰ جغبوب، صورية، قضايا اللسانيات العربية الحديثة بين الأصالة والمعاصرة من خلال كتابات أحمد مختار عمر، رسالة دكتوراه، الجزائر، 2012م، ص29

اللغوي الحديثة، مع أن النظرية الجديدة أهملت الجانب الصرفي للغة في أول أمرها، ولم يتضح الجانب الصرفي إلا في طورها الثاني؛ لذلك أهتمّ الباحثون المحدثون بأن هناك اختلافاً واضحاً في تناول القضايا الصرفية عند الصرفيين القدامى.⁽⁸¹¹⁾

ولا يقتصر الدرس عند الأندلسيين في صوغ الأبنية على التحول الداخلي فقط؛ بل عملت على إضافة بعض الزوائد تمثلت في الأصل وهيكل البنية الجديد للصيغة، وهذا هو التحول الخارجي في الصيغة، كاستخدام الحركات في صوغ المشتقات، فتجد مجموعة من الزوائد الملتصقة كالسوابق واللاحق، وأمثلتها كثيرة في حروف المضارعة والمجموعة في كلمة "نأني" كما هو الحال في همزة "أفعل" والألف والسين والتاء في وزن استفعل، وبعض المشتقات كاسم المفعول واسم التفضيل واسمي الزمان والمكان⁽⁸¹²⁾. وكما يأتي الحرف عند ابن عصفور غير آخر أو ياء أو واوًا ؛ حركة ما قبلهما من جنسهما نحو "قضيّب" و"عجوز" أو ميمًا أو همزة في أول الكلمة، وكذلك "السين، اللام، والهاء" فإنها زِيدت لشبهها بالحروف المشبهة بحروف العلة.⁽⁸¹³⁾

وأما الأسس والثوابت التي جاء بها أصحاب نظرية تشومسكي فلا تختلف عما جاء به الصرفيون العرب، فالصرف الأندلسي يلتقي مع النظرية التشومسكية في كثير من الأمور، فكلّ منهم صدر "عن أساس عقلي"⁽⁸¹⁴⁾، وثمة مبادئ أساسية التقى بها التحويليون مع صرفيي العربية، أبرزها:

١ - قضية الأصلية والفرعية في الصرف الأندلسي:

⁸¹¹ الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، ص115.

⁸¹² شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص45.

⁸¹³ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص ج1، 206، 209.

⁸¹⁴ الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، ص115.

اعتمد الصرفيون الأندلسيون على فكرة "الأصل والفرع" في دراسة الكثير من الظواهر الصرفية كظاهرة الاشتقاق؛ إذ عرّفه الرماني بأنه اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل⁽⁸¹⁵⁾. وهي قاعدة قديمة وجوهرية لدى صرفيي العرب والأندلس؛ لذا مال الأندلسيون إلى الخفة والسهولة في كلامهم، واستنقلوا بعض اللهجات واللغات؛ فكان لا بد من لجوئهم إلى الاشتقاق والإعلال والإبدال في استعمالاتهم للغة، وكانت سمة التبديلات والتغيرات واضحة في كتبهم ومصنفاتهم⁽⁸¹⁶⁾. لذلك رجح أبو علي الشلوبين - وهو من أبرز صرفيي الأندلس - رأي سيبويه بأن النكرة أصل، والمعرفة فرع، والمفرد أصل الجمع وغير ذلك.⁽⁸¹⁷⁾

ويقول الراجحي: إن المنهج التحويلي يرى أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم البنية العميقة وتحولها إلى "بنية السطح"، كما عابوا على الوصفية أن تقوم بوصف الظاهرة فقط دون أن تجد تفسيراً لها، لذلك لا يستطيع العربي أن ينظر إلى الفعل "قال" على أن أصله "قال" مع وجود "يقول"، وأن الفعل "باع" أصله "باع" مع وجود "يبيع"؛ لكن من الضروري أن نعرف أصل الألف فيهما، كما أننا لا نستطيع أن نغفل عن أن "الطاء" في "اصطبر" و"اضطرب" ليست طاء وإنما أصلها تاء، ومن ذلك ينبغي على الدارسين البحث عن تفسير هذه الظاهرة وعن أصلها، وهذا ما نادت به النظرية التوليدية التحويلية، دون الوقوف عند وصفها كما يرى الوصفيون.⁽⁸¹⁸⁾

⁸¹⁵ الملمخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص20.

⁸¹⁶ يعقوب، صالحة حاج، نماذج تطبيق القواعد التحويلية في النصوص العربية، مجلة الدراسات العربية، كلية معارف الوحي للعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ص3871.

⁸¹⁷ الدباغ، محمد خليفة، المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيبويه، ط1، دار النهضة العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996م، ص107.

⁸¹⁸ الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، ص144.

ومن صور الأصل والفرع في دراسة الأندلسيين للصرف أن ابن عصفور يرى أن المعتل فرعٌ للصحيح فيقاس عليه، كما هو في أصل "قال" "قَوْلَ"، الذي هو الأصل، لو استعمل⁽⁸¹⁹⁾. وكذلك يرى صرفيو الأندلس أن المذكر أصل للمؤنث، وأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها⁽⁸²⁰⁾. كذلك الحال في أن موقن وموسر فرع من ميقن وميسر وهما الأصل؛ لأنهما من أيقن وأيسر⁽⁸²¹⁾. لذلك نلمح أن الأندلسيين كانوا على مقربة من البنية العميقة التي تناولوها في مصنفاتهم مع أنهم لم يذكروا المصطلح نفسه، لكنهم ذكروه بمصطلحات كالأصل، وهذا ابن مالك "ت 672" قد استعمل هذه اللفظة بقوله :

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا.⁽⁸²²⁾

لذلك ذهب ابن عصفور في أن الأصلية والفرعية في أسماء "الله" تعالى كانت الأصل؛ لأن "الله" هذا اللفظ قديم، وأن "الْوَلَه" هو فرع منه وهو لفظ محدث⁽⁸²³⁾. كما اعتبر ابن عصفور أن كلمة "الحُمْرة" هي الأصل، و"أحمر" فرع من صيغة الجمع تتصل بالتحويل، ومنشأة منه، وتتضح الدلالة عليها.⁽⁸²⁴⁾

كما تمثلت قضية الأصل والفرع في حديثهم عن ظاهرة "القلب المكاني" وهي تفيد معرفة أصل الكلمة وما يتعلق به من إعلال وإبدال، وهذا ما جاء به التحويليون في قَوْلهم: "قَالَ" فقلبت الألف إلى واو، وكذلك كلمة "باع" قلبت الألف إلى ياء فتحولت إلى "بَّيع".⁽⁸²⁵⁾

⁸¹⁹ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص32.

⁸²⁰ الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، ص143، 144.

⁸²¹ ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص242.

⁸²² ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص164.

⁸²³ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص43.

⁸²⁴ المرجع السابق، ص41.

⁸²⁵ المرجع نفسه ص32.

كذلك القلب في الكلمة التي لها نظامان، كقولك: جَذَبَ وجَبَذَ وهو الأصل، لأنه، يقال :
يَجْذِبُ ويجبِذُ، وجَاذِبٌ وجَابِذٌ، ... والأصل هو أكثر دوراناً في الاستعمال، وأقرب إلى البنية العميقة،
وأما القلب من الآخر فيكون في أحد النظمين: نحو "أيس" و"يئس" هي الأصل وأيس مقلوبة عنها
... بتقديم العين على الفاء لذلك أصبحت أيسَ على وزن "عَفَلَ". (826)

ويلحظ مما سبق، أن الأندلسيين كانوا على درجة كبيرة من الوعي وكانت دراساتهم ذات أهمية
كبيرة فلا تقل عن غيرهم؛ لذلك لجأوا إلى الدراسات العميقة في مصنفاتهم، ويتضح مدى الالتقاء
والتوافق بين الأندلسيين والتحويليين في الدراسات الصرفية.

2 - الحذف:

يعد الحذف من العناصر التحويلية في الأندلس والزيادة نقيض له، واعتبر ظاهرة لغوية
تتشارك فيها جميع اللغات الإنسانية ويقع هذا النقص في الجملة النواة التوليدية لغرضٍ في المعنى،
وتبقى الجملة دالة على معنى يحسن السكوت عليه، وتحمل اسمها الذي كان لها قبل أن يجري
عليها التحويل، وله أغراض متعددة تميل إلى الإيجاز والاختصار. والحذف من أكثر الظواهر ثباتاً
ووضوحاً في المسائل الصرفية الأندلسية، كما اتخذت هذه الظاهرة صوراً متعددة، فلم تقتصر على
البنية المفردة فقط؛ بل على الجملة والتراكيب النحوية والصرفية. (827)

وفي عرض ابن خروف لحذف الياء من كلمة "ثمانى" عمد إلى تحويل البنية العميقة إلى
بنية سطحية، نحو: "ثمان" وألحقها "فُعَال". بدليل قوله: كما أدخلتها على فُعَال (828). و"ثمانى" هي
البنية العميقة للكلمة، وحذفت الياء بقصد الإيجاز وهو الغرض من التحويل، وكان الحذف في ركن

⁸²⁶ المرجع نفسه، ص ج2، 618،

⁸²⁷ عمايرة، خليل أحمد، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر في نحو اللغة وتراكيبها، ط1، مكتبة لسان
العرب، عالم المعرفة، جدة، ص 134.

⁸²⁸ الدباغ، المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيبويه، ص174.

رئيس من أركان الجملة. واهتم الأندلسيون به بقصد الإيجاز، وإعلام السامع الشيء أو المعلومة بأقل قدر ممكن من الكلمات.

وذهب ابن عصفور إلى حَذَفِ الهمزة على غير قياس في كتابه الممتع، بقوله: حذفت الهمزة من قولنا "الله" أصله في أحد قولي سيبويه "إله"، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وصارت الألف واللام عوضاً منها، وكذا الحال في كلمة "ناس" فحذفت منها الهمزة لكثرة دورانها في الاستعمال للتخفيف والتسهيل؛ إذ كان أصل الكلام- أي البنية العميقة للكلمة "أناس".⁽⁸²⁹⁾

وكذلك حذف الهمزة في كل من "حُذ" و"كُل" و"مُر". والأصل أوْخذ أوْكل، أوْمر"، وهي "البنية العميقة" للكلمات؛ لأنها من الأخذ والأكل والأمر. فلما حذفت الهمزة استغني عن همزة الوصل لزوال الهمزة الساكنة من أجل التخفيف⁽⁸³⁰⁾. وهو أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة ثانيتهما ساكنة وجب قلب الثانية بحسب حركة ما قبلها يقتضي أن يقال: في الأمر من تأخذ وتأكُل وتَأْمُر: "أوْخذ وأوْكل وأوْمر" بقلب الهمزة الثانية واوًا كما قيل: وحذفوا الهمزة من "حذ وكل ومر"، وقد يجيء، و"أمر" على الأصل عند الوصل كقوله، تعالى: {وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ}.^{(831) (832)}

وكذلك يقول ابن مالك : في كلمة "استخراج" وهي الأصل أي "البنية العميقة" : تخارج، فحذفت السين وزيدت الياء، وكذا الحال في كلمة حيزبون :حزابين فحذفت الياء وأبقيت الواو فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.⁽⁸³³⁾

⁸²⁹ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 619.

⁸³⁰ المرجع السابق، ص 619.

⁸³¹ سورة طه، الآية: 132.

⁸³² الكيلاني، أبو الحسن علي بن هشام، شرح الكيلاني لتصريف العزّي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971، ص79.

⁸³³ ابن الناطم ، شرح ألفية ابن مالك، ص310.

وذهب ابن مالك إلى أن هناك نوعاً من التصغير يسمى تصغير "الترخيم وقسمه إلى قسمين : ترخيم نحوي وهو ما يختص بالنداء، وترخيم صرفي. والذي يخص الدراسة هنا الترخيم الصرفي، وكلاهما يقوم على تجريده من حروف الزيادة، فالترخيم يقوم على التخفيف والتسهيل، ويؤدي إلى الترقيق والتلين في الجملة. لذلك جعل ابن مالك من المزيد مجرداً، فسار بذلك على خطأ واضح هذه الأوزان الفراهيدي⁽⁸³⁴⁾. وذلك بحذف الحروف الزائدة من الكلمات ذات الأصول الثلاثية، فيقوم بعملية تحويلية بتصغيرها يتحول البناء إلى دلالة ذات معنى آخر على وزن "فُعِيل" بتقليل لفظها، وأما ما كانت أصوله على أربعة فَصُغِرَ على وزن فُعِيل، فنقول في معطف، وهو الأصل ؛ أي "البنية العميقة": عَطِيفٌ حذفت الميم"، وكذلك في أزهر الأصل أي "البنية العميقة": زهير" حذف الهمزة في أول الكلمة لكثرة دورانها بين الناس، ونقول في قرطاس: قُرَيْطَسٌ وتم حذف الرابع وهو حرف الألف، وعصفور: وعُصَيْفِرٌ بحذف الواو، ويأتي الترخيم بالرغبة في الإيجاز والاختصار والمؤانسة بالتغيير⁽⁸³⁵⁾. إلا أن ابن معطي اعتبر تصغير زهير بالترخيم شاذ، فزهير تصغير من أزهر "الأصل" وهو قياس عند الجمهور⁽⁸³⁶⁾.

والناظر في جهود الأندلسيين يجد أن قاعدة التحويل بالحذف في الدرس الصرفي، تؤكد نظرتهم الواقعة إلى اللغة، فقد تخطت النظر والتمعن في ذات اللغة إلى النظر إلى ما حولها من عناصر السياق الكلامي، لذلك تمرت النظرية التوليدية التحويلية على سابقتها بدراسة ما يحيط بالبناء من الخارج⁽⁸³⁷⁾. ومع ذلك فإن هناك إشارات واضحة عند الأندلسيين في سبقهم إلى معرفة الأصل، وتفسير الكلام للتوصل للبنية العميقة في الكلمة أو الجملة، وكذلك اهتمامهم باللفظ والمعنى،

⁸³⁴ السعودي، أحمد عطا، ظاهرة الترخيم في الدرس اللغوي دراسة نحوية تطبيقية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص 126، 128.

⁸³⁵ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، 2001م، مج1، ص 1436.

⁸³⁶ ولد أباء، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 292، 293.

⁸³⁷ أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 300.

وأنهم أولوا نظام الجملة الداخلي عنايتهم، فقد اهتموا بالتراكيب وسلامتها اهتماما كبيرا، إلا أن النظرية التوليدية والتحويلية ليست هي أول من اهتم بالمعنى واللفظ؛ لذلك تبقى الكلمة أو الجملة محتقظة بمعناها الحقيقي رغم التحولات التي أجريت عليها، فهي تعبر عن بنية عميقة واحدة قائمة على الترابط بين المعاني الذهنية في الجمل النواة، ثم تتحد لتصدر الكلام المنطوق لتكون جملاً تحويلية تتوافق مع القواعد التحويلية. (838)

- 3 الزيادة:

تناول الصّرفيون الأندلسيون ظاهرة الزيادة في الكلمة والجملة، وذكروا أن ما يزداد في الكلام لا يضيف إلى الجملة معنى جديداً؛ بل يضيف فائدة تركيبية أو قوة الربط أو الفرق أو إلى غير ذلك، ويرى هذا في كل المواضع التي يوجد فيها زيادة، بأن الزائد لا يدل على معنى، وكأنه يشير إلى البنية العميقة في الكلام⁽⁸³⁹⁾. فالزيادة هنا لصيقة بالتحويلات الداخلية التي تطرأ على الأبنية والتي تميز كلمة عن الأخرى، وتكون جزءاً منها، ويقول ابن عصفور: إن حروف الزيادة عشرة؛ جمعها في قولك "أمان وتسهيل" ونحى الكاف جانباً؛ لأنه كان يرى أن الزيادة هي التي جعلتها العرب كجزء من الكلمة، أما الكاف فزيادتها واضحة لا تحتاج إلى حجة. (840)

ويتضح هذا فيما جاء عند أن ابن عصفور؛ إذ اعتبر أن "السين" زائدة في كلمة "استكف": "استَقْلَ" (841). كذلك استدلل ابن عصفور على زيادة الياء في "أبصر"، وذلك من قولهم: "إصار" وهي الأصل في جمعه أي البنية العميقة، والمستدل على زيادة يائه من أجل تقوية المعنى، وهو "أبصر"، لكنه ليس بمشتق من "إصار"؛ بل "إصار" فهو تصريف من تصاريفه، الدالة على زيادة

⁸³⁸ عمايرة، في نحو اللغو وتراكيبها، ص 66.

⁸³⁹ الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، ص 153، 154.

⁸⁴⁰ ولد أباه، محمد المختار، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 278.

⁸⁴¹ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 30.

يائه، كما حذفت الياء لكثرة الاستعمال دون تأثير في المعنى⁽⁸⁴²⁾. وذهب ابن الطراوة إلى أن زيادة السين في كلمة استطاع، والتي جاءت على وزن "استقال" واستاع، ويسطيع ويستيع ومستطيع ومستيع، إنما هي الأصل "البنية العميقة للكلمة" "أطوع" ويرى إنما زيدت هنا لأن تصريف الكلمة قد ثبت فيه زيادة السين⁽⁸⁴³⁾.

كما وافق ابن عصفور رأي سيبويه في أن زيادة السين في نحو: "استفعل" وما تصرف منه، وذكر قوله: إن السين في "استطاع" الأصل "البنية العميقة للكلام، هي عوض من ذهاب حركة العين منها⁽⁸⁴⁴⁾. وأما الواو فإنها تحذف إذا وقعت فاء في "فَعَلَ"، على وزن "فَعَلَ" فإنها تحذف في المضارع كما حذف الواو من مضارع "وَعَدَ" و "وَزَنَ"، فنقول في مضارع "وَعَدَ": "يَعِدُ" وذلك لوقوعها بين ياء وكسرة، وحمل "أَعَدَ" و "تَعَدَ" حملاً على "الياء"، كما حذف في "يَضَعُ" لأن أصله "يَوْضِعُ" وهو البنية العميقة للكلمة، ولكن فُتِحَ الضاد من أجل العين الحلقية، وحذفت في "يُوعِدُ" الأصل وهي البنية العميقة للكلام، كما لم يلتفت إلى اللفظ في "يَضَعُ".⁽⁸⁴⁵⁾

وبهذا نستطيع القول: إن السين والياء وغيرهما من العناصر التحويلية التي تطرأ على الجملة التوليديّة فتحولها إلى بنية سطحية.

ويرى ابن مالك أن الأصل من زيادة التاء في الأسماء إنما هو لتمييز المؤنث من المذكر، ويأتي أكثره في الصفات، كقولنا: "مسلم" الأصل "أي البنية العميقة فجرى تحويله بزيادة تاء التأنيث لتصبح "مسلمة"، وظريف: ظريفة، وكما تكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات،

⁸⁴² المرجع السابق، ص 54.

⁸⁴³ الدباغ، المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيبويه، ص 90.

⁸⁴⁴ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 222، 224.

⁸⁴⁵ المرجع السابق، ص 225، ص 426.

مثل: تمر "الأصل": تمر، نخل "الأصل": نخلة، شجر "الأصل"، شجرة وفي المصنوعات: لبن: لبنة، قلنس: قلنسوة، ذبح: ذبيحة. (846)

وأما قولهم للمكان ذي الجنادل: جَنَدَل، وأصله جنادل "مَفَاعِل" فكأنه شيء بالجمع، وقولهم للضخم: غليظ "فَعِيل" وأصله غلائظ "فَعَائِل" فجرى التحويل في بنية الكلمة أي "البنية العميقة"، وتدل تلك الشواهد على استعمال المفرد بمعنى الجمع، وهذا الاستعمال يؤدي إلى التحويل في الصيغ لكثرة الاستعمال، وكذلك الفرق بين الأصل والزائد، فيلاحظ أن الأصلي يكون في تصاريف الكلمة ولا يحذف منها شيء، إلا أن الزائد يحذف من بعض تصاريف الكلم في مثل: ألف ضارب وميم مكرم وتاء احتذى؛ لذلك يحكم على بعض الحروف بالزيادة دون حذفها، كما هو الحال في نون "قرنفل"، واستدلوا على ذلك، بقولهم: طَرَبَانَة، وهو أصل الوضع. وقد ذكر ابن مالك حروف الزيادة في كلمة واحدة "سألتمونيها" (847). كما تحدث ابن مالك عن الزيادة إذا تصدرت الهمزة أو الميم على ثلاثة أصول، ويقول: إنها زائدة بدليل الاشتقاق في أكثر الصور، وذلك نحو: أحمد وأفكل ومكرم. (848)

ويبدو أن ابن مالك تقصّى قواعد التحويل الداخلي نفسها أثناء تعامله مع الحروف الزائدة على الأبنية الصرفية، فهو عندما يضيف الهمزة مثلا إلى "فَعَل" يتحول إلى "أفَعَل"، نحو : أفكَل، وأحمد، يجري التحويل الداخلي بين حروف الزيادة نفسها، إلى جانب ما يجريه على البناء لتوليد الصيغ، ومن خلال المنهج التوليدي يتقصّى أيضا ابن مالك العلاقة بين البنية الصرفية وبين دلالتها المعنوية الخاصة بربطه للحركات المختلفة وما ينتج عنها من معانٍ تؤثر في التركيب الصرفي، كذلك الدراسة لقواعد التحويل الداخلي وتوليد الأبنية الجديدة يلمس سمات المنهج التوليدي التحويلي

⁸⁴⁶ ابن الناطم، شرح ألفية ابن مالك، ص 295.

⁸⁴⁷ ابن الناطم، شرح ألفية ابن مالك، ص 330، 331.

⁸⁴⁸ ابن الناطم، شرح ألفية ابن مالك، ص 332.

بوضوح عند ابن مالك وابن عصفور وابن الطراوة وغيرهم من صرفيي الأندلس، وذلك في تطبيقهم شروط الصحة القواعدية التي قام عليها الدرس اللغوي الحديث.⁽⁸⁴⁹⁾

ومن ذلك فإن الزيادة عند صرفيي الأندلس تكون في أول الجملة، أو في وسطها، أو في آخرها، وهذه الزيادة تكون حرفاً أو مورفيماً أو جملة، وغرضه إضافة عنصر أو معنى جديد، وهذه الظاهرة أصلية وقديمة لدى العرب والأندلسيين؛ لأنها ترتبط بكافة الظواهر التحويلية، أو فيما تتصل به من عناصر التحويل⁽⁸⁵⁰⁾. وإن لم يستخدم هذه المصطلحات.

والناظر في الأسس التي اعتمدت عليها المدرسة التحويلية، والمسائل الصرفية التي أرساها علماء الأندلس يرى أن الصرف الأندلسي لم يكن غافلاً عن هذه الأفكار، فقد سبقهم إلى ذلك عبد القاهر الجرجاني في تحديد الفروق الدقيقة بين البنية العميقة والسطحية من عناصر الجملة، وإن لم يستخدم هذه المصطلحات.⁽⁸⁵¹⁾

والنظرية التوليدية التحويلية لها جوانب قوة وجوانب ضعف، فقد أدركت النظرية ما تحت السطح – ركزت على البنية العميقة – ولم تهتم التوليدية بالمستويات اللغوية، دون أن تقدم توضيحاً كافياً بالبنية السطحية، والتي تكون فيها الاختلافات الخاصة بالشكل والمحتوى، وبعد النظر إلى عناصر التحويل وجدت نقاط الالتقاء بين المسائل الصرفية الأندلسية والقواعد التحويلية، وهي تناسب قواعد التحويل في البنيات الصرفية الأندلسية والتحويلية، وربما تعنتي بالمسائل التي تحذف بعض عناصر البنية العميقة، فتحولها إلى عناصر جديدة؛ لذلك أخذت اللسانيات التي قامت على النظام اللغوي – من سوسير إلى تشومسكي – في الاضمحلال وهذا ما ساعد على ظهور توجه لساني جديد

⁸⁴⁹ أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 215، 214.

⁸⁵⁰ عمايرة، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر في نحو اللغة وتراكيبها، ص 125.

⁸⁵¹ المنصوري، أحمد المهدي وآخرون، النظرية التوليدية التحويلية وتطبيقاتها في النحو العربي، بحث منشور، مجلة جامعة القدس المفتوحة لأبحاث والدراسات، ع 29، 2013م، ص 329.

ركز على التوجه الاتصالي الوظيفي، وهو التوجه التداولي، لذلك ابتعدت النظرية عن علم اللغة القائم على النظام، واتجهت إلى اللسانيات القائمة على التواصل.⁽⁸⁵²⁾

وقد توصلت الدراسة في هذا التطبيق إلى إبراز العناصر التحويلية في كل من الأصلية والفرعية، والحذف، والزيادة؛ ويرى التحويليون الأندلسيون أن النظرية تصلح للتطبيق على اللغة العربية، والنظرية التوليدية التحويلية، وهي قائمة على البحث من أصول تلك الصيغ الصرفية الخاصة المعتلة، وترتكز النظرية والصرف الأندلسي على الأصل العقلي، لذلك جاءت النظرية موافقة للنحو والصرف العربي الأندلسي.⁽⁸⁵³⁾

المبحث الرابع: البحث الصّرفي الأندلسي والمنهج التداولي

1- مفهوم التداولية:

⁸⁵² الشايب، محاضرات في اللسانيات، ص 468، 469.

⁸⁵³ الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، ص 144، 145.

تعد التداولية من الحقول المعرفية ذات الصلة بالعلم التواصلية الجديد باللسانيات، وبغير اللسانيات، وهو ترجمة لمصطلح pragmatics⁸⁵⁴ وهو غربي الأصل تم نقله إلى العربية. ويعود إلى العالم والسيميائي (بيرس) الذي عُرِفَ "بأبي البراجماتية"، واعتبر هذا المصطلح من المصطلحات التي ركز عليها اللغويون في مجال علم اللغة. وهو علم جديد قائم على التواصل لدراسة الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال ودمجها في عدة دراسات لغوية لدراسة ظاهرة معينة. و يدرس اللغة علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي يتضمنها الخطاب الذي يجعل منه رسالة تواصلية⁽⁸⁵⁴⁾. وعملوا على وصف طريقتهم في استعمال اللغة في صورة قواعد نحوية وصرفية يلتزمها من إرادة التعبير باللغة العربية من بعد. (855)

ونالت التداولية قسطا كبيرا من اهتمام الباحثين واللسانيين خصوصا بعد النظريات التي سبقتها، وذلك لعدم وصولها للغرض المطلوب فعلق العلماء الآمال عليها كي يصلوا إلى مرادهم من التفسيرات اللغوية؛ ومن المعروف أن التداولية لم تنشأ دفعة واحدة؛ بل على مراحل عدة، وهذا ما يميزها عن غيرها من النظريات اللغوية؛ إذ عملت على الإثراء العلمي المتدفق إليها من شتى النواحي العلمية. (856)

ويرى بعض الدارسين أن تطبيق التداولية مرتبط بالدراسات الغربية واستثمار ما نتج عنها من تصورات ومبادئ وظيفية أثرت بقوة وعمق في مسار الدراسات اللسانية؛ لذلك عملوا على تطبيق التداولية على اللغة العربية لتسهم في وصفها، ورصد خصائصها، وتفسير ظواهرها الخطابية

⁸⁵⁴ صحراوي، مسعود، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2005م، ص5، 16.

⁸⁵⁵ إبراهيم، التداولية عند ابن جني، ص 225.

⁸⁵⁶ بشلاغم، عبد الرحمن، تجليات مفاهيم التداولية في التراث العربي تفسير فخر الدين الرازي لسورة "المؤمنون" أنموذجا"، جامعة أبي بكر بلقايط، تلمسان، الجزائر، 2014م، ص2، 1.

التواصلية، وهذا العمل يهدف الى رصد بعض جوانب من جهود علمائنا القدامى، وهذا مندرج ضمن النشاط العلمي الذي قام به كثير منهم، فاللغة العربية تشتمل على طائفة من الصيغ والأدوات التي يستعملها المتكلم لتتخصص في الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية، وسعى علماء الصرف الأندلسيون لدراسة المسائل الصرفية بغرض الإفادة منها وتسهيلها على المتلقي وإعادة تبويبها من جديد. (857)

ب - مظاهر التداولية عند الصرفيين الأندلسيين:

تعتمد التداولية على "اللغة في الاستعمال" بين مستعملي اللغة التواصلية من المتكلم والمخاطب "السامع"، والرسالة أو "السياق" الذي يجرى فيه الحدث الكلامي، وهذه إشارات واضحة لوجود الملامح التداولية في التراث اللغوي الأندلسي الذي يشير إلى قدمها عند علمائنا العرب القدامى الذين كانت تغلب على مصنفاتهم المعيارية⁽⁸⁵⁸⁾. وتميز ابن عصفور عن غيره بمصنفه بأنه خصصه للصرف، وركز على كثير من صفات الاستعمال اللغوي التداولي، بقوله: قالوا، استعمال، الاستعمال، استعمالهم، يقولون، أراد، يريد، وغيرها.⁽⁸⁵⁹⁾

إذن؛ فالتداولية لغة اجتماعية في حد ذاتها قائمة على علم التخاطب، تهتم بالكلام اللغوي والخطابي المنطوق، وهي أصول العملية التواصلية التي تقوم على دراسة العلاقة بين اللغة والسياق...، ومن ذلك نستطيع القول: إن التداوليات هي علم الاستعمال اللغوي الذي ظهر حديثاً في

⁸⁵⁷ صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة " الأفعال الكلامية " في التراث اللساني العربي، ص 6، 7؛ بشلاغم، تجليات مفاهيم التداولية في التراث العربي تفسير فخر الدين الرازي لسورة "المؤمنون" أنموذجاً" ص 23.

⁸⁵⁸ الفقي، صبحي إبراهيم، التداولية عند ابن جني دراسة تطبيقية في كتاب الخصائص، ص 225، 226.

⁸⁵⁹ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص ج 1، ص 51، 55، 60، 66، 67، 70

علم التواصل الذي جاء على وزن الصيغة الصرفية "تفاعل" ؛ إذ إنها من أقوى المناهج التي درست اللغة من حيث الاستعمال.⁽⁸⁶⁰⁾

ويبدو من ذلك أن الفعل "يريد" أو غيرها من المترادفات اللغوية التداولية التي ذكرناها وغيرها مرتبطة بالتداولية التي استعملها ابن عصفور حيث يشير إلى قصد المتكلم من الحديث، وهذا ما ذكره ابن عصفور في مواضع كثيرة في مصنفه، وأشار إلى الصلة الوثيقة بين الاتساع في التركيب اللغوي بالحذف في التداول، وهذا يعتمد على إدراك المخاطب للجزء المحذوف، وما جرى من حذف للجملة أو المفردة أو الحرف ربما من استغنائهم عن شيء؛ حقه أن يستعمل. ولكثرة استعماله ودورانه استغنوا عنه وجعلهم يقومون بحذف جزء من الكلمة، وهو السين، وهذا ملمح تداولي في كلام ابن عصفور، في قوله : وأما "استَحَذَ فلانٌ" من قول العرب: استَحَذَ فلانٌ أرضاً، ففي ذلك قولان:

أولاً : وهو ما جاء في الأصل "اتَّحَذَ" وزنه "افتَعَلَ" واستدل ابن عصفور، بقوله تعالى : ﴿لَتَخَذَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾⁽⁸⁶¹⁾، ثم أبدلوا السين من التاء الأولى التي هي فاء "الكلمة"، كما أبدلوا التاء من السين في سِتٍّ؛ لأنَّ أصلها "سِدْسٌ" بدليل قولهم: أسداس. فلما أبدلوا التاء من السين، فقالوا "سِدَّتْ"، أدغموا الدال في التاء. وعلل ابن عصفور هذا الكلام كون السين والتاء مهموسان، لذلك جاز إبدال كل واحد منهما من الآخر.

أما القول الآخر ما يكون أصله "استَحَذَ" على وزن "استَفَعَلَ" من "تَحَذَ"، فقد حُذِفَت التاء الثانية التي هي فاء الفعل استئقلاً للمثلين لكثرة استعمالها بين الناس، وحذفوا التاء الأولى من "اتَّقَى" كراهيةً لاجتماع المثلين، فقالوا: "تَقَى يَتَّقَى". قال الشاعر:

⁸⁶⁰ علوي، جافظ إسماعيلي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث الأردن، إريد، 2014 ، ص3

⁸⁶¹ سورة الكهف، الآية 77

تَقُوهُ، أَيُّهَا الْفَتَيَانُ، إِنِّي ... رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا

يريد: اتَّقُوهُ. فعلى هذا تكون السين زائدة. وعلى الأول تكون بدلاً من أصل، والصحيح من هذين

القولين عندي الثاني؛ لأنه قد ثَبَتَ حذف إحدى التائين لاجتماع المثليين في "تَقَى".⁽⁸⁶²⁾

ومن ذلك، أن الحذف لا يكون إلا إذا كان المخاطب على علم به، فيعتمد المتكلم على

سرعة فهم السامع المراد من حذفه، والاستعمال اللغوي الذي يعتمد على السياق الذي يجعل التركيب

تداولياً محققاً للتواصل بين الطرفين، وعلى إدراك المتلقي، وكذلك تتبع الأثر التداولي⁽⁸⁶³⁾. فالحذف

على غير قياس كثير في العربية، وهذا كان له الأثر الواضح عند ابن عصفور في مصنفه، ومنها

حذف الواو لكثرة الاستعمال، والتداول بين الناس فحذفت في غد والأصل غدو . فاستعمله على

الأصل:

لا تَقْلُوها، وادْلُوها دلوا إنَّ مع اليوم أخاه، غدوا

وذكر ابن عصفور أن حذف الواو، من قوله : قالوا "حَمَّ" : يشير إلى أن أصل الكلمة "حمو"

، فقد حذفت "الواو" لكثرة الاستعمال والتداول والدوران بين الناس، كما حذفت من "أب، وأخ" لأنهما

من الواو، لقولهم "أبوان أخوان" وحذفت من "هن" وهو من الواو، لقولهم، "هنوات"، وكذلك حذفت من

"ابن" لأنه من "البُنة" وحذفت من اسم لأنها من "السمو".⁽⁸⁶⁴⁾

وزيادة على ذلك حذفت من "كرة" لقولهم: "كروثُ بالكرة". وحذفت الواو من "قُلة"، والأصل

فيها "قَلَوْتُ بالقُلة"، فالبنية العميقة باستعمال الواو والسطحية بحذفها، وهنا الحذف شاذ في الاستعمال

اللغوي الذي يفرض على المتكلم حذف أحد عناصر التركيب اللغوي لفائدة تداولية. وهذا ما يستدعيه

الحال في الموقف الاتصالي للحذف، أو الذكر؛ لتصل الرسالة إلى المستقبل بوضوح مترافق مع

⁸⁶² ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص153

⁸⁶³ الفقي، التداولية عند ابن جني دراسة تطبيقية في كتاب الخصائص، 226،

⁸⁶⁴ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص ج2، 623

وجود السياق⁽⁸⁶⁵⁾، لذلك يتضح في التداولية أثر الاستعمال اللغوي ودورانه بين الناس؛ حتى لو كان شاذاً عن القياس، فإنه اعتمد على الاستعمال المؤلف للغة، وليس على شذوذه، لكنه منع القياس عليه في تراكيب أخرى غير مسموعة. (866)

وقد تؤدي كثرة التداول والاستعمال إلى الإبدال ومن ذلك إبدال الفاء من الثاء في "ثُمَّ" و "جَدَتِ" فقالوا. قَامَ زَيْدٌ فَمَ عَمَرُو، والأصل الثاء، لَأَنَّ ثُمَّ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً مِنْ "فَمَ". وقالوا: "جَدَفَ" في جَدَثَ، والأصل "الثاء" لقولهم: في الجمع أجداث ولم يقولوا أجداف. (867)

كما حذفت الميم من أحد المضعفين قياساً عند أبي حيان لكثرة الاستعمال، وذلك في تصغير "مُهوَّأً"، كقولك: هُوَيْئِن، كما تقول: مُطْمَئِنٍّ وَمُقَشَّعِرٍ، وقيل: "مُهَيِّن" بحذف الهمزة، وإحدى النونين وانقلاب الواو ياء، وإدغام ياء التصغير فيها، وإن شئت قلت: مُهَيَّوْن " كما قُلْتَ فِي أَسْوَدَ "أَسْوَدَ" (868).

وتتمثل كثرة الاستعمال وعلاقته بالتراكيب اللغوية بالتداولية، لنصل إلى أن كثرة الاستعمال قد تفضل على القياسي، ومن ذلك فإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، ونرى هذه من مقومات المنهج التداولي لدى علماء الأندلس. (869)

ج - اختيار صيغ المشتقات (الصفات)

1- صيغة اسم المفعول:

⁸⁶⁵ شاهين، أحمد فهد صالح، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، ط1، عالم الكتب المعاصرة،

2.15، ص، 58، 71

⁸⁶⁶ الفقي، التداولية عند ابن جني، ص 255

⁸⁶⁷ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج2، ص 414

⁸⁶⁸ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 395

⁸⁶⁹ الفقي، التداولية عند ابن جني، ص255.

من المعروف أن الصرفيين اهتموا في دراساتهم الصرفية التداولية التي تقوم على السياق الدالة على المعنى، وعلى عناصر العملية التواصلية "المتكلم والسامع" مع مراعاة ما يقصده المتكلم من جهة، وما يفهمه السامع من جهة أخرى، كذلك الاهتمام بحال الكلام "الخطاب" ومقامه، من أجل نجاح العملية التواصلية التداولية.⁽⁸⁷⁰⁾

وكما أن التداولية تنظر إلى اللغة على أنها وسيلة تواصل وتفاعل، فقد أعادت الاعتبار للغة من خلال دراستها تداولياً بتحليل ظواهرها أثناء بحثهم عن الدلالات. فاسم المفعول اسم مشتق يدل على معنى مجرد للمزيد الرباعي الذي تلحقه زيادة أو زيادتان فيصير على ستة أحرف، وهذا أقصى ما ينتهي إليه المزيد، لكن ابن عصفور يرى أن الزيادة لا تلحق أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعالها، التي جاءت على وزن مَفْعَلَل: نحو: مُدَحَّرَج⁽⁸⁷¹⁾ وهذا جاء نتيجة فهم ابن عصفور لطرق تأليف الكلام وكيفية استعمالته، والبحث عن مقاصده لدى المتلقي. كما جاء اسم المفعول المصوغ من الرباعي المزيد، على وزن "مَفْعُول". وهذا القياس الصحيح، نحو قولهم: "مَبْيُوع" و"مَقُول". إلا أن ابن عصفور يرى أن نقل الحركة من العين إلى الفاء، في ذوات الواو، فيلنقي فيه ساكنان، فيحذف العين (مَقُول). وفي ذوات الياء نحو "مَبْيُوع" ينقل الضمة من الياء، وهذا التغيير يؤدي إلى توليد معانٍ جديدة في استعمالاتهم للصيغ الرباعية والثلاثية للعناية بقصد المتكلم ومراعاة للسياق اللغوي.⁽⁸⁷²⁾

لذلك تلمح الباحثة البعد الخارجي عند ابن عصفور في أثناء الخطاب الذي يتطلب مراسلاً ومخاطباً كي تتم عملية التخاطب، وتتحكم في بناء المادة اللغوية بناء على حال المتكلم والمخاطب

⁸⁷⁰ بربار، عيسى، البعد التداولي في العملية التواصلية شعر الأمير عبد القادر الجزائري - أنموذجاً -، رسالة دكتوراه، جامعة أحمد بن بله، وهران، الجزائر، 2016، ص128.

⁸⁷¹ ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص103.

⁸⁷² المرجع السابق، ج1، ص296.

وموضوع الخطاب وسياقه، الذي يتماشى مع سياق الحدث التداولي ومنح المتكلم أنواعاً وتراكيب كثيرة مختلفة تتوافق وغايات التخاطب.⁽⁸⁷³⁾

وبذلك نهضت الصيغة الصرفية في موضعها بوظيفة تداولية ليصل الصرف العربي في الأندلس إلى الغاية المطلوبة، لتسهيل الصرف وتذليل مصاعبه أمام الدارسين من خلال عملية التواصل، كما اعتبر رافداً مهماً من روافد التداولية. ويبدو أن التداولية عملت على توفير البرهان لا توفرها صيغ أخرى مماثلة في المعنى، فالصيغة الصرفية منحت المعنى دلالة إضافية زائدة عن معناها المعجمي وهي الصيغة التداولية.⁽⁸⁷⁴⁾

2 - التصغير:

اهتم أبو حيان بمسألة التصغير في مصنفه "ارتشاف الضرب" وكشف عن بعض الملامح ذات الصلة بالدراسات التداولية التي أشار إلى صلتها الكبيرة بالمسائل الصرفية في مؤلفاته، التي لامست السياق الاستعمالي للغة التواصلية بين طرفي العملية التواصلية المرسل، والمستمع لذلك قال أبو حيان: عند حديثه عن التصغير إن الأندلسيين استغنوا عن تصغير المهمل واستبدلوا به تصغير المستعمل، وهو إدراك الصرفيين من غرض المتكلم وقصده من الكلمات في العملية التواصلية، فقالوا في نحو: تصغير مغرب: مُغِيرَان، وَعَشِيَّةٌ وَعُشَيْشِيَّةٌ، وَعُشَيَّان، وَلَيْلَةٌ: وَلَيْلِيَّةٌ، وَرَجُلٌ: رُؤَيْجِلٌ، وكما قالوا في إنسان: أُنَيْسَان، إلا أن أبا حيان ذكر أن الكوفيين يرون أنه مشتق من "النسيان، ووزنه إِفْعَلَان، وأما مذهب البصريين، والشيباني فهو يرون أن وزنه فِعْلَان، وقال البصريون: إنه مشتق من الأُنُس، وأما الشيباني فيرى أنه مشتق من الإيناس بمعنى الإبصار.⁽⁸⁷⁵⁾

⁸⁷³ شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، ص 71.

⁸⁷⁴ الشوايكة، أحمد محمود خليل، الججاج في أحاديث الترغيب في مسند الإمام أحمد مقارنة تداولية، رسالة دكتوراه،

جامعة اليرموك، الأردن، إريد، 2019م ص 198.

⁸⁷⁵ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج 1، ص 390.

وكذا ما ذكره في عدم تصغير الأسماء المتوعدة في البناء، وحصرها في أسماء الإشارة غير المكانية "هذا" و"التي" من الأسماء الموصولة، وتنشيتها وجمعها وعمرؤيه، فإنَّ الصحيح لم تعرب قط، وأشار إلى كيفية تصغيرها فنقول في المفرد : ذا : ذِيًا، وفي تا تِيًا، وأما في التنثية، فنقول: ذِيَّان وتِيَّان، وفي الجمع بالياء في الألى: أَلِيَّا، وأَلِيَّا في أَلَاء، ولها من الأحكام ما لها حالة التكبير.⁽⁸⁷⁶⁾

ومثل هذا - أيضا - قوله في تصغير المترادفات يستغنى عن أحدهما بالآخر، بقول العرب: أَتَانَا قَصْرًا أَيْ عَشِيًّا، وَلَمْ يُصَغَّرُوا "قَصْرًا" استغناءً عَنْهُ بِتصغيرِ عَشِيٍّ، وهذا ما يتناسب مع السياق اللغوي وهو إيصال المعنى المرجو من وجوده، وقال ابن مالك : وَيَطْرُدُ الاستغناء بتصغير أحد المترادفين أن جمعهما أَصْلٌ واحد مثال ذلك: جَلِيسَ بمعنى مُجَالِسَ قال: فَيَجُوزُ في تصغير جَلِيسَ: مُجَلِّسَ، وفي تصغير مُجَالِسَ جُلِّيسَ.⁽⁸⁷⁷⁾

ومن ذلك فإن ظاهرة التصغير عند أبي حيان خرجت من اهتمام وقصدية المتكلم ومراده في إيصال المعنى إلى المخاطب " السامع" وربما يكون التصغير جاء لبيان غرض المتكلم في تحديد المسائل الصرفية في المنهج التداولي، فالتداولية عند أبي حيان واضحة الملامح في مقصده من الكلام فالتكلم يختار الصيغ أو ما يتناسب مع معناها السياقي كما أن للمقام دورا بارزا في انتقاء الكلمات لتعطي للمعنى وظيفة تواصلية معينة.

3 - التنعيم:

تناولت الدراسات الأندلسية بعض المفاهيم المهمة التي تلامس بقدر كبير ما جاء في اللسانيات المعاصرة من أفكار ونظريات قدمها العلماء الأندلسيون قديماً، لذلك أولى الصرفيون الأندلسيون هذه الظاهرة اهتماماً كبيراً نظراً للدور الذي يؤديه هذا الكلام، وإن لم يذكرها بالمصطلح

⁸⁷⁶ المرجع نفسه، ج 1، ص 392.

⁸⁷⁷ المرجع السابق، ج 1، ص 393.

"التنغيم"، إلا أن ملامحه واضحة في كثير من المسائل الصرفية؛ إذ تنبهوا إلى دور المتكلم في تحديد معنى الصيغ والمفردات، بوضعها في إطارها الصوتي المناسب في السياق، وهذا ما أشار إليه أبو حيان عن قصد المتكلم ومراده في بيان مصدر "أَفْعَلْ إِفْعَال" نحو: أَكْرَمَ إِكْرَامَ فَإِنْ أُعْلِتْ عَيْنُ فِعْلِهِ فَقَوْلُهُ، نحو: أَقَامَ وَأَبَانَ لَزِمَتْهُ الهَاءُ فَقِيلَ إِقَامَةً، وَإِبَانَةً. (878)

وحرصاً على العملية التواصلية في الصيغ الصرفية يرى المتكلم أن الهيئة من الثلاثي المجرد المتصرف التام تُبْنَى على "فِعْلَةٍ" كي يلزم المتكلم بقياسه أو ما يشذ، فنقول : هو حسن الركبة والجلسة قياساً مطرداً، وشذ فِعْلَةٌ من غيره، فقالوا : هو حسن العِمَّة والخِمَرَة من اعْتَمَّ واخْتَمَرَتْ؛ أي لبست الخمار. وكذلك الرباعي المجرد الذي جاء على وزن واحد، وهو فَعَّلَ نحو دَحْرَجَ، فيلزم المتكلم بقياسه، فيبدأ بما هو معروف لدى السامع وإقناع المتلقي بما يقول، نحو: دَحْرَجَ وَمَصْدَرُهُ المقيس فَعْلَلَةً، نحو: دَحْرَجَةً، وَسُمِعَ فِيهِ فِعْلَالٌ، قَالُوا: سِرْهَافٌ. (880) (879)

ومن ذلك يوظف المتكلم التنغيم ليعبر عن معانٍ صرفية كثيرة، فمثلاً المصدر "إكرام" قد تتعدد دلالاته، ويحمل معانٍ أخرى كالكرم، كما هو الحال في إطعام الطعام، أو يحمل مقصد آخر يريده المتكلم من خلال تعبيراته، كما أن للتنغيم دوراً مهماً في إيصال المعنى المراد للمخاطب، أو ربما يعمل على تطويل أو مطل الألف في كلمة "إكرام"، وكذلك في الفعل الثلاثي والرباعي المجرد بمطل الحركات والأصوات فيعمل المتكلم على رفع الصوت أو انخفاضه الذي يعمل إلى تشكيل وتلوين الصوت ليصل إلى أذن السامع أو المستقبل أثناء عملية التواصل أو التداول ليضفي عليها سمات تنغيمية ذات معانٍ ودلالات كثيرة.

⁸⁷⁸ الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ج5، 497.

⁸⁷⁹ المراد به فتح أول هذا المصدر الذي هو بكسر الأول وزيادة ألف قبل الآخر "كالسرھاف" إن كان كالزلزال مضاعفاً كالصاصال. ، ومعنى السرھاف : الكاسر أو الوسواس أو الموسوس . ينظر : شرح التسهيل لابن مالك المسمى (تمهيد

القواعد بشرح تسهيل الفوائد) ص222، ج5.

⁸⁸⁰ المرجع السابق ، ج5، 493.

ومن خلال ما سبق، تظهر مجموعة من ملامح الدراسات المعاصرة تلتقي مع الدراسات الأندلسية التراثية، وتحمل أبعادًا تداولية، كما يلمح وجود التداولية في فكر علماء الأندلس بصورة واضحة، وهذا ما ظهر من خلال التطبيق على مصنفاتهم؛ إذ تبين دور كل من المتكلم والمستمع في توجيه اللغة المستعملة ، وتعطي المتكلم القدرة على التصرف في تركيب اللغة المنطوقة أو المكتوبة، وتجعل المستمع قادرًا على تأويل هذا الاستعمال، ليتمكن من تحقيق التداول بين طرفي الاستعمال. (881)

⁸⁸¹ الفقي، التداولية عند ابن جني، ص264.

الخاتمة

أحمدُ الله وأشكره على ما من عليّ، وأنعم من التيسير في دراستي، هذه ذات الموضوع الشيق والمرهق في الوقت ذاته، وأشكر الله على أن منحني الصبر والجلد أثناء البحث والكتابة لأخلص إلى هذا العمل المبارك.

إن علماء الأندلس توخوا السهولة والوضوح في ما ذهبوا إليه من آراء واتجاهات، وابتعدوا عن التصنع والتكلف والتعقيد، الذي كان سمة سابقينهم من القدماء؛ إذ عملوا على المزج بين المذاهب اللغوية ليتخذوا لأنفسهم مذهباً منفرداً خاصاً بهم، استطاعوا أن يصبغوه بالسمة الأندلسية، ويسمّوه بأطراف التيسير والتجديد، ليضعوه بين أيدي العلماء والدراسين والباحثين.

ويبدو أن علماء الأندلس قد استوفوا ما يحتاجه كل دارس أو عالم، من خلال عرضهم لدراساتهم بأسلوب تعليمي جديد؛ فعمدوا إلى إقامة حوار علمي بينهم وبين قارئهم في جل مسائلهم الصرفية، وأشركوهم في صياغة النتائج والمعلومات، وسعوا إلى إجابة ما في نفوسهم من تساؤلات ومشكلات ذات صلة بالموضوع، كذلك اتضحت عندهم الصبغة الجدلية المنطقية في مناقشة المسائل الصرفية الخلافية، وهذا ما اتضح في معظم مصنفاتهم ودراساتهم اللغوية والصرفية، وأبرز هؤلاء العلماء ابن عصفور في مصنفه "الممتع في التصريف" وإن كانت المسحة البصرية هي الغالبة عليه، لذلك انتهت الدراسة إلى النتائج أجزها في النقاط التالية:

1- تناولت الدراسة مفهوم التجديد لغة واصطلاحاً، ثم وضحت فكرة التجديد عند الصرفيين

واستقلاله عندما جاء المازني بأول مؤلف اقتصر على دراسة هيئة الكلمة وأسماء

"التصريف"، ثم تدوين بعض محاولات التجديد عند الأندلسيين .

2- تناول أيضاً، التعريف بالرواد الصرفيين، وبيان اهتماماتهم بالدراسات النحوية والصرفية، ثم

ذكر أسماء مؤلفاتهم، وخصّ كتاب "الممتع في التصريف". وهو الدراسة الوحيدة في القرن

السادس الهجري، وتميز بعدم المزوجة بين النُّحو والصَّرْف، إذ غلبت عليه سمة السهولة والتجديد لما يتناسب مع أبناء الأندلس لصعوبة العربية على ألسنتهم، كما قام الأندلسيون بشرح مؤلفاتهم بأنفسهم واتضحت هذه الظاهرة في المنهج الأندلسي بشكل واضح، واعتمدوا على جميع الأصول الصَّرْفِيَّة والنُّحويَّة في استشهاداتهم واستدلالاتهم على وضع القواعد والمسائل الصَّرْفِيَّة.

3- اعتمد صرفيو الأندلس في دراساتهم على المصادر المختلفة، وأفادوا منها في استنباط مسائلهم الصَّرْفِيَّة ، كالسماع ، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال.

4- حاول الأندلسيون إبراز الدرس الصَّرْفِيَّ مركزيًا في جهودهم على وضع المختصرات والكتب والتمتون، كذلك اتضحت ظاهرة التأليف في مؤلفاتهم بشكل كبير التي دلت على نضوج الفكر لدى صرفيي الأندلس.

5- بينت الدراسة بعض المسائل الصَّرْفِيَّة التي تم التجديد فيها ، كما بيّن الأندلسيون ما وافقوا فيها آراء اللغويين أو خالفوهم، وكانت توجيهاتهم لهذه المسائل وفق القواعد الصَّرْفِيَّة، وقد كانت بعض إشاراتهم للمسائل الصَّرْفِيَّة موافقًا لما جاء به علماء العربية، وبعضها الآخر مخالفًا. كما أنهم لم يكونوا ينحازون إلى مدرسة البصرة أو إلى مدرسة الكوفة، ولم يوفقوا بين المذهبين ولم يخلطوا بينهما، كما أنهم أضافوا وجددوا في ما أضافوه إلى ما قدمه المشاركة، وما زال النحاة والصرفيون ينتفعون بآرائهم إلى يومنا هذا.

6- أفاد كثير من الصرفيين الأندلسيين ممن سبقوهم من الصرفيين المشاركة في نقل موادهم، فكانت المصنفات التي أفادوا منها، لغوية وصرفية ونحوية .

7- اتبع الصرفيون الأندلسيون منهج سيبويه في كثير من المسائل الصَّرْفِيَّة، وكشفت الدراسة عن بعض المسائل التي ذكرها علماء اللغة.

8- التراث الأندلسي مليء بملامح الدرس الحديث كالبنويّة، والوظيفيّة، والتوليديّة التحويليّة، والتداوليّة؛ لذلك اعتمد الأندلسيون على اللغة المنطوقة، وهو ما يتفق مع الدرس الصرفيّ المعاصر، وهذا ما جاء به الصرفيون المحدثون في جزء من دراساتهم للصرف الأندلسيّ من منظور حديث، الذي كان مجرد إعادة صياغة لمجموعة من المصطلحات الصرفيّة الواردة في كتب النّحو والصرف الأندلسيّ. وهو ما دعا الى إقامة حوار مثمر بين التراث الفكريّ اللغويّ الأندلسيّ من جهة، والفكر اللسانيّ والصرفيّ الحديث من جهة أخرى، كما دعاهم الى إغناء البنيويّة والوظيفيّة التوليديّة التحويليّة بالمفاهيم والتحليلات؛ لذلك سلكوا منهجاً بنيويّاً، ووظيفيّاً، وتحويليّاً، وتداوليّاً في تحليل الأبنية العربيّة الأندلسيّة المسموعة، والقياسيّة، والشاذة، كالحذف، والممنوع من الصرف، والتصغير... وإنما كانت لأغراض تواصلية سعى اللغويّ الأندلسيّ إلى تحقيقها.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

- القرآن الكريم
- الأخفش، أبو الحسن المجاشعي، (ت215هـ)، معاني القرآن، ط1، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، ط1، تحقيق محمد نور الحسن و محمد الزفزاف وآخرون، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982م.
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (ت900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، ط1، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1955م.
- الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين، (ت577هـ)، الإغراب في جدل الإعراب ولَمَعُ الأدلّة في أصول النّحو، ط2، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1971م.
- الأندلسي، أبو حيّان، محمد بن يوسف (ت745هـ)، تفسير البحر المحيط، ط1، تحقيق صدقي محمد جميل، الناشر دار الفكر، بيروت، 2000م.
- _____، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ط1، تحقيق حسن هندراوي، دار القلم - دمشق. (د.ت.).
- _____، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط1، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.

- _____ ، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1985م.
- الثعالبي، عبدالله بن محمد بن إسماعيل (ت430هـ)، فقه اللغة وسر العربية، ط1، تحقيق عبد الرزاق المهدي، الناشر إحياء التراث العربي، 2002م.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت471هـ)، المفتاح في الصرف، ط1، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1987م.
- الجرجاني، الشريف و البركوي، محمد بن بير علي، شروح العوامل، تحقيق إلياس قبلان ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، 1971م.
- الجمحي، محمد بن سلام (ت231هـ)، طبقات الشعراء، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، سر صناعة الإعراب، ط2، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1993م.
- _____ ، الخصائص، ط4، الهيئة المصرية العامة، (د.ت).
- _____ ، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط1، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، 1954م.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت646هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي، الناشر وزارة الأوقاف، العراق، 1982م.
- _____ ، الشافية في علم التصريف، ط1، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، السعودية، 1995م.

- ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد (ت 609هـ)، شرح جمل الزجاجة، تحقيق سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1998م.
- الرازي، محمد بن أبو بكر (ت 666هـ)، مختار الصحاح، دار الدعوة، استانبول، تركيا، 1978م.
- ابن الربيع، عبيد الله بن أحمد (ت 688هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجة، ط1، تحقيق عياد بن عيد النيثي، السفر الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986م.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت 379هـ)، معجم مختصر العين، تحقيق علل الفاسي وآخرون، (د. ط)، الناشر دار الأوراق وشؤون الإسلامية، المغرب، 1963م.
- _____، لحن العوام، ط2، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2000م.
- _____، طبقات النحويين واللغويين، ط2، تحقيق محمد أبو الفضل، مطبعة السعادة، مصر، 1954م.
- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى (ت 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، ط2، طبعة الكويت (د. ت).
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت 316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د- ت) .
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (ت 581هـ)، أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقهاء، ط5، تحقيق محمد إبراهيم البناء، مطبعة السعادة، القاهرة، (د. ت)
- _____، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، ط1، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، الناشر رضا توفيق عفيفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1967م.

- _____ ، نتائج الفكر في النحو، ط1، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان (ت 765هـ)، الكتاب، ط1، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ودار الرفاعي، الرياض، 1982م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت 458هـ)، المخصص، ط1، تحقيق خليل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1996م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت 911هـ) ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، 1971م.
- _____ ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط3، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 1964م.
- _____ ، الاقتراح في علم أصول النحو، ط1، تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة، مصر، 1976م.
- _____ ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ط1، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م.
- الشمنتري، الأعلام أبو الحجاج يوسف (ت 476هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق رشيد بلحبيب، 1999م.
- ابن الضايغ، أبو الحسن علي بن محمد (ت 680هـ) ، شرح الجمل، ط2، دار الكتب المصرية (د.ت).
- الضبي، المفضل بن محمد (ت 171هـ)، المفضليات، ط6، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ)، تفسير الطبري جامع البيان عن التأويل أي القرآن، ط1، عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، بدار الهجر، القاهرة، 2001م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت669هـ)، ضرائر الشعر، ط1، تحقيق إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، 1980م.
- _____، الممتع في التصريف، ط8، تحقيق فخر الدين قباوه، مكتبة لبنان، 1978م.
- _____، المقرب ومعه مثل المقرب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط20، تأليف محمد محيي الدين، دار التراث، القاهرة، 1980م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله (ت616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، ط1، تحقيق عبد الإله النبهان، الناشر دار الفكر، دمشق، 1995م.
- ابن الحاجب، جمال الدين (ت570هـ) شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط، تأليف الخضر اليزدي، (ت720هـ)، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008 م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا (ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، 1979م.
- _____، الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ط1، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م.

- الفارسي، عبد الله محمّد (ت1170هـ)، فيض نشر الانشراح من روض الاقتراح، ط2، تحقيق محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، 2000م.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل (ت 175هـ)، العين، دار إحياء التراث العربي، (د. ط)، (د. ت)
- الفسوي، كمال الدين محمّد (ت 1134هـ)، شرح شافية ابن الحاجب الفسوي، تحقيق محمد محمود صبري الجبه، دار الكتب العلمية. 2017م.
- الفيروز أبادي، مجد الدين محمّد (ت 817هـ)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد المصري، نقّحه حسّان أحمد راتب المصري، دار سعد الدين، الطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2000م.
- _____، القاموس المحيط، ط8، تحقيق محمّد نعيم الوقوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005م.
- القرطاجني، أبو الحسن حازم (ت ٦٨٤هـ)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ط1، تحقيق محمد الحبيب ابن خوجة، دار الكتب الشرقية، تونس، ١٩٦٦ م.
- القرطبي، محمّد بن أحمد الأنصاري (ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، ط1، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، 2006م.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن (ت 646هـ)، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، ط1، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، 2004م.
- القيسي، أبو علي الحسن بن عبدالله (ت: 6هـ)، إيضاح شواهد الإيضاح، ط1، تحقيق محمد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان، 1987م.

- ابن القيم، برهان الدين إبراهيم الجوزية (ت767هـ)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت 774هـ)، تفسير ابن كثير القرآن العظيم، ط1، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 1993م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد، (ت 672هـ)، شرح الكافية الشافية، ط1، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة، 1982م.
- _____، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق طه محسن، مكتبة ابن تيمية، 1985م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد (ت672هـ)، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ط1، تحقيق محمد عبد القادر عطا وآخرون، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، 2001م.
- المبرد، محمد بن يزيد (ت285هـ)، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمه، دار التحرير للطباعة والنشر، (د.ت.).
- _____، الكامل، ط1، تحقيق محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1997م.
- المرادي، المعروف بابن أم قاسم (ت749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ط1، تحقيق عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي، مصر، القاهرة، 2001م.
- ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الله، (ت 592هـ)، الرد على النحاة، ط1، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، 1979م.

- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب، ط1، تحقيق عبدالله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، مصر، (د.ت).
- ناظر الجيش، محب الدين محمد (ت778هـ)، شرح التسهيل لابن مالك المسمى " تمهيد القواعد وشرح تسهيل الفوائد"، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام ، القاهرة ، مصر، 2007م.
- ابن الناظم ، جمال الدين محمد (ت672هـ)، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق مصباح سليم اللبابيدي، مطبعة القديس جاورجبوس، بيروت، لبنان، 1212م.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله (ت761هـ) ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان ،(د.ت).
- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (ت626هـ) ، "معجم الأديباء "إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ط1، تحقيق إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان، 1993م.
- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش (ت553هـ)، شرح المفصل، ط1، عالم الكتب الحديث، بيروت، القاهرة، 2001م.
- _____، شرح الملوكي في التصريف ، ط1، تحقيق فخر الدين قباوه، حلب، المكتبة العربية، 1973م.
- _____، التصريف الملوكي، ط1، تحقيق محمد سعيد النعسان الحموي، مطبعة شركة التمدن الصناعية ، مصر، (د.ت).

المراجع

- أحمد، نُوزَاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م.
- الأفغاني، سعيد محمد بن أحمد، نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، ط2، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1969م.
- إلياس ، منى، القياس في النحو العربي مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، ط1، دار الفكر، دمشق، 1985م.
- أمين، بكري شيخ، أدب الحديث النبوي، ط3، دار الشروق، بيروت، القاهرة، 1976م.
- أنيس، إبراهيم وآخرون، معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط4، القاهرة، 2004م
- _____، من أسرار اللغة، ط3، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1966م
- بدرية، نهاد عبد الفتاح فريح، اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة، إشراف طه محمد الجندي وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 1971م.
- بريور، ماري نوال غاري، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ط1، ترجمة عبد القادر فهمم الشيباني، الجزائر، 2007م .
- بشلاغم، عبد الرحمن، تجليات مفاهيم التداولية في التراث العربي تفسير فخر الدين الرازي لسورة "المؤمنون" أنموذجاً"، جامعة أبي بكر بلقايط، تلمسان، الجزائر، 2014م.
- البكوش، الطيب، التصريف العربي، ط3، تحقيق صالح القرمادي، تونس، 1992م.
- بلعيد، صالح، في قضايا فقه اللغة العربية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1995م.
- البناء، محمد إبراهيم، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النّحو، ط4، دار أبو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، 1980م

- _____ ، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ط1، دار البيان العربي، جدة، 1985م.
- البهنساوي، حسام، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، في مجالي مفهوم اللغة والدراسات النحوية، مكتبة الثقافة الدينية، جامعة القاهرة، 1994م.
- بوحوش، رابح، البنية اللغوية لبردة البوصيري، ديوان الجامعات، (د.ط)، 1993م.
- بياجي، جان، البنيوية، ترجمة عارف منيمه وبشير أوبري، منشورات عويدات بيروت، باريس، ط4، 1985م.
- التوتنجي، محمد، المعجم المفصل في علوم اللغة الألسنيات الخزانة اللغوية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993.
- جاسم، سعيد، القياس في النحو العربي، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن، 1997م.
- الجزرة ، خميس كمال وآخرون ، نفحات في إعجاز القرآن الكريم البياني، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع ، تلاع العلي، عمان، الأردن، 2010م.
- الجنان، مأمون بن محيي الدين، أعلام الفقهاء المحدثين - أبو حيان الأندلسي منهجه النقاسيري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993م.
- الحاجي، كشف الظنون، مكتبة المتنبّي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
- الحديثي، خديجة ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ط1، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، 1965 م.
- _____ ، أبنية الصرف، مكتبة دار النهضة، بغداد، 1965م.
- _____ ، أبو حيان النحوي، ط1، مكتبة النهضة، بغداد، 1966م.

- _____، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، جامعة الكويت، 1974م.
- _____، المدارس النحوية، ط3، دار الأمل للنشر والتوزيع، إريد، الأردن 2001م.
- _____، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، 1981م.
- حسان، تمام، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو - فقه اللغة - البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.
- _____، اللغة العربية معناها ومبناها، ط5، عالم الكتب، القاهرة، 2006م.
- الحساني، أحمد، دراسات في اللسانيات التطبيقية حقل تعليم اللغات، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المكزية - بن عكنون - الجزائر، 2009 م.
- حسانين، عفاف، في أدلة النحو، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996م.
- حسن، عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، 1966م .
- حسين، رفعت حسين، الإجماع في الدراسات النحوية، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2010م.
- الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، الناشر الأطلس، الرباط، 1983م.
- _____، المغني الجديد في علم الصرف، ط1، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، (د.ت)
- حيدر، فريد عوض، علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية، ط1، الناشر مكتبة الآداب، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، 2005م.
- خفاجة، محمد عبد المنعم، قصة الأدب في الأندلس، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، 1962م.

- خليفة، عبد الكريم، تيسير العربية بين القديم والحديث، ط1، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، الأردن، 1986م.
- خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م.
- _____، الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ط1، الناشر دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1998م.
- خويسكي، زين كامل وآخرون، الصرف العربي صياغة جديدة، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988م.
- الدباغ، محمد خليفة، المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيبويه، ط1، دار نهضة العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996م.
- الدجني، فتحي عبد الفتاح، في الصرف العربي نشأة ودراسة، ط1، مكتبة الأفراح، 1979م.
- درين، محمد بن عمار، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، جامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، السعودية، الرياض، 2006م.
- الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1973م.
- _____، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعارف، مصر، 1969م.
- _____، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، لبنان، بيروت، 1979م.
- السامرائي، عمر رشيد شاكر، دراسات لسانية، ط1، جامعة سامراء، كلية التربية، العراق، 2017م.
- السامرائي، محمد فاضل، الصرّف العربي أحكام ومعان، ط1، جامعة الشارقة، دار ابن كثير، 2013م.

- سعودي، نواري، الدليل النظري في علم الدلالة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009م.
- سعيد، عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ط1، مكتبة لسان العرب، الكويت، 1985م.
- السليم، فريد بن عبد العزيز الزامل، الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، ط1، جامعة القصيم، دار ابن الجوزي، 2006م.
- الشاهين، أحمد فهد صالح، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، ط1، عالم الكتب المعاصرة، 2015م.
- شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، 1998م.
- الشايب، فوزي حسن، محاضرات في اللسانيات، ط2، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن 2016م.
- شعبان، خالد سعد محمد، أصول النحو عند ابن مالك، ط1، مكتبة الآداب، 2005م.
- صحراوي، مسعود، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة " الأفعال الكلامية " في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2005م.
- الضامن، حاتم، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ابن طراوة النحوي، ط2، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1996م.
- ضيف، شوقي، الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1947م.
- _____، المدارس النحوية، ط7، دار المعارف، القاهرة، مصر.

- طلب، علي أحمد، صيغة فعيل واستعمالاتها في القرآن الكريم دراسة تفصيلية، ط1، مطبعة الأمانة، مصر 1987م.
- الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط1، تحقيق أبو محمد عبد الرحمن بن محمد، الناشر مكتبة إحياء التراث الإسلامي، 1991م.
- الطيار، رضا عبد الجليل، الدراسات اللغوية في الأندلس، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980م.
- عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1997م.
- عبد الجليل، عبد القادر، المعجم الوظيفي لمقاييس الأدوات النحوية والصرفية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م.
- عبد الرحمن، ممدوح، المنظومة النحوية "دراسة تحليلية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 2000م.
- عبد الفتاح، عبد الفتاح فتحي، التاريخ والمؤرخون في مصر والأندلس في القرن الرابع الهجري - العاشر الميلادي دراسة تحليلية مقارنة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د.ت).
- عبد المقصود، عبد المقصود محمد، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ط1، الدار العربية للموسوعات، لبنان، بيروت، 2006م.
- عريبي، إسماء، التصغير دراسة صرفية صوتية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2007م.

- العزاوي، نعمة رحمة، أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة، ط1، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1975م.
- العكيلي، حسن منديل حسن، محاولات التيسير النحوي الحديثة دراسة وتصنيف وتطبيق، دار الكتب الطبيعية، لبنان، بيروت، 1971م.
- العلوي، حافظ إسماعيلي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، الأردن، إريد، 2014م .
- العلوي، شفيقة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ط1، دار النشر أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 2004م.
- علي، محمد محمد يونس، مدخل إلى اللسانيات، ط1، دار الكتب الوطنية بنغازي ليبيا، 2004م.
- عمايرة، خليل أحمد، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر في نحو اللغة وتراكيبها، ط1، مكتبة لسان العرب، عالم المعرفة، جدة، 1984م.
- عيد، سلمان عباس، تقويم الفكر النحوي عند اللسانين العرب، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 1971م.
- عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب ، القاهرة، مصر، 1989م
- الفاخري، صالح سليم، علم التصريف، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، عصمي للنشر والتوزيع ، مكتبة لسان العرب، القاهرة، 1996م.
- فضل، صلاح، نظرية البنائية في النقد الأدبي، ط3، وزارة الثقافة والأعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987م.

- فيدوح، ياسمين، إشكالية الترجمة في الأدب المقارن، ط1، دار صفحات للدراسة والنشر، دمشق، سوريا، 2009م.
- قباوه، فخر الدين، ابن عصفور والتصريف، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1981م.
- القجوم، محمود محمّد عيسى، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، ط1، توزيع دار المعارف، مصر، 1968م.
- القليسي، عبد الله بن أحمد، التوليد اللغوي: دراسة وصفية في المستويات والمظاهر: (كتاب نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة) للقاضي التتوخي أنموذجاً، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2017م.
- الكيلاني، أبو الحسن علي بن هشام، شرح الكيلاني لتصريف العزي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م.
- اللبدي، محمّد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان.
- المتوكل، أحمد، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان، الرباط، 1995م.
- المتولي، صبري، علم الصرف العربي أصول وقوانين التحليل، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002م.
- المختار، محمّد ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008م.
- الملح، حسن خميس سعيد، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000م.
- _____، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، دار الشروق، عمّان، 2001م.

- الناصر، عبد المنعم، شرح صوتيات سيبويه دراسة حديثة في النظام الصوتي من خلال نصوص كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، 2012م.
- النحاس، مصطفى، مدخل إلى دراسة الصرف العربي (على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة)، ط1، مكتبة الفلاح، الصفاة، الكويت 1981م.
- الهيتي، عبد القادر رحيم، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع، ط2، منشورات قان يونس، بنغازي، 1993م.
- الواركلي، حسن، ياقوتة الأندلس - دراسات في التراث الأندلسي، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان، 1994م.
- الياسين، محمد حسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1980م.
- يحيوي، حفيظه، إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2011م.

- يوسف، السيد العربي، الدلالة وعلم الدلالة المفهوم المجال والإبداع، شبكة الألوكة ، 2016م. <https://www.alukah.net/library/0/110927/>

الرسائل الجامعية

- بربار، عيسى، البعد التداولي في العملية التواصلية شعر الأمير عبد القادر الجزائري - أنموذجا - ، رسالة دكتوراه، جامعة أحمد بن بله، وهران، الجزائر، 2016م.
- برطولي، سليمة، جهود علماء العربية في الحفاظ على السلامة اللغوية، رسالة دكتوراه، وزاره التعليم العالي، جامعة الجزائر، 2009م.

- جدين، سميرة، الشاهد النحوي لدى الأندلس، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2015م.
- جغبوب، صورية، قضايا اللسانيات العربية الحديثة بين الأصالة والمعاصرة من خلال كتابات أحمد مختار عمر، رسالة دكتوراه، الجزائر، م2012م.
- الجمل، فهد محمد ديب، حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب حتى باب الجمع، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017م.
- الحامد، فاطمة محمد طاهر، أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009م.
- الحداد، عبد العزيز عبد العزيز المرسى، الأصول النحوي عند المدرسة الأندلسية، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، الزقازيق، 2005م.
- السيد، أمين علي، الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 1964م.
- الشارف، طاهر، أثر الوظيفية التواصلية في البنية الصرفية العربية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بمسكرة، الجزائر، 2013م.
- الشوابكة، أحمد محمود خليل، الحجاج في أحاديث الترغيب في مسند الإمام أحمد مقارنة تداولية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، إريد، 2019م.
- عبد الله، عبدالحليم، الأصول "كتاب سيبويه دراسة من الأصول النحوية الصرفية في الكتاب"، رسالة ماجستير، جامعة حلب 2005م.
- العصيدة، فادي صقر أحمد، جهود الأندلس في تيسير النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين. 2006م.

- العلواني، نسرين، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية، 2003م.
- العلي، محمد بن عبد العزيز، الحداثة في العالم العربي دراسة عقدية، رسالة دكتوراه، جامعة محمد بن سعود ، الرياض ، 1993م .
- قدامح، نجيه، ابن عصفور وجهوده الصّرفيّة، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2001م.
- الكرار، منى أحمد الحسين، المدرسة البصرية في النّحو الأندلسي، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، 2012م .
- المصطفاوي، عمار، " الجهود اللغوية في المغرب الأوسط من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجريين"، رسالة دكتوراه في اللغة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007م .
- المطلق، ألبير، الحركة اللغويّة في الأندلس منذ الفتح العربيّ حتى نهاية عصر المماليك، رسالة لنيل درجة أستاذ في الآداب، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1965م.
- المناخ، عرفات فيصل عبد الوهاب، أبو العباس بن ولاد وجهوده في النحو والصرف (ت 332هـ) رسالة ماجستير، جامعة البصرة، 2005م.

الأبحاث المنشورة

- أحمد، كمال حسين، المنهج الوصفي وتطبيقاته في الدرس اللغوي الحديث، بحث منشور، مجلة ديالي، 2010م.
- البب، إبراهيم، من ملامح النّحو الوظيفي في كتب التراث العربي، مجلة جامعة البعث، 2017م.

- بوراس، ياسين، مشروع أحمد المتوكل في النحو الوظيفي - الوظائف الدلالية - بحث منشور، جامعة مولود تيزي وزو، 1985م.
- الجابري، محمد عابد، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، بحث منشور، فكر ونقد، مجلة ثقافية فكرية، 2002م.
- الجندي، أحمد محمد، موقف أبي حيَّان الأندلسي من الاستشهاد بالحديث في كتابه ، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك"، مجلة التراث النبوي، 2018م
- حرفان، عبد المنعم، التجديد والتقليد في نحو الأندلس، من خلال باب - ما لا ينصرف - عند السهيلي والشاطبي، بحث منشور محكم، دار النشر، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، فاس، المغرب، 2010م.
- حسين، خضير، الصفات الممنوعة من الصرف لعلتين، جامعة تكريت كلية التربية، 2007م.
- الحمد، علي توفيق، جهود عبد القادر الجرجاني في الدراسات التصريفية، بحث منشور، مجمع اللغة العربية، 1985م.
- الحموز، عبد الفتاح أحمد، باب التصغير في مظان النحو واللغة بأمثلة النَّرَّة المصنوعة تُؤسم العربية به بالنعمية والإلباس، بحث منشور، مجلد3، عدد2/31، جامعة مؤتة، الأردن، 1988م.
- زغودة، إسماعيل، تأثير علم الصرف في الدرس اللساني المعاصر، جامعة حسبية بن بوعلي ، بالشلف ، بحث منشور، الجزائر، 2017م .
- السعودي، أحمد عطا، ظاهرة الترخيم في الدرس اللغوي دراسة نحوية تطبيقية، ط1، بحث منشور، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013م.
- السلمي، عبدالله بن عويقل، المتون والشروح والحواشي والتقاريرات في التأليف النحوي، بحث منشور في مجلة الأحمدية، 1999م.

- سليمان، محمد عناد، جموع التفسير بين القاعدة والنص، بحث منشور، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، النجف الأشرف، عدد 40، مج 1، 2016م.
- صبر، فاضل كريم، مشروعية التجديد في الفقه، بحث منشور، مجلة الجامعة العراقية، 2016م.
- العزاوي، نعمة رحيم، جهود الجوّاري في تجديد النحو، بحث منشور، مجلة الضاد، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1989م.
- عيد، إبراهيم أحمد سلام الشيخ، السماع والقياس في كتاب " همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي، بحث منشور، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث والإنسانية، غزة، فلسطين، 2013م .
- عبد الدايم، محمد عبد العزيز، نظرية الصرف العرب- دراسة في المفهوم والمنهج - حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية 21، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2001م
- عيساني، عبد المجيد وآخرون، ملامح المنهج الوظيفي في تعليمه النحو العربي في المدرسة الجزائرية، بحث منشور، مجلة إشكالات، معهد وآداب اللغات بالمركز الجامعي تامنغست، الجزائر، 2016م.
- الغامدي، محمد ربيع صالح، الدرس الصرفي العربي (طبيعته وإشكالاته)، بحث منشور، مجلة التراث العربي، الناشر اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 201م.
- فاروق، حسن المثني عمر، الإجماع في الدرس النحوي، مجلة كلية اللغة العربية، 2012م.
- كريزي، مجلي محمّد أحمد، اتجاهات التجديد في البحث الصرفي المعاصر (دراسة في المنهج)، مجلة الدراسات الشرقية، 2014م.
- الكنتاوي، محمد، السماع بين البصريين والكوفيين (مقارنه في المنهج)، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، الجزائر، بحث منشور، مجلة منتدى الأستاذ، 2011م.

- المرجان، مزيد إسماعيل نعيم، أبو الحسين ابن الطّراوة وآراؤه في النّحو والصّرف (ت 528هـ)،
مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، 2005م.
 - المقبل، رضا سعيد علي، المكتبات في الأندلس، بحث منشور، جامعة الأزهر، المنوفية، الناشر
الجمعية للمكتبات المصرية والمعلومات، عدد5، 2006م.
 - المنصوري، أحمد المهدي وآخرون، النظرية التوليدية التحويلية وتطبيقاتها في النّحو العربي،
بحث منشور، مجلة جامعة القدس المفتوحة لأبحاث والدراسات، 2013م.
 - نص، إحسان، رأي في تيسير مبحث الممنوع من الصرف، بحث منشور، مجلة مجمع اللغة
العربية، دمشق ، (د.ت).
 - هدهد، حمدي صلاح الدين، التحليل الدلالي للبنية الصرفية في سورة الفتح، بحث منشور، مجلة
جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية ، 2016م.
 - يحيا، مالك نظير، جموع التكسير عند الصرفيين والمفسرين (دراسة مقارنة)، بحث منشور، كلية
المعلمين بمحافظة جدة، جامعة الملك عبد العزيز، (د.ت).
 - يعقوب، صالحة حاج، نماذج تطبيق القواعد التحويلية في النصوص العربية، بحث منشور،
مجلة الدراسات العربية، كلية معارف الوحي للعلوم الإنسانية الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا،
2013م.
- المراجع المترجمة
- بالنثيا، أنجيل جنثالث، تاريخ الفكر في الأندلس، نقله عن الإسبانية حسين مؤنس، مكتبة الثقافة
الدينية، جامعة القاهرة.
 - بروفنسال، ليفي، حضارة العرب في الأندلس، ترجمة ذوقان قرقوط، دار مكتبة الحياة، بيروت،
لبنان، (د.ت).

- بلانشيه، فيليب، التداولية من أوستن إلى غولمان، ط1، ترجمة صابر حباشنة، الناشر الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، 2007م.
- هوكز، ترنس، البنيوية وعلم الإشارة، ط1، ترجمة مجيد الماشطة، مراجعة ناصر حلاوي، 1986م.

Abstract

The current study aims examines the “morphological Research Among Andalusian linguists”, and it further shows some morphological issues that appeared in their books in accordance with a descriptive analytical method that discusses their renewal views as well as their agreement or disagreement with the views of the School of Basra and Kufa. Since the issues argued by linguists have varied, they have turned to include some aspects of the school of Basra. It also highlights the main morphological issues which were figured out by the linguists of Andalusia to achieve such a purpose. The study concludes that there are several renewal issues in Andalusia that have been examined.